25 أسواق وشركات

162 ألف وظيفة هي الزيادة الكبرى منذ 3 سنوات لتستقر نسبة البطالة في أمريكا عند 9.7%.

06 شؤون محلية

أكد «مجلس أبوظبي للتعليم» سعيه إلى دعم جهود أبوظبي في تحقيق رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 الرامية إلى الانتقال نحو مجتمع المعرفة.

الرؤية الاقتصادية

Alrroya Aleqtissadiya Newspaper

www.alrroya.com

4 April 2010 - 19 Rabie Al Thani 1431H

4 أبريل - نيسان 2010 - الموافق 19 ربيع الثاني 1431هـ

الأحد/ العدد 385

السعر: درهمان Dhs 2

أبوظبي	دبي	السعودية	قطر	الكويت	البحرين	مسقط
2859 مغلق	1860 مغلق	6826 %0.37	7471 مغلق	7475 مغلق	1542 مغلق	6722 مغلق

الوقت 15:00 GMT	ذهب 1126..10	ين ¥ 0.0106
	غرب تكساس 84.53	يورو € 1.3502
	برنت 82.14	استرليني £ 1.5208

تكدس الشاحنات يعود إلى الواجهة مجدداً في الغويفات

وجه سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية رئيس هيئة «الهلال الأحمر»، المسؤولين في الهيئة بإرسال مواد غذائية ومياه بصورة عاجلة إلى سائقي الشاحنات المتوقفة عند نقطة الحدود في الغويفات.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي تقدم فيها هيئة «الهلال الأحمر» المساعدات للسائقين، حيث عززت جهودها الميدانية لمساعدة الآلاف من سائقي الشاحنات الذين كانوا عالقين على منفذ الغويفات الحدودي العام الماضي، ومدتهم بفرق الإسعاف والطوارئ من الأطباء والمسعفين المتطوعين والكوادر المتخصصة بهيئة «الهلال الأحمر» جهودها الميدانية خلال الساعات الماضية، حيث عبرت أطقم إسعافية من متطوعي الهيئة المدربين والمتخصصين في مجال الإسعافات الأولية، منفذ الغويفات، إلى منطقة تواجد السائقين لتقديم مختلف أشكال الدعم الإنساني اللازم.

وتفاعلت جهود هيئة «الهلال الأحمر» مع الأوضاع الإنسانية التي يمر بها سائقو الحافلات، بتقديم مساعدات متنوعة لتوفير الاحتياجات الغذائية والمياه الصالحة للشرب للتخفيف من حدة الظروف التي يمرون بها خلال فترة انتظار إكمال الإجراءات اللازمة تمهيداً لعبور نقطة الحدود.

وزير الاقتصاد الألماني لـ«الرؤية الاقتصادية»

32 ملياراً التبادل التجاري بين ألمانيا والإمارات في 2009

■ **الرؤية الاقتصادية - برلين**

أكد راينر برودرله، وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني، أن الإمارات تعتبر أهم شريك اقتصادي لبلاده في المنطقة العربية، كما تتسم العلاقات التجارية بين البلدين بالتنوع في شتى المجالات.

وقال لـ«الرؤية الاقتصادية»، إن ألمانيا راغبة في تعميق التعاون التجاري، وكذلك تقوية مجالات أخرى مثل التعليم والتعاون التكنولوجي. وأضاف «وصل حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والإمارات في العام 2009 إلى 8.9 مليار دولار (32.6 مليار درهم)، مع الأخذ في الاعتبار أن قيمة الصادرات الألمانية وحدها وصلت إلى 8.2 مليار دولار، ووصل حجم الاستثمار الألماني في العام نفسه إلى 500 مليون دولار، بينما كانت هناك استثمارات كبيرة للإمارات في السوق الألمانية، إذ استثمرت (دبي القابضة) مليار دولار في شركة (دايملر كرايسلر) العام 2005، وكذلك 1.2 مليار دولار في مصرف (دويتشه بنك)».

وأوضح «كما أبرمت ألمانيا والإمارات الكثير من الاتفاقات الاقتصادية لتنسيق وحماية العمل الاستثماري بين البلدين. ومن هذه الاتفاقات نذكر اتفاق حركة الملاحة الجوية، ومنع الازدواج الضريبي، واتفاق تشجيع وحماية الاستثمار. وهناك الكثير من الجهات الألمانية التي تقوم على رعاية وتشجيع التجارة الخارجية مع الإمارات، منها مكاتب التمثيل الخارجية لغرفة التجارة والصناعة الألمانية في أبوظبي ودبي، وممثل للوكالة الاتحادية للتجارة الخارجية، إضافة إلى الملحق التجاري للسفارة الألمانية».

راينر برودرله «الرؤية الاقتصادية»

ورأى برودرله أن العلاقات الاقتصادية الألمانية مع الإمارات جيدة جداً، فقد ازدادت الصادرات إلى الإمارات العام الجاري، باستثناء فترة قصيرة من العام الماضي، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وكشف عن أن هناك «إمكانات للتعاون في مجال البناء، فالإمارات واحدة من أهم الأسواق في هذا المجال». مشيراً إلى خطط في هذا المجال من العام 2009 إلى 2011 لتمويل مشاريع تصل قيمتها إلى 423 مليار دولار، بحيث يمكن للشركات متوسطة الحجم في الإمارات الاستفادة من الخبرة والمعرفة المقدمة من خلال الشراكة». وتابع «إلا أننا نعول على التعاون المستقبلي في مجالات الطاقة والصحة»، مؤكداً دعم وزارته هذا التعاون من خلال المشاركة في المعارض وزيارات الوفود المختصة في مجالات مختلفة.

وقال «باعتبار ألمانيا من البلدان الرائدة على مستوى العالم في مجال الطاقة المتجددة، فهي تسهم في تطوير مشروع مدينة (مصدر) في أبوظبي، والتي ستستخدم الطاقات المتجددة». مؤكداً دعم وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية هذا التوجه من خلال عدد كبير من التدابير والإجراءات.

(التفاصيل ص14)

24 ساعة

مبادرة

طرحت الإمارات مبادرة تهدف إلى تكامل الأسواق المالية وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية في دول مجلس التعاون.

02

معرض

يدعم «صندوق خليفة لتطوير المشاريع» وفد الإمارات المشارك في «كانتون 107» الذي يعقد في الصين من 14 إبريل الجاري إلى 5 مايو المقبل.

02

ضمان صحي

وسعت «ضمان» نطاق التغطية لأعضائها المؤمنين تحت جميع برامجها سواء الأساسية أوالمعززة لتشمل كل نفقات العلاج للإصابات والأمراض المتعلقة بالعمل.

04

«دبي الإسلامي» يدير صكوكاً بـ602 مليون دولار

■ **نوري عيلال - دبي**

ذكر تقرير الموقع المالي الماليزي (إسلاميك فاينانس)، أن بنك «دبي الإسلامي» جاء في المرتبة الثانية عشرة في قائمة ضمت 20 بنكاً، بمجموع صكوك مدارة بلغت قيمتها الإجمالية 602.6 مليون دولار، خلال الفترة من مارس 2009 لغاية مارس 2010.

وتعليقاً على ما جاء في التقرير، قال محمد الشريف، كبير المسؤولين الماليين في «دبي الإسلامي»، إن هناك مهارات معينة أو اشتراطاً معيناً يفترض توافره في الطاقم المدير لأي نوع من الصكوك أو السندات المالية عموماً، من فنيين وتقنيين وقانونيين لديهم الخبرة الكافية في هذا المجال. وهذه الخبرة كفيلة بأن تستقطب ثقة الجهة المصدرة للصكوك، إلى حين تولي بنك معين إدارة صكوكها. واعتبر أن التقرير يعكس أن «دبي الإسلامي» يمتلك الخبرات والمعايير لإدارة الصكوك، على خلاف باقي البنوك المحلية والإقليمية، التي قد لا تكون لديها مثل هذه الاشتراطات.

ووفقاً للشريف، فإن الجهات المصدرة سواء كانت شركات أو مؤسسات حكومية وشبه حكومية، تتطلع إلى بعض الشروط قبل أن تقرر اسم البنك الذي يمكن أن تخوله إدارتها.

فعلى سبيل المثال، إذا أرادت جهة معينة إصدار صكوك بمليون درهم، فهي قبل أن تبدي قبولها التام للبنك يجب أن تتأكد من أن هذا البنك سيكتتب في مجموع صكوك بقيمة 200 ألف درهم، في ما يضمن أن يكتتب مستثمرون في الـ800 ألف درهم المتبقية.

وبمفهوم آخر، يمكن القول، إن الجهة المصدرة للصك الإسلامي، تشترط نوعاً ودرجة معينة من الإدارة والتسويق من طرف البنك الذي ستختاره.

وحول حلول «دبي الإسلامي» في المركز الثاني عشر في القائمة، قال كبير المسؤولين الماليين في «دبي الإسلامي»، إن «هذا المركز لا بأس به رغم كونه لا يزال دون طموحات البنك، لكننا نطمح في أن نكون من بين الـ5 الأوائل نهاية العام الجاري».

واعتبر الشريف، أن الوضع الاقتصادي الحالي والقيم الحالية للأصول والسلع تشجع على إصدار مزيد من الصكوك، ما سيساعد في ارتفاع حجم الإصدارات خلال العام الجاري.

(التفاصيل 05)

تشكيل لجان فض المنازعات الإيجارية

أصدر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، قراراً بتشكيل لجان فض المنازعات الإيجارية في إمارة أبوظبي وتنظيم الإجراءات المتبعة أمامها. وطبقاً للقرار، تختص لجان فض المنازعات بالفصل على وجه الاستعجال في المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية بين المؤجر والمستأجر والبت في طلبات الإجراءات الوقتية التي يتقدم بها أي من طرفي العقد.

وتضمن قرار سمو رئيس الدائرة تشكيل اللجان والأعضاء، حيث يتم تشكيل كل لجنة من لجان فض المنازعات الإيجارية برئاسة قاض وعضوية ثلاثة من أعضاء السلطة القضائية أو من ذوي الخبرة المشهود لهم بالحيادية والنزاهة، ولا يجوز أن يقل عدد القضاة في كل لجنة عن ثلاثة. ويصدر بتعيين رؤساء وأعضاء اللجان قرار من رئيس دائرة القضاء بناء على اقتراح مجلس القضاء وتكون تبعية اللجان للمجلس. وأشار قرار سمو رئيس الدائرة إلى التشريعات والقوانين التي تتبعها لجان فض المنازعات الإيجارية، حيث تطبق هذه اللجان أحكام القانون رقم 20 لسنة 2006 بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة الإيجارية بين المؤجرين والمستأجرين في أبوظبي وتطبق قانون المعاملات المدنية للإمارات وقانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية للدولة.

(التفاصيل 02)

وزير بريطاني يهاجم رئيس «بنك باركليز» بشأن راتبه

وصف بيتر ماندلسون، وزير الأعمال البريطاني، رئيس بنك «باركليز»، أمس، بأنه «الوجه غير المقبول للعمل المصرفي»، وذلك في هجوم شخصي غير معتاد قبيل انتخابات عامة وشيكة.

وأبلغ ماندلسون صحيفة (تايمز) أن بوب دايموند، مدير وحدة الأنشطة المصرفية الاستثمارية في «باركليز كابيتال»، تقاضى راتباً ضخماً عن طريق إبرام الصفقات وخلط الأوراق، بدلاً من خلق قيمة اقتصادية.

وتبرز تصريحات ماندلسون موقفاً متشدداً بشأن أجور المصرفيين في أعقاب الأزمة المالية العالمية، في وقت تستعد فيه الأحزاب السياسية لانتخابات متوقعة في 6 مايو المقبل.

كانت بريطانيا قد فرضت ضريبة لمرة واحدة على مكافآت المصرفيين، وتعتزم إلزام البنوك بالكشف عن عدد موظفيها الذين يتقاضون أكثر من 500 ألف جنيه إسترليني (760 ألف دولار) في السنة.

وتأتي تصريحات ماندلسون عقب هجوم مماثل على دايموند شنه الأسبوع الماضي حزب المحافظين المعارض، الذي يتقدم على حزب العمال في استطلاعات الرأي.

وأفادت صحف أن دايموند تقاضى 63 مليون إسترليني في 2009، لكن «باركليز» يرفض الاعتراف بهذا الرقم الإجمالي، نظراً لأنه يتضمن أسهم منحة من سنوات مختلفة، و27 مليون إسترليني من بيع حصته في وحدة صرفية.

ويقول البنك إن دايموند تقاضى 250 ألف إسترليني العام الماضي، ولم يحصل على أية مكافآت.

لكن ماندلسون، الذي يعتبر من الناحية العملية الرجل الثاني في حكومة حزب العمال، استغل الرقم الأكبر لانتقاد دايموند.

وقال «إذا نظرت إلى بوب دايموند، الذي تقاضى 63 مليون إسترليني أجراً، فإنه بالنسبة لي الوجه غير المقبول للعمل المصرفي، إنه لم يتكسب تلك الأموال، لقد أخذ 63 مليون إسترليني ليس عن طريق بناء أعمال أو إضافة قيمة أو خلق قوة اقتصادية طويلة الأجل، بل فعل هذا عن طريق إبرام الصفقات وخلط الأوراق».

وتابع «إذا كان هناك من يستطيع تبرير ذلك، فأود أن أراهم يفعلون ذلك. لمجرد أن شخصاً ما ثري جداً لا يعني أن يخضع لمعايير أخلاقية مختلفة».

وكان جورج أوزبورن، وزير الخزانة في حكومة الظل لحزب المحافظين المعارض، قد استخدم الرقم نفسه في نقاش تلفزيوني بث على الهواء مباشرة الأسبوع الماضي.

وقال أوزبورن «إنه بالفعل أمر لا يصدق بعد عامين من تدخلنا لإنقاذهم أن تجد رئيس بنك (باركليز) يدفع لنفسه 63 مليون إسترليني».

و«باركليز» ثاني أكبر بنك بريطاني من حيث القيمة السوقية، وقد تفادى الحصول على مساعدة حكومية في خضم الأزمة المالية، وضاعف أرباحه إلى 11.6 مليار إسترليني العام الماضي.

دايموند تقاضى 63 مليون إسترليني في 2009

(رويترز)

الطريفي: الدعم المباشر للأسواق «مسكنات» غير فعالة

■ **حاتم فاروق - أبوظبي**

وضعت «هيئة الأوراق المالية والسلع» اللمسات الأخيرة على قانونها الجديد، الذي من المتوقع أن يتم إصداره قبل نهاية العام الجاري، في خطوة نوعية تتخذها لاستكمال مسيرة تطوير المنظومة التشريعية في الأسواق المالية المحلية. يأتي ذلك في الوقت الذي تعمل فيه «الهيئة» حالياً، على وضع الإطار التنظيمي الضروري لتنمية وتشجيع الاستثمار المؤسسي المحلي والأجنبي، من خلال تدشين عدد من الأنظمة التي تشجع المستثمرين الأفراد والأجانب على مزيد من الاستثمار في الأسواق من خلال الاستثمار المؤسسي المنظم، ودعم تنافسية أسواق المال في الدولة، مع تطورها نحو أفضل الممارسات العالمية.

صرح بذلك عبدالله الطريفي، الرئيس التنفيذي لـ«هيئة الأوراق المالية والسلع»، في حوار خص به «الرؤية الاقتصادية»، مؤكداً أن قانون «الهيئة» المعدل يمر حالياً بالقنوات القانونية الرسمية لإصداره، متوقعاً أن تنتهي هذه الإجراءات خلال العام الجاري. ونوه الرئيس التنفيذي بأن الحكومة الاتحادية لا تتوانى عن دعم الأسواق بأشكال الدعم كافة، إلا أنه رفض فكرة تقديم دعم مباشر للأسواق، عبر ضخ أموال حكومية لدعم السيولة، قائلاً إن «التدخل الحكومي في الأسواق المالية المحلية، من خلال ضخ مباشر للأموال بمثابة (مسكنات) غير فعالة».

(التفاصيل 03)

مشاريع عقارية في أبوظبي تعاني التأخير

■ **فضيلة نجيب - أبوظبي**

تترقب شركات التطوير العقارية، أحوال السوق في أبوظبي، في سعيها لتنفيذ مشاريعها وفق الجداول الزمنية المحددة سلفاً، لكن الآونة الأخيرة كشفت عن وجود تأخير في تنفيذ وتسليم المشاريع، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على القطاعات الاقتصادية المحلية، ومنها القطاع «العقاري». ورغم أن كل شركة من شركات التطوير، لديها أسبابها الخاصة في تأخير تنفيذ المشاريع، إلا أنها أجمعت في الأغلب، على أن التأخير في تنفيذ مشاريعها لا علاقة له بالجوانب المالية، على اعتبار أن عدداً من المطورين أكدوا ملكيتهم لاحتياطات نقدية تمكنهم من الانتهاء من مشاريعهم.

ونفت الكثير من الشركات العقارية أن تكون أسباب التأخير تتعلق بالجوانب المالية، وإن كانت باعث خلال العامين الماضيين أجزاء من مشاريعها العقارية، رغم عدم البدء في تنفيذها، ومنها «إشراق العقارية» التي أطلقت مشروع «مارينا رايز» في العام 2007، وبحسب نادين بطارنة، مسؤولة المبيعات والتسويق في الشركة، فإن «إشراق العقارية» وقعت عقود بيع بنسبة 40 بالمئة من مشروع البرج «أي لمارينا» البحري.

ورمت «بلدية أبوظبي» الكرة في ملعب «مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني»، عند سؤالنا عن أسباب منح أو رفض رخصة بناء المشاريع العقارية داخل إمارة أبوظبي، وقالت «إنها أنشطة تتعلق بمؤسسات غير البلدية، وليست ضمن مسؤولياتها»، مشيرة إلى أنها من مسؤوليات «مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني». وقال فؤاد قاسم، مدير العلاقات العامة في «مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني، إن «صلاحيات المجلس تقتصر على الموافقة على تصاميم المشاريع، التي تتوافق مع مخططات بناء أبوظبي وما نطمح لأن تكون عليه المدينة».

(التفاصيل 04)

قوة الاقتصاد الألماني جعلته يتحـــ

التسوق في ميونخ، «الرؤية الاقتصادية»

هارتموت سكويش

قليلة هي الدول التي لهـا علاقات مُحكمة بالعالم الاقتصادي كما هو الحال بالنسـبة لألمانيا، فنحن نتحدث هنا عن أقوى اقتصاد فـي أوروبا، حيث إنه أكبر من اقتصاد فرنسـا، كما أنه أكبر من اقتصاد بريطانيـا بـ 37.2 بالمئة، ويعـد أيضاً رابـع أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايـات المتحدة الأمريكية واليابان والصيـن. ألمانيا التي حافظـت في العام 2008 على لقب أكبر مصدّر للسلع في العالم، وكانت الوحيدة بين الـدول الصناعية السـبع، التي زادت حصتها من التجـارة العالمية في الأعوام العشـرة الأخيرة، بشكل التصدير فيها قاعدة أساسية صلبة لعدد كبير جـداً من الوظائف. فمـن المعروف عنها شـهرتها وريادتها فـي صناعة السـيارات والآلات، وتوالد شـركاتها في موقع ممتاز في مجالات الطب والتقنيات النووية والليـزر، ودعمها للبحوث العلمية وتوثيق العلاقة بين الصناعة والعلم مع السـعي إلى التوجه إلى المستقبل بخطى واثقة.

وإلى جانب ذلك تعتبر ألمانيا محركاً للتكنولوجيا في قارة أوروبا، كما أنها تتصدر لائحة جدول براءات الاختراع المتعلقة بالأسواق الدولية.

ويبدو أن حرص ألمانيـا الدائم على التركيز على جودة المنتجات والاهتمام بمختلـف النوعيات التي يتم تصنيعها، أسـهم بشـكل جلي في تحويل عبارة «صنع في ألمانيا» إلى رمـز يدل على الجودة والدقة والإتقـان في العمـل. ولابد لأي متتبـع أن يوقن أن قوى ألمانيا التنافسـية الاقتصاديـة الدولية ما هي إلا نتيجة لمجموعة من النقاط الإيجابية في مختلف مجالات البحث والتعليم والابتكار.

يواخيم شتاينباخ

معجزة اقتصادية

وبانضمام ألمانيا الشـرقية إلـى ألمانيا الغربية في أكتوبر مـن العـام 1990، تشـكلت «جمهورية ألمانيـا الاتحادية» التـي تعتبر اليوم إحـدى أقوى الـدول الأوروبية، ويمكن القول إن الوحدة أسـهمت ومن دون أدنى شـك في زيـادة ثقـل ألمانيا على الساحة السياسـية الدولية وحررتها من الكثير من القيود التي فرضتها الحرب البـاردة، بيد أن توحيد الألمانيتين شكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاد البلد.

ورغم ذلك، عاد الاقتصاد الألمانـي تدريجياً إلى العمل بكامـل طاقته، لا سـيما مع قيـام الحكومة الألمانيـة بإصـلاح بعـض القوانين والتشـريعات المنظمة للأنشـطة التجاريـة والصناعية فـي البلد. ولعل «أجنـدة 2010»، وهو البرنامـج الذي وضعه المستشـار الألمانـي السـابق غيرهـارد شـرودر لإصلاح الاقتصـاد والنظام الضريبـي والاجتماعي والصحي، عن طريق خفض الضرائب على الشركات وتقليل أعباء الدولة المالية في المجالين الاجتماعي والصحي، يعتبر أحد أشهر البرامج الإصلاحية التي طبقتها الحكومة الألمانية.

ويوجد الكثير من الأسباب والظروف الاقتصادية التي تجعل من ألمانيا ملاذاً اسـتثمارياً يسـتقطب الكثيـر مـن المسـتثمرين الدوليين الذيـن باتوا يتطلعون إلى هذه السـوق باهتمام بالغ، لاسيما مع ما قامت به مـن تخفيض للضرائب على الشـركات إلى مستوى جذاب مقارنة بالمستوى الدولي. إضافة إلى ذلك فإن الإصـلاح الهيكلي والتنميـة المعتدلة لتكاليف وحدة العمل أسهم إلى حد كبير في تحسين

د. رايتر زيله

القدرة التنافسية للشـركاء في ألمانيا، لتصبح أحد أفضل مواقع جذب المستثمرين الأجانب.

وفي هذا الإطار يشـير الدكتور بيتـر غوبفريش، مدير غرفة التجارة الألمانية الإماراتية في دبي، إلى أن «أهم خصائص الاقتصاد الألماني، وأكثرها ثقلاً يتمثل في الشركات متوسطة الحجم، والتي تُدر نحو 95 بالمئة من إجمالي الدخل المحلي، فهي من حيث الابتـكار والمرونة والجـودة، وصلت إلـى مقاييس عالميـة وتضم هـذه الشـركات متوسـطة الحجم «أبطالاً أخفياء» بيـن ظهرانيها، أي وجود شـركات تعتبر رائدة، بل هي الأولى فـي تخصصاتها التقنية على المستوى العالمي».

من جانب آخـر وبالنظر إلى قيمة الاسـتثمارات الأجنبية في ألمانيا، يمكـن وصفها بأنها مغناطيس يجذب الأموال مـن أنحاء العالم كافـة، حيث تعتمد بيئة الاسـتثمار فيهـا علـى الكثير مـن المقومات والعناصر، فهي لا تشـتمل فقط على سـوق محلية كبيرة، بل تعتبر بوابة الدخول إلى الأسـواق النامية في الاتحاد الأوروبي الموسـع. كمـا ينظر إليها على أنها لاعب عالمي بارز يتوالجد بشـكل قوي في قائمة أكبر المصدرين في العالم.

وتتكون قـدرة ألمانيا التنافسـية مـن مجموعة حاسـمة من العوامـل، نذكر منهـا امتلاكها لأعلى معدلات الإنتـاج عالمياً، وانخفـاض تكاليف وحدة العمـل. كمـا أسـهمت سلسـلة مـن الإصلاحات الاجتماعيـة في السـوق بتحويل النمـو الاقتصادي الألمانـي إلى أحـد أكثر مواقـع الإنتاج فـي أوروبا فعالية من حيث التكلفة، ونظـراً لموقعها المميز في

DB Mobility Networks Logistics

DB International: innovative and economic mobility and transportation solutions

Project development, consulting and engineering for rail-bound systems
The railway know-how of the Deutsche Bahn is renowned worldwide. International clients benefit from our experience for their transport projects – from conception through to realisation. More mobility and frictionless transport. Our goal is to provide every client all services from a single source – through to taking over operator responsibility.

Our ambitious and fascinating international projects offer interesting career opportunities. To reinforce our teams around the world, we are constantly looking for motivated young professionals and accomplished experts.

Further Information: **www.db-international.de**

DB. On track for tomorrow.

DB Eco Program
www.dbecoprogram.com

ـــــدى الأزمات ويتطلع إلى المستقبل

بوابة برانديبورغ غرتور

«الرؤية الاقتصادية»

قلب وسط أوروبا، فإن ألمانيا تحتل أيضاً المرتبة الأولى في السوق الأوروبية للنقل والإمدادات، حيث يتم التوزيع بنجاح وفي الوقت المحدد عبر طرق مختصرة، ويرجع ذلك للطاقة المتطورة والبنية التحتية الممتازة للاتصالات، إضافة إلى شبكات النقل الجيدة. وتعتبر شركة السكك الحديدية الألمانية «دويتشه بان» رائدة في عالم المواصلات، نظراً لتوظيفها أحدث وأفضل التقنيات في مشاريع بناء وتطوير شبكات السكك الحديدية التي تشكل دعماً قوياً لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وتسهم بشكل فعال في التقليل من الانبعاثات الغازية، وتعمل على تنويع مصادر الدخل الاقتصادي وتعزيز الصادرات في مجال الدعم اللوجيستي والبناء.

وتعمل شركة القطارات الألمانية (دويتشه بان) على تعزيز التعاون المشترك في دولة الإمارات، وذلك من خلال الإعداد وبناء نظام للسكك الحديدية في الإمارات. وتم إقرار هذا التعاون من خلال توقيع مذكرة التفاهم بين «دويتشه بان» ودولة الإمارات، يوم الأحد الماضي، 28 مارس في أبوظبي. وفي هذا الإطار قال وزير المواصلات الألماني الذي وقع المذكرة مع مجموعة المسعود «إن ألمانيا معنية بدعم بناء شبكة السكك الحديدية في دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة». ومن جانبه أكد مدير عام «دويتشه بان».

د. رودغر غروبه على «أن شركة القطارات الألمانية تريد ومن خلال هذا التعاون تقديم التخصص الألماني في هذا المجال».

وعبر غروبه عن سعادته بتوقيع هذا التعاون «وذلك لوجود شريك مؤهل ومختص. ونحن متأكدون من أننا سنأخذ بعين الاعتبار خدمات التصميم والتخطيط في المشاريع المقبلة. وسنثبت مستقبلاً قدراتنا التشغيلية في هذا الإطار»، وتجدر الإشارة إلى أن هناك خططاً لمشاريع شبكة القطارات في المنطقة تقدر بالمليارات، والتي سيتم تنفيذها خلال السنوات المقبلة، ومن هذه المشاريع، خطط نظام شبكة المواصلات المحلية، والمترو ومشروع اتحاد السكك الحديدية، وكذلك شبكة القطارات الخارجية التي ستربط أبوظبي بالإمارات الجنوبية. ومن جانبه أكد مدير «دويتشه بان» الدولية، مارتن باي، على أهمية التعاون المشترك مع دولة الإمارات، خصوصاً أن شركة القطارات الألمانية تعمل في المنطقة منذ سنوات، وقال «نحن نعمل منذ خمس سنوات في دولة الإمارات العربية المتحدة وندرك طبيعة الظروف القائمة. ولذا قمنا بإعداد دراسات نظرية، ووضعنا نظام خطوط المترو في حي المدينة الجديد (شاطئ الراحة). ولذا ففرصتنا كبيرة مستقبلاً في هذا السوق المتطور».

ولا تعتمد حركة المواصلات الألمانية على شركة القطارات فقط، فشركة الطيران الألمانية، الدلوفتهانزا»، تعتبر من كبرى الشركات العالمية، والتي تتمتع بعلاقة مميزة مع دولة الإمارات، خصوصاً أنها تسير رحلاتها إلى هذا البلد منذ 34 عاماً، عندما حطت أول طائرة لشركة «لوفتهانزا» في دبي يوم 3 مايو 1976. وهنا يقول نائب رئيس التسويق لمناطق جنوب أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وباكستان، يواخيم شتابنباخ «تعتبر الإمارات من أهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط. إذ تطير خطوط (لوفتهانزا)، و(الخطوط السويسرية)، و(الخطوط النمساوية)، وجميعها تابعة لـ(مجموعة لوفتهانزا)، 34 مرة أسبوعياً من أبوظبي ودبي إلى فرانكفورت وميونيخ وزيوريخ وفيينا. هذا إلى جانب وجود فروع لشركة (لوفتهانزا تكنيك) و(لوفتهانزا كارغو) للشحن في دولة الإمارات».

وعن التعاون المميز بين المؤسسات الألمانية ودولة الإمارات، يضيف شتابنباخ «نحن معنيون بالتواصل مع أصحاب القرار في المنطقة. فغرفة التجارة الألمانية الإماراتية تعتبر الرابط ما بين دولة الإمارات وألمانيا، هذا إلى جانب تشكيل المنتديات المستمرة بموقع حوار مثالي، ومن هنا يأتي تمثيل (لوفتهانزا) في المجلس الاستشاري الألماني الإماراتي في الغرفة».

وفي الحقيقة فإن كل الأسباب التي تجعل من ألمانيا متميزة اقتصادياً تعتمد أولاً وأخيراً على القوى العاملة التي يضمن لها النظام التعليمي تحقيق أعلى المستويات، حيث أتاح ذلك تأهيل 81% من سكان ألمانيا للدخول إلى مستوى جامعي أو لامتلاك المؤهلات المهنية المعترف بها. ومن خلال دعم الدولة لأعمال البحث والتطوير، باتت ألمانيا من رواد الابتكار في العالم، حيث إنها تتصدر المرتبة الأولى في أوروبا في مجال البحوث. هذه القوة المبتكرة التي يدعمها الالتزام جعلت ألمانيا أيضاً تحتل المرتبة الأولى في تسجيل براءات الاختراع في أوروبا والقوة الرائدة في العالم في الحلول التقنية العليا. وفي هذا الإطار يضيف د. غوبفريش «إن نظام التعليم الألماني، خصوصاً ما يعرف بنظام التدريب المهني المزدوج من أهم عوامل نجاح الاقتصاد الألماني»، بينما يرى يواخيم شتابنباخ بأن «ألمانيا تتمتع بسمعة ممتازة في العالم العربي، خصوصاً الجودة الألمانية والثقة. ولذا فإن شركة (لوفتهانزا) تستفيد أيضاً من هذه الصورة المميزة لألمانيا». وفي عصرنا هذا، فإن التقنية المتطورة تحدد القدرات التنافسية للدول. وتستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في إنتاج الطاقة المتجددة ودعم عملية التنمية المستدامة، بحيث تلبي احتياجات الحاضر وتعمل على ضمان احتياجات الأجيال المقبلة من خلال إحلال تنمية اقتصادية ولجتماعية وبيئية مستدامة. وهذا ما تدركه ألمانيا بشكل جيد، إذ إنها تستثمر مبالغ طائلة في مشاريع حماية البيئة وترشيد استخدام الطاقة وتوفير مصادر بديلة لها، لاسيما أن صناعة الطاقة المتجددة تتصدر الطليعة في القرن الحادي والعشرين مكتسبة القوة حول العالم، خصوصاً في مدينة هامبورغ الألمانية، فليس هناك من قطاع آخر ذي معدل نمو مماثل. ووفقاً لـ«التصنيف المستقبلي للمدن والأقاليم الأوروبية» الذي يصدر كل عامين، والذي تقوم به مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تتخذ من لندن مقراً لها، فإن الاستراتيجية التي تتبعها مدينة هامبورغ الألمانية لاجتذاب المستثمرين تعتبر الأفضل في أوروبا. ويلقى قرار هامبورغ بأن تحتل مكاناً ثابتاً في استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر تقديراً كبيراً، كونها المكان الوحيد في أوروبا الذي يسير فيه النمو الاقتصادي وحماية البيئة جنباً إلى جنب على أفضل وجه. وقد مُنحت مؤخراً جائزة بمناسبة المعرض العقاري التجاري الدولي الرائد (MIPIM) في مدينة كان، وتم تقديمها على أنها العاصمة الأوروبية الخضراء للعام 2011، حيث أثبتت شركات العقارات والمؤسسات والمستثمرون ومطورو المشاريع أن النمو وحماية البيئة في هامبورغ لا يتعارضان مع بعضهما بعضاً. كما أن أكثر من 600 شركة ناشطة في مجال الطاقة المتجددة قد اتخذت من مدينة هامبورغ مقراً لها. وينصب التركيز الأساسي على الطاقة المستدة من الرياح، حيث إن جميع الشركات الناشطة في هذا المجال في العالم هي إما موجودة أو تحضر للانخراط في هامبورغ على المدى القريب. وكما يتضح من مراكز التوزيع التابعة للشركات الرائدة التي تتخذ من هامبورغ مقراً لها، فإن صناعة الطاقة الشمسية تتمركز فيها بشكل جيد.

وينظر الكثير إلى مشروع «هافن سيتي» (Hafen City) في مدينة هامبورغ على أنه يعتبر نموذجاً مستداماً للمشاريع، بل إن البعض يعتبره أكثر المشاريع المدنية إثارة في أوروبا، حيث من المقرر أن يتم تأمين حاجات المشروع من الطاقة من خلال مصادر منخفضة الكربون، علماً بأن أبنيته، التي عمل على تصميمها مجموعة من أبرز المصممين العالميين، تمتاز بكفاءة الاستخدام، وتترافق بإجراءات قوية جداً لحماية الملكية الفكرية. يضاف إلى ذلك أن نوعية الحياة التي تتصف بها تجعلها مثالاً لمجتمع عالمي متسامح وحديث يعيش في مستوى معيشي ممتاز، فهناك أكثر من سبعة ملايين أجنبي يعيشون في هذا البلد، في ظل نظام صحي وتعليمي يتصف بالرقي، يضاف إلى ذلك المناخ الثقافي المتنوع والغني، والكثير من الفرص التي تتمثل في الأنشطة الرياضية والترفيهية والمناظر الطبيعية الخلابة.

نقدية لسداد تكاليف الاستثمار المباشر أو حوافز للعمل والبحث والتطوير. كما توفر ظروفاً ضريبية تنافسية تتمثل في خفض مستويات الضرائب وتحسين الإطار العام للضريبة لإبقاء تكاليف العمل غير المباشرة في مستوى منخفض، مما يساعد ذلك الشركات على الاستثمار وتأمين أعمالها التجارية، وفي الوقت نفسه يساعد على المزيد من الاستثمار. وبهذا تكون ألمانيا أخذت ميزة واضحة مقابل قوى عظمى أخرى، ويصفها دولة حديثة، فهي تمثل بيئة آمنة للاستثمار، حيث توفر الضمان اللازم للشركات في ما يتعلق بمسألة حقوق الملكية، فكل العقود والاتفاقات التجارية ملزمة قانوناً

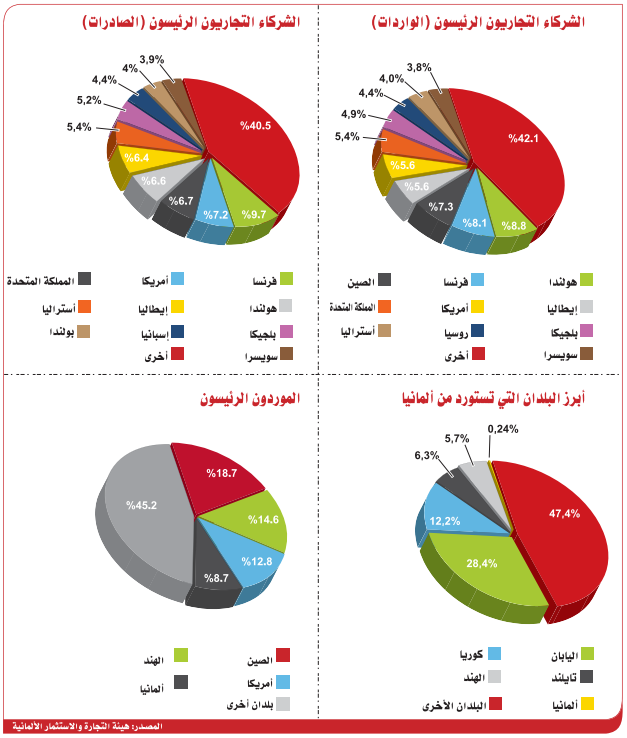

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

استراتيجية تعتمد على إشراك المسافرين بالأنشطة

انتيه رودينغ

أكدت أنتيه رودينغ، مديرة منطقة الخليج في المكتب الوطني الألماني للسياحة في دبي «أن المكتب اتبع استراتيجية تعتمد على إشراك مباشر للمسافرين الإماراتيين في المنطقة بمجموعة من الأنشطة المتنوعة». وقالت «لعل الإقبال الذي شهدته ورشة العمل (دلال في ألمانيا) والاستجابة التي شهدناها في دبي وأبوظبي، يشيران إلى أننا سائرون على النهج الصحيح. ويواصل المكتب الوطني الألماني للسياحة تكثيف جهوده الرامية إلى ترسيخ مكانة ألمانيا كوجهة مفضلة للسفر بالنسبة للمواطنين الإماراتيين».

وأضافت رودينغ «لقد مكنتنا زيارتنا إلى دبي وأبوظبي من زيادة فهمنا للمنطقة وتعريف وكلاء السفر ووسائل الإعلام ببلدنا. ونحن سعداء جداً بالاستجابة التي تلقيناها في إمارتي دبي وأبوظبي، إضافة إلى تمتع بلدنا بطبيعة رائعة ومدن خلابة، وتوفيره فنادق ممتازة ومطاعم راقية وفرصاً متنوعة للتسوق، فالأهم من ذلك أننا نقدم لضيوفنا من الإمارات العربية المتحدة ضيافتنا الألمانية المعتادة التي تعبر عن ذاتها من خلال جودة الخدمة الألمانية ودفء الترحيب الذي يطال كل فرد يزور بلادنا».

وأوضحت «شهدت ألمانيا على مدار السنوات القليلة الماضية، زيادة سريعة في أعداد السياح المقبلين من دول مجلس التعاون الخليجي الذين دأبوا على قضاء إجازاتهم فيها. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد السياح المقبلين من دول مجلس التعاون الخليجي في ألمانيا خلال العام 2009 قد بلغ 258883 سائحاً، وأن أغلبية السياح جاؤوا من السعودية والإمارات والكويت، ما يدل على زيادة قدرها 7.07 بالمئة، مقارنة بالعام 2008، وهذا ما يجعل من منطقة الخليج إحدى الأسواق الخارجية المهمة بالنسبة لصناعة السياحة في ألمانيا».

وتابعت رودينغ «واستجابة لهذا النمو الديناميكي، تواصل ألمانيا جهودها لجذب المزيد من الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إطلاق عروض ترويجية جديدة تلبي حاجات محددة. وإن زيادة عدد الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي إلى ألمانيا خلال السنوات القليلة الماضية قد مكن المجلس من تحديد حاجاتهم والتكيف معها تبعاً لذلك. وعلى سبيل المثال، فإن الكثير من المدن الألمانية الكبرى تحرص على تقديم كتيبات إرشادية باللغة العربية وتأجير شقق مفروشة للعائلات، وذلك كبديل عن الغرف الفندقية».

وقالت «يدعم جهود ألمانيا إلى حد كبير ما يقرب من 30 مكتباً تمثيلياً في جميع أنحاء العالم، نذكر منها المكتب الوطني الألماني للسياحة في دبي الذي يعد الجهة المسؤولة عن الترويج لألمانيا في جميع الأسواق الرئيسة في دول الخليج، البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات».

واختتمت رودينغ «سواء أكانوا يخططون لقضاء إجازة ذات تكلفة منخفضة أو الاستمتاع بعطلة فاخرة، توفر ألمانيا لزائريها مجموعة متنوعة من البرامج السياحية التي بإمكانهم الاختيار من بينها. ولعل المناظر الطبيعية الخلابة التي تتصف بها ألمانيا والتي تضم البحيرات والغابات والجبال المغطاة بالثلوج، يجعل من هذا البلد وجهة مثالية للقيام بمجموعة من الأنشطة بما في ذلك رياضة المشي في الهواء الطلق، والتجديف، وركوب الخيل والتزلج. في حين توفر مدنها الحديثة مزيجاً انتقائياً من الأنشطة الثقافية، وتعد موطناً لأكثر المناطق شعبية للتسوق في أوروبا، وبإمكان الأسر التي لديها أطفال صغار أن يتمتعوا باستكشاف ألمانيا من خلال الكثير من المراكز الترفيهية والمتنزهات المنتشرة في عموم أرجاء البلاد».

«صنع في ألمانيا».. عبارة باتـــ

وفي الوقت الذي تحظى فيه السوق الألمانية بثقة المستثمرين، فإن المستهلكين أيضاً يمنحون منتجاتها ثقة كبيرة تعتمد بشكل رئيس على مدى الجودة التي تتميز بها مختلف المنتجات التي تقوم الشركات الألمانية بتصنيعها، لاسيما مع ما يعرف عن الألمان من دقة في تنفيذ مختلف الأعمال والتزام شديد بمعايير الجودة والأمان والسلامة، بحيث أصبح شعار «صنع في ألمانيا» يحظى بثقة المستهلكين حول العالم باعتباره دليلاً على الإتقان التام في صنع المنتجات ذات الجودة العالية. وإلى جانب الشركات العالمية الكبيرة تشكل الشركات ذات الحجم المتوسط جوهر الاقتصاد الألماني، حيث يعمل نحو 70 بالمئة من مجمل اليد العاملة في هذه الشركات ذات الحجم المتوسط.

ويؤكد الدكتور يورغن فريدريش، رئيس هيئة التجارة والاستثمار الألمانية على أن بلاده عملت على تحسين وضعها في المنافسة العالمية، حتى في عام الأزمة 2009. وفي ما يتعلق بالمستثمرين الأجانب في ألمانيا يقول «إن هذا البلد استطاع كسب مكانة مرموقة عالمياً. ومن المعروف أن علامة (صنع في ألمانيا) تتربع يومياً بعد يوم. وألمانيا استطاعت كسب مكانة في المنافسة العالمية في مجال تكاليف العمل، فالمستثمرون يستفيدون من الخبرة والتأهيل القوي للأيدي العاملة والتي تنعكس على الإنتاجية».

ويبدو أن امتلاك ألمانيا لأكبر اقتصاد بين دول الاتحاد الأوروبي ورابع أكبر اقتصاد في العالم، ما هو إلا حصيلة استراتيجية اقتصادية ذات فاعلية تولي أهمية كبيرة لمختلف الصناعات، ما أسهم في الحفاظ على شعار «صنع في ألمانيا» كرمز يستند إلى إنتاج صناعي بمستويات عالمية من الجودة والدقة، وباتت تلك الصفات مزايا لمختلف قطاعاتها وصناعاتها الرئيسة التي تتبوأ أعلى المراتب العالمية، نذكر منها: صناعة السيارات، بناء الآلات، التقنيات الإلكترونية، الصناعات الكيميائية، تقنيات البيئة، الميكانيكا الدقيقة، البصريات، التقنيات الطبية، التقنيات الحيوية (البيولوجية) والوراثية، التقنيات الدقيقة (نانو)، تقنيات الفضاء والنقل الجوي، التوطين والنقل وغيرها، بحيث تساهم جميعها في دعم بنية الاقتصاد الألماني وتحقيق سمعة عالمية طيبة جداً.

وتعتبر ألمانيا من أكثر الدول التي تضم شركات عريقة في مجال الابتكار وتقديم الحلول، والتي تقدم خدماتها في معظم أنحاء العالم. ومن بين الشركات العريقة التي وسعت استثماراتها ودخلت شراكة في دولة الإمارات، تبرز شركة «بلينوم»، التي يعتبر وجودها مهماً في الإمارات حسبما يرى الرئيس التنفيذي للشركة، هارتموت سكويش «إن لوجودنا في دولة الإمارات ميزة خاصة كشركة ألمانية. فنحن نجلب معنا السمعة الجيدة، بأننا نقدم خدمة بجودة عالية وموثوق بها. وشعار شركة بلينوم، (نحن الاستشاريون الإداريون بالروح الألمانية).. ومن هنا فإن الشركات الألمانية في منطقة الخليج العربي تتمتع بسمعة جيدة، خصوصاً أننا نتعامل مع شركائنا في المنطقة على المستوى نفسه، ونعتبرهم شركاء وأصدقاء، ولا نتعالى عليهم. وهذا جزء من ثقافة الشركة».

ويضيف الرئيس التنفيذي بأنه «يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة دمج خططها التنموية الاستراتيجية. وتلعب هنا وبشكل خاص استثمارات في تطوير صناعات البتروكيماويات، واللوجستية وقطاع الطاقة»، خصوصاً أن ألمانيا يمكن أن تقدم في هذه القطاعات الخبرة والتميز. فمثلاً تقدم شركة القطارات الألمانية (دويتشه بان) خبرة وتميزاً في القطاع اللوجستي، ولا مثيل لهذه الخدمة في أوروبا. ومن هنا جاء تقديم عطاء لهذه الشركة من قطر والإمارات.

وفي السنوات القليلة الماضية استطاعت التقنيات البيئية التي تمتلك إمكانات هائلة للنمو، أن تطور نفسها إلى واحد من أهم القطاعات الاقتصادية في ألمانيا. ويقف وراء هذا التطور مجموعة من القوى الدافعة التي تتمثل في تقاليد مجال التقنيات البيئية، والقوى العاملة الممتازة ذات المهارات العالية، وكذلك المنتجات والحلول المبتكرة.

كما تحمل ألمانيا دون جدال لقب بطلة العالم في تصدير المواد الكيميائية، وهي الوجهة المفضلة في أوروبا للاستثمارات الكيميائية، إلى جانب أنها تحتوي على بنية تحتية جيدة لهذه الصناعات، ومختبرات البحوث، ولديها قوى عاملة مدربة على أعلى مستوى للحفاظ على منصبها القيادي والتمسك به. وتعتبر ألمانيا أيضاً إحدى الدول الرائدة في مجال البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية، إضافة إلى أنها واحد من أبرز مواقع الإنتاج للأغراض التجارية والتطبيقات السريرية. وبناء على ذلك يمكن للشركات التي تمتلك مقرات لها في السوق الألمانية أن تكون متأكدة بأنها ستستفيد بشكل مستمر من أحدث التطورات في التكنولوجيا الحيوية وتقنيات التصنيع. أما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي من بين أكبر الصناعات في أوروبا وتحتل المرتبة الثالثة على الصعيد الدولي. وبفضل كونها قوة تصديرية رئيسة، أصبحت هذه الصناعة المحرك الأول في البلد في ميدان الابتكار التكنولوجي، ما ولد أكثر من 80 بالمئة من الابتكارات في مجال الصناعات الرئيسة الأخرى.

بدوره يعد الفضاء الجوي من أكثر الصناعات الألمانية فعالية وأفضلها إبداعاً. لذا فإنها من المحركات التكنولوجية التي تدفع ألمانيا إلى أعلى مستوى في المجال التقني والتي تجمع بين كل التكنولوجيات الرئيسة المستقبلية بما فيها الإلكترونيات، وعلم الإنسان الآلي، والمواد، وتكنولوجيا البرمجيات.

وكرائدة للثورة الصناعية عالمياً، تقدم ألمانيا الكثير من الفوائد لقطاعي الأعمال والبيئة العالمية. وتوجد فرص مهمة للاستثمار في كل مراحل الطاقات المتجددة وصناعة الموارد، وذلك بفضل أهداف الحكومة الطموحة والتمويل السخي. وحتى مجال كفاءة استخدام الطاقة فإن ألمانيا تحتل عالمياً مركز الصدارة. وسيتعزز هذا المركز في المستقبل من خلال الطاقة المتكاملة وبرنامج تغير المناخ الحكومي. وتوفر ألمانيا أيضاً بيئة مثالية لتطورات جديدة في كفاءة استخدام الطاقة وتتيح لقطاع الشركات الأجنبية فرصاً ممتازة للاستثمار.

أما في ما يتعلق بتقنية تكرير البترول وإنتاج الغاز الطبيعي يقول الدكتور راينر زيله، رئيس مجلس إدارة «وينترسهال» القابضة، «كشركة ألمانية متخصصة في إنتاج البترول والغاز الطبيعي، تعمل (وينترسهال) في المناطق الأساسية لهذا القطاع، خصوصاً أن الشركة تملك ثروة من الخبرة التكنولوجية والإقليمية، وتنشط الشركة في كل من أوروبا وشمال إفريقيا وأمريكا الجنوبية وروسيا ومنطقة بحر قزوين، وتكمّل نشاطاتنا في هذا المجال في العالم العربي. فمنطقة الخليج العربي مهمة لكل شركة لها نظرة مستقبلية. ولذا تسعى شركة (وينترسهال) توسيع استثماراتها هنا. ويمكننا النجاح في ذلك خصوصاً أن الشركة تملك الخبرة والتكنولوجيا في هذا القطاع».

كما تزدهر في ألمانيا صناعة مراكز الاتصال، حيث تساعد الكثير من الشركات في جميع أنحاء العالم لسد احتياجاتها في مجال إدارة العلاقات مع الوكلاء في أوروبا وخارجها. وبفضل مهارة قواها العمالية ومرونتها، وتنافسية أسعار العقارات، وسرعة الوصول إلى الأسواق الجديد، أصبحت ألمانيا الشريك المثالي في أوروبا.

وتكتسب الخدمات المشتركة وإدارة نظم سير العمل أهمية متزايدة، حيث يستفيد الكثير من الشركات العاملة في ألمانيا من استخدام هذه النهج المبتكرة، لتشكيل مكاتب خلفية ووظائف غير أساسية أكثر فعالية من حيث التكلفة. ولذلك فإن تفضيل مواقع الأعمال في ألمانيا يزداد بشكل مضطرد، لما تكتسبه من جاذبية، نظراً لاعتدال تطور الأجور وانخفاض معدلات الدوران».

وفي هذا الإطار يقول د. فريدريش «تتلخص الصيغة السحرية في ألمانيا بالسوق، والابتكار واللوجستية. وكأقوى اقتصاد في أوروبا تقدم ألمانيا سوقاً جذابة من الدرجة الأولى، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي وسهولة ارتباطها بالأسواق الأوروبية الداخلية وكذلك دول شرق ووسط أوروبا. وتتميز ألمانيا بقوتها الإبداعية وتميزها التكنولوجي في قطاع التكنولوجيا العالية». ويشير إلى أن ألمانيا تحصل باستمرار على أعلى التقديرات نظراً لبنيتها التحتية واللوجستية، كما بين مؤشر الأداء اللوجستي العالمي 2010 التابعة للبنك الدولي، لافتاً إلى أن ألمانيا «تعتبر من أوائل الدول من الناحية اللوجستية».

وتمتلك ألمانيا أيضاً مجالاً غنياً ومتنوعاً في عالم صناعة التكنولوجيا النانوية، إذ تلعب دوراً مهماً في مختلف الصناعات لتزويدهم بالتقنية النانوية في السوق المحلية وكذلك الأسواق الدولية ولاسيما في صناعة السيارات، والبصرية، والكيميائية وقطاعات الصيدلة. وتعتبر ألمانيا من أكبر الأسواق النامية عالمياً في مجال الاقتصاد الصحي، حيث تبلغ مصاريف الرعاية الصحية ما يعادل أكثر من 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني ليصبح قطاع الصحة الألماني أكبر من صناعة السيارات المزدهرة في البلاد.

أما صناعة السيارات فهي من أكبر الصناعات الألمانية في نطاق دورة المبيعات، وتمثل 42 بالمئة من جميع الشركات الأوروبية لتصنيع المعدات، كما تسهم بـ 0.5 بالمئة في مراكز البحث والتطوير لمعدات المحركات. وتستضيف ألمانيا أكبر تجمع لشركات تصنيع المعدات في أوروبا، وبذلك تتبح قدراً كبيراً من ميزات القيمة المضافة لمزودي صناعة المحركات. ومازالت صناعة الهندسة الميكانيكية الألمانية هي الأقوى في أوروبا. ويعود نجاح صناعة الآلات والمعدات إلى تقاليدها القديمة في الهندسة الميكانيكية ومرتبتها الرائدة في التطوير التقني واختلاف الصناعات الأساسية. ومن المعروف أن الكثير من العلامات التجارية الألمانية مثل «مرسيدس بنز»، «بورشه»، «فولكس فاغن»، «أودي»، و«بي إم دبليو» يحظى بسمعة عالمية واسعة ترمز للقوة والأمان والسلامة.

وفي ما يخص صناعة الإلكترونيات، فهي تعد من أسرع الصناعات نمواً في ألمانيا، حيث إنها تستفيد من المطالب المتزايدة في قطاع التطبيقات. وظلت صناعة الإلكترونيات الألمانية رائدة في السوق الأوروبية في ميدان المواد شبه الموصلات وشاشات العرض. وأصبحت منطقة «ساكسونيا سليكون» من إحدى كبريات المجموعات الخمس في مجال شبه الموصلات عالمياً.

ونظراً للحاجات المرتفعة والمتزايدة عالمياً للأمن، فإن ألمانيا توفر أيضاً دفعة قوية في مجال تطوير تقنيات أمنية مبتكرة. فمع وفرة وسائط الاتصال مثلاً مع تكنولوجيا الإلكترونيات، وصناعة الآلات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، ينشأ في ألمانيا قطاع صناعي ديناميكي جديد.

ويلعب موقع ألمانيا في قلب وسط أوروبا دوراً أساسياً في جعلها محور للنقل والإمداد، لاسيما أنها تمتلك بنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية حديثة جداً. وبالتالي فإن هذا الموقع المركزي يوفر للمستثمرين إمكانية الوصول بسهولة إلى 460 مليون مستهلك في الاتحاد الأوروبي. ويتعامل ميناء هامبورغ، الذي يحظى بموقع مثالي بين بحر الشمال وبحر البلطيق، مع نحو 135 مليون طن من البضائع، من ضمنها 9 ملايين حاوية بحجم 20 قدماً (حاويات مكافئة)، الأمر الذي يجعل منه مركزاً رئيساً لشحن البضائع في شمال أوروبا. ويعتبر هذا الميناء ثاني أكبر ميناء في أوروبا من حيث حجم المناولة، كما يعد مركزاً لوجستياً حديثاً مجهزاً بكافة الخدمات التي تحتاجها شركات الاستيراد والتصدير.

وبالنظر إلى عدد سكان ألمانيا الذي يبلغ نحو 82.06 مليون نسمة، فإنها تشكل أكبر سوق استهلاكية في أوروبا، كما تتصف

«الخطوط الجوية الألمانية (لوفتهانزا)»
«الرؤية الاقتصادية»

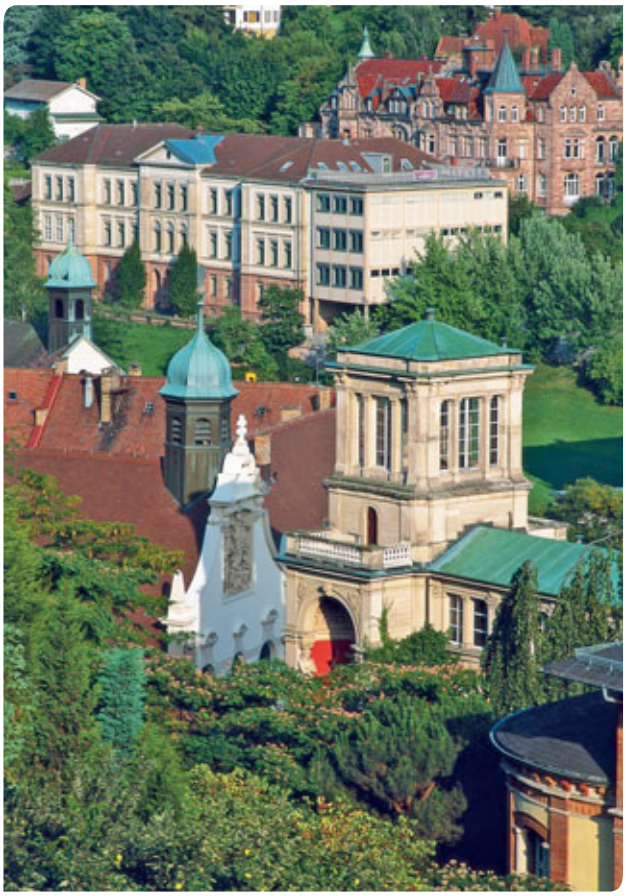
إطلالة على بادن بادن
«الرؤية الاقتصادية»

ألمانيا في سطور

العاصمة: برلين
اللغة الرسمية: الألمانية
العلم الوطني: ثلاثة ألوان أفقية (الأسود والأحمر والذهبي)
الشعار الوطني: شعار النبالة الوطني، يتضمن أيقونة النسر الأسود في حقل ذهبي
شكل الحكم: جمهورية برلمانية اتحادية
رئيس الدولة: البروفيسور الدكتور هورست كولر
رئيس الحكومة: المستشارة الاتحادية الدكتورة أنجيلا ميركل
البرلمان: اليوندستاغ (مجلس النواب) واليوندسرات (المجلس الأعلى)
الإدارة: 16 ولاية اتحادية
المساحة: 357.104 كيلومتر مربع
عدد السكان: 82.06 مليون نسمة (العام 2008)
المدن الكبرى: برلين (3.4 مليون)، هامبورغ (1.7 مليون)، ميونيخ (1.3 مليون)
المجتمع: بلد متحضر ومنفتح؛ يتسم المجتمع بتعدد أنماط الحياة المختلفة وتنوعه العرقي والثقافي
الدول المجاورة: هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، فرنسا، سويسرا، النمسا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمارك
النظام الاقتصادي؛ اقتصاد السوق الاجتماعي
المركز المالي: مدينة فرانكفورت
الدخل القومي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 2489 مليار يورو (العام 2008)
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 2530 مليار يورو (العام 2008)
الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد (العام 2008):
الخدمات: 50.9 بالمئة
البناء والصناعة: 30.4 بالمئة
التجارة: 17.9 بالمئة
الزراعة: 0.9 بالمئة
الصادرات: 994.9 مليار يورو (العام 2008)
الواردات: 818.6 مليار يورو (العام 2008)
المواد الخام: ملح الصخور، البوتاسيوم، الفحم البني، الفحم الحجري
الموانئ البحرية الرئيسة: هامبورغ، فيلهيلمس هافن، بريمن، روستوك، لوبيك
أكبر مطار: مطار فرانكفورت الدولي
شبكة الطرق: 231500 كيلومتر
شبكة السكك الحديدية: 38000 كيلومتر
قطاعات رئيسة
صناعة السيارات
بناء الآلات
التقنيات الإلكترونية
الصناعات الكيميائية
تقنيات البيئة
الميكانيكا الدقيقة
البصريات
التقنيات الطبية
التقنيات الحيوية (البيولوجية) والوراثية
التقنيات الدقيقة (نانو)
تقنيات الفضاء والنقل الجوي
التوطين والنقل

خارطة ألمانيا
«الرؤية الاقتصادية»

ـــت رمـزاً عالميـاً للجـــودة

القوة الشرائية لسكانها بأنها فوق المتوسط. وباعتبارهـا أيضـاً أكبـر سـوق للأغذيـة والمشـروبات في أوروبا، فإن معظم الأغذية الدولية الرئيسـة توجـد في ألمانيـا. ويتوقع أن يأتي المزيد من المسـتهلكين إلى ألمانيا لتحريك الأرباح من المنتجـات المبتكرة في جميع قطاعات الأغذية والمشروبات.

وإضافة إلـى كل القطاعـات والصناعات المذكورة، فإن صناعة السـياحة و السـفر المزدهـرة باتـت تـزداد أهميتهـا بشـكل ملحـوظ، لاسـيما مع مـا تتميز بـه المدن الألمانية مـن جمـال طبيعي آخـاذ وأجواء ثقافية وتراثية وترفيهية رائعة، جعلت ملايين الزوار من كافة أنحـاء العالم يحرصون على زيارة ألمانيا سنوياً.

ألمانيا 2010

ورغم أنه لا يمكن الحديـث في هذه الأيام عـن الصناعة والاسـتثمار فـي أي بلد دون التطرق إلى تأثيرات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي طالت كافـة دول العالم، إلا أن تعامـل ألمانيا مـع الأزمة إلى حـد الآن قد يعطي مؤشـرات إيجابية، حيث لوحظ حرص الحكومة الألمانية على التعامل بشكل واقعي وشـفاف مع المعطيـات الجديـدة، كما أنها أصبحت أكثر إصراراً وتصميماً على مواجهة مختلـف التحديـات والعمـل علـى تصحيح المسـائل الشـائكة كافـة التي طفت على السطح، إلى درجة أن المستشـارة الألمانية أنجيلا ميـركل اعتبرت فـي تصريحاتها أنه ينبغي استخدام الأزمة كفرصة، وقالت أيضاً «نريد أن نخرج من هذه الأزمة أقوى مما كنا عليه عندما دخلناها».

على صعيد آخـر، وفي ما يتعلـق بالقطاع المالي، فقد سـجل دويتشـه بنك، وهو أكبر المصـارف الألمانيـة، أرباحـاً فـي العـام المنصرم فاقـت تصور المراقبيـن والخبراء في هذا القطـاع. وهـذا يدل علـى أن البنك اسـتطاع التعامل مع الأزمة المالية العالمية بشـكل سـليم، ليسـجل أرباحه. ومـن هنا فإن الاسـتثمارات التـي قام بهـا البنك على صعيد التوسـع الخارجـي ما هـي إلا دليل على سلسلة نجاحات هذه المؤسسة المالية.

واختـار المصـرف الألماني دولـة الإمارات العربية لتكون مفتاحه إلى الشـرق الأوسـط فـي الاسـتثمارات الخارجية. وفـي تصريح صحافي صدر مؤخراً عن البنك، يقول هنري عزام، الرئيس التنفيذي لـ«دويتشـه بنك» في منطقة الشرق الأوسط وشـمال إفريقيا، «إن دولة الإمارات هي محـور عملنا في المنطقة، وسنستمر في الاسـتثمار والنمو هنا. ونحن نعمل على تطوير وجودنا في واحدة من أكبر بنوك الاسـتثمار الأجنبية في دولة الإمارات والمنطقـة برمتهـا». ويضيـف عـزام «نحن فخورون بالمسـاهمة التي حققناها في دولة الإمـارات حتـى الآن، ونتطلع إلـى مواصلة تقديم المسـاعدة لعملائنا في المنطقة وتلبية احتياجاتهـم الماليـة. وافتتاح فـرع أبوظبي ما هـو إلا خطـوة أخـرى مهمة في توسـيع استثمارات (دويتشه بنك) العالمي».

وبالفعـل، فإن بعـض تقديـرات الخبراء تشير إلى أن ألمانيا سـتخرج منتصرة من الأزمة الماليـة. ويرى بعضهـم أن الأزمات تفسـح المجال أمام فرص جديدة، إذ تدفع الشـركات إلـى التوفير وخفـض التكاليف ورفع الإنتاجية. وهذه العوامل تتطلب أحياناً تقنيات عاليـة يمكـن للشـركات الألمانية توفيرها. وتشـير بعض الدراسـات إلى أن العالم سيشـهد تطوراً اقتصادياً جيداً في العـام 2010، حيث سـترتفع معدلات النمو الاقتصادي بسـبب برامج الدعم الحكومية التي ستعتمدها معظم الدول.

كما أن مجلس الخبـراء (الذي هو عبارة عن هيئة علمية للمشـورة السياسـية) كان قد تنبأ فـي تقريره السـنوي بحـدوث نمو اقتصادي في ألمانيـا بمقدار 1.6 بالمئة في العام 2010، وهذا يزيـد بمقدار 0.4 بالمئة عمـا توقعتـه الحكومـة الألمانيـة. وتعوّل الحكومة الألمانية علـى التخفيف عن كاهل المواطنيـن والمواطنـات حتـى يمكن دفع عجلة الانتعاش الاقتصادي. أما الأرقام التي نشرها المكتب الفيدرالي الألماني للإحصاء في نوفمبـر 2009 عـن الربـع الثالث لعام 2009 فتُعتبر مؤشـراً للنمو الأيجابي، حيث رصد المكتب ارتفاعاً ملحوظـاً في إجمالي الناتج المحلي بمقـدار 0.7 بالمئـة مقارنة بالعام 2008. كما صححت المصلحة أرقام الربع الثانـي لعـام 2009 لتحقـق ارتفاعاً بمقدار 0.1 فتصبح 0.4 بالمئة.

وفـي ظـل كل هـذه التحديـات التي يشـهدها الاقتصادي العالمي، فإن نظرة سـريعة على مقومات الاقتصاد الألماني والأحـداث والتطـورات التـي شـهدها ومر بها، تجعـل المراقب يوقـن أن روح المبـادرة والابتـكار والتقنيـات الحديثة سـتلعب دوراً عظيمـاً فـي توجـه هـذا الاقتصاد الجبار نحو المسـتقبل مدعوماً بشراكات اقتصادية استراتيجية.

قطار «ICE» الذي يسير بسرعة 300 كيلومتر في الساعة

«الرؤية الاقتصادية»

مجلس الخبراء

هذا المجلس هو عبـارة عن هيئة علميـة للمشـورة السياسـية، تقوم بتحليـل وتقييـم الحالـة الاقتصادية العامـة وتطـور جمهوريـة ألمانيـا الاتحادية. يصدر التقرير السنوي في شهر نوفمبر. أما التقارير الاستثنائية فتعد فقط في حال الأزمات أو بناء على طلب من الحكومة الألمانية. تأسـس المجلس وفقـاً للقانـون العام 1963 ويهـدف إلى مسـاعدة المسـؤولين كافـة وكذلك علـى المسـتوى العام في التقييـم والحكم. يقـوم المجلس بدراسـة كيفية ضمان نمو مسـتمر وملائم في إطار نظام اقتصاد السوق مـع المحافظة علـى ثبات مسـتوى الأسعار ومستوى تشغيل العمالة مع توازن في الاقتصاد الخارجي. يتشكل المجلس من خمسـة أعضـاء، تقوم الحكومة الاتحادية بترشيحهم، ثم يتم تعيينهم مـن قبل رئيـس الجمهورية لمدة خمس سنوات.

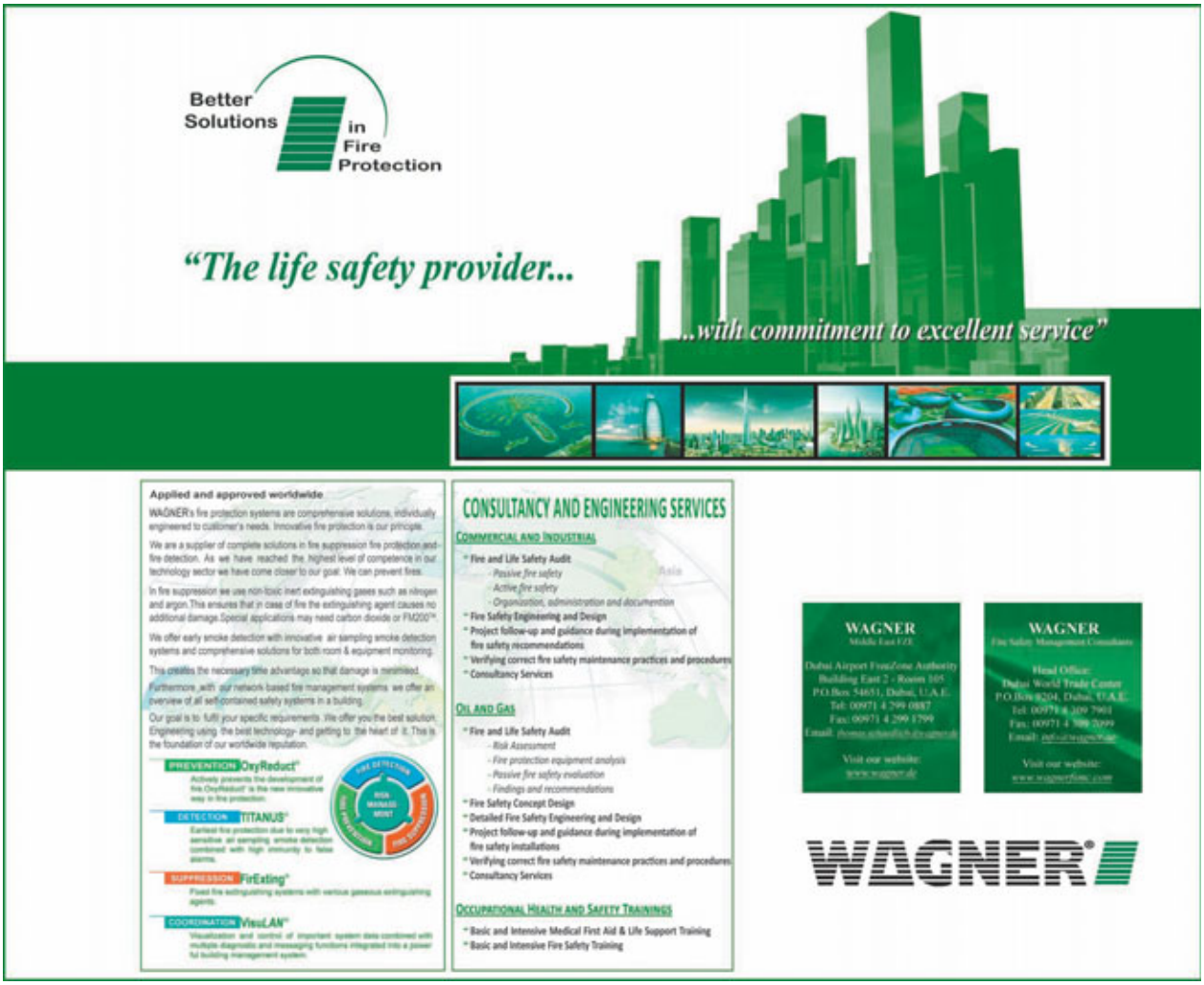

الإمارات بوابة ألمانيـــا

الشراكة الاستراتيجية بين ألمانيا والإمـــ

لـم يكـن مسـتغرباً أن تشـارك أكثر من 70 شـركة ألمانية في «القمـة العالمية لطاقة المسـتقبل» التـي اسـتضافتها أبوظبـي من 18 إلى 21 مـن يناير هـذا العـام. ولم يكن مستغرباً أيضاً قيام «دويتشه بنك» بالمشاركة فيها بوصفه راعياً رئيسـاً للدورة. فجمهورية ألمانيـا الاتحادية تتمتع بعلاقـات ممتازة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ولاسـيما بعد بدء الشـراكة الاسـتراتيجية بينهما في إبريل من العام 2004، إذ أبـدت الحكومتان حينها رغبتهما فـي تعميـق العلاقـات الاقتصادية بينهمـا وتوثيـق عـرى التعاون فـي مختلف المجالات الأخرى.

السياسة الاقتصادية الخارجية

أصبـح جليـاً اليـوم أن التجـارة والارتباط الاقتصـادي يخلقان جواً مـن الثقـة ويدعمان اسـتقرار العلاقات الدولية، لذلك فإن السياسة الألمانيـة الخارجيـة تأخـذ على عاتقهـا مهمة تشـجيع وحماية المصالح الاقتصادية الألمانية، إضافة إلى الإسـهام في مواصلة تنمية التعاون الاقتصادي العالمي على أسـاس عـادل وثابت. وتسـاهم الكفاءة العالية لأسـواق رأس المال، وكذلك التأمين القانوني في احتلال ألمانيا مكاناً متقدماً فـي الكثير من مواقع الأعمـال الدولية. فألمانيا بلد متسامح ويحظى بالتقدير في جميع أنحاء العالم باعتبارها شريكاً موثوقاً به.

وتكتسـب قدرة ألمانيا على المنافسـة في الأسـواق العالميـة أهمية متزايدة، ولاسـيما أن اقتصادهـا يرتكز علـى الكثير مـن نقاط القـوة، منهـا: التـوازن الجيـد بيـن الإنتاج الصناعي والاقتصاد الجديد، إمكانية التجديد وتكنولوجيـا المسـتقبل، البنيـة التحتيـة، الجامعـات الدولية ومعاهد البحـوث والتنمية والقوة البشـرية التي تعمل بأعلـى الكفاءات. ويشـكل تصديـر السـلع والخدمـات محركاً رئيساً لعملية الإصلاح الاقتصادي فيها.

كما تزيد العولمة من ارتباط وتعلق ألمانيا بالسـوق العالمـية، وتؤدي في الوقت ذاته إلى التقريب بين ظـروف حياة الناس فـي العالم بأسـره، مما زاد من مسـؤولية الدول في أن تعمل جميعها من أجـل تحقيق نمو اقتصادي مسـتقر يوفر الرخـاء للجميع. وهنـا تحضر ألمانيا بقوة على السـاحة العالمية باعتبارها من أكثر الدول تدخلاً فـي الاقتصاد العالمي وتأثراً بتطوراته. ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الإمارات من حيث السمعة والمكانة العالمية، فإن العلاقات بيـن الإمـارات وألمانيا أخذت صبغة اسـتراتيجية لتعزيز التعـاون، ولذا تم تأسـيس غرفة التجـارة والصناعـة الألمانية الإماراتية في الإمارات من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بيـن البلدين. ويـرى مدير الغرفة د. بيتـر غوبفريش، أن «أمام تطـور العلاقات الاقتصاديـة بيـن دولـة الإمـارات وألمانيـا إمكانـات كبيرة وأنه لم يُسـتنفذ بعـد. وهذا ينطبق أيضاً على وضع الاسـتثمارات في كلا الجانبيـن، الأمر الذي يشـكل مهمـة وتحدياً لغرفـة التجـارة والصناعة من خـلال إيجاد الشركاء المناسبين وجمعهم».

اهتمام متبادل

وترتبط ألمانيا بعلاقات اقتصادية وثيقة مع العالم العربي، إذ شـهد التبادل التجاري بين الطرفيـن نمواً بمعدلات قياسـية رغـم الأزمة المالية الراهنة. حيـث بلغ التبـادل التجاري العربي الألمانـي 42 مليار يورو خـلال العام 2008، وارتفعت الصادرات الألمانية إلى العالم العربي بنسبة قياسية وصلت إلى 28 بالمئة في العام ذاته مقارنة بالعـام 2007. وخلال الربع الأول من العـام 2009، واصلـت الصادرات الألمانية ارتفاعها بنسـبة وصلـت إلى نحو 4 بالمئة مقارنة بالفترة نفسـها مـن العام الذي سبقه، ويأتي ذلك في وقت شهدت فيه التجارة العالمية تراجعاً تراوحت بيـن 5 و20 بالمئة خلال الأشهر الأولى من العام 2009.

وتعتبـر العلاقـات الألمانيـة الإماراتيـة تحديداً مثـالاً نموذجياً للعلاقـات الاقتصادية بيـن الـدول، والتي يمكن وصفهـا بـ«العلاقات المحترمة»، نظراً لشـفافيتها وقوتها وأهدافها النبيلة السـاعية إلى تحقيق مصلحة الشعبين الصديقين. فألمانيا ومنذ العـام 1972 ترتبط بعلاقات دبلوماسـية مع الإمارات، ترافق ذلك مـع علاقـات اقتصاديـة قائمة علـى التعاون والمنفعة المتبادلة.

وفـي هـذا السـياق يقـول كلاوس-بيتر براندايس، سـفير جمهورية ألمانيا الاتحادية فـي دولـة الإمـارات، إن «تبـادل الزيارات بين البلديـن هو من صلـب اهتماماتنا. وفي السنوات القليلة الماضية حدثت زيارات مهمة بين الطرفيـن لتعزيز التعـاون، فمثلاً قامت المستشـارة أنجيلا ميركل بزيارة الإمارات في العام 2007، تلتها زيارة صاحب السـمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولـة رئيس مجلـس الوزراء حاكـم دبي، وكذلك سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، إلى ألمانيا. وفي سـبتمبر من العام الماضي 2009 زار رئيس البرلمان الألماني، نوربرت لامرت. وفي نوفمبر كانت هناك زيارة لعبد العزيز الغرير، رئيـس المجلـس الوطنـي الاتحـادي لدولة الإمارات إلى ألمانيا».

كلاوس-بيتر براندايس

براندايس: تعتبر العلاقات الألمانية الإماراتية نموذجاً للعلاقات الاقتصادية بين الدول

وأشار السـفير الألماني إلى الزيارة المهمة التي قام بها غيدو فيسـترفيله وزير الخارجية الجديـد، «كأول زيـارة مهمة ضمـن زياراته الخارجية إلى منطقة الخليج العربي. إضافة إلى زيارة وفود ألمانية مختلفة إلى دولة الإمارات، ويقدر عددها بخمسين وفداً سنوياً».

ويمكن ملاحظـة التعـاون الاقتصـادي بين ألمانيا والإمارات والنشاط الاستثماري المتنامي بينهمـا فـي الإحصـاءات والاتفاقـات الثنائية المبرمة بينهما والزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون من الجانبين على مختلف المستويات خلال السـنوات الماضيـة والتي سـاهمت بلا شـك في تعميق أواصر التعـاون والصداقة بين البلديـن. فعلى المسـتوى الاقتصـادي، يعكس حجم التبادل التجـاري الكبير بين البلدين وعدد الشـركات الألمانية التي تعمل في الإمارات أو التي تتخذ لهـا فروعـاً فيهـا، الديناميكية التي تميز العلاقـات الاقتصادية بينهمـا، يضاف إلى ذلك مـدى الاهتمـام الألماني بالمشـاريع التي يتم تنفيذها في الإمارات ولاسـيما في العاصمة أبوظبي وإمارة دبي.

كمـا أن الكثيرين مـن الألمـان منبهرون بطبيعة الحياة والتطـور الذي تمر به الإمارات، وهذا مـا يؤكـده براندايـس، حيث يقـول إن «الألمـان الذيـن يـزورون دولة الإمـارات، أو كذلك نحن الألمـان المقيمون في هـذا البلد، معجبـون بـرؤى القيـادة الإماراتيـة وكيفية تطويرها للبلـد. ويمكن لمس ذلـك من خلال (أبوظبـي 2030). والجميل في هـذا البلد، أنه بالرغـم من التطـور الكبير الحاصـل، فهو لم ينس ماضيه وتاريخه، بل لتحفظ بهما في كل زاوية. فهناك ربط بين الماضي وأصول الشيخ زايـد، والحداثـة العالمية في هـذا البلد. وبذا يتم الاحتفاظ بالهوية الوطنيـة وإيجاد مجتمع يتقبل إنجازات الحداثة. ومـن هنا أصبح هذا المكان في الخليج العربي نقطة جذب للشباب العالمي. وهذا إنجاز رائـع يدفع الكثيرين إلى رغبة العيش هنا».

وعندمـا نتحـدث عـن الاهتمـام الألماني بالمنطقة والتوجه إلى العمل في منطقة الخليج، فإننـا نتحدث هنـا عن دولـة مهمة جـداً في الاقتصاد العالمي، حيث يجـب النظر إلى ذلك من زاويـة مهمة، وهـي التأثير الـذي تمتلكه ألمانيا في القرارات العالميـة والدور الريادي الذي تلعبه في الاتحاد الأوروبـي والثقل الذي تمثله على المستوى الاقتصادي العالمي. وهذا ما تدركه جيداً الإمارات ويفسـر أيضاً اهتمام الأخيـرة بتعزيز التعـاون مع ألمانيـا، بحيث تساهم مقومات التبادل التجاري والاستثماري الذي تتصف به العلاقـة بين ألمانيا والإمارات في تحويل الأخيرة إلى بوابة لألمانيا في الخليج العربي ومن ألمانيا بوابة للخليج في أوروبا.

كل هذا عـزز العلاقات الاقتصاديـة المتينة بين دولـة الإمارات وألمانيا، التـي تعد التجارة والاسـتثمار المتبادل والتعـاون الفني من أهم عناصرها، فقد ازداد الصادرات والاستثمارات المشـتركة وتضاعـف حجـم التجـارة بيـن الدولتين.

شراكة استراتيجية

وفـي إبريل مـن العـام 2004 تكللت هذه العلاقات بشراكة اسـتراتيجية بينهما، حيث أبدت الحكومتان رغبتهما في تعميق العلاقات الاقتصادية من خلال التجارة المكثفة القائمة بينهما والتعاون في قضايا سياسية مختلفة.

وفي هذ الاطار يشـير د. بيتر غوبفريش، إلى أن «جودة المنتج الألماني وضمان التسـليم والثقـة والمعايير التكنولوجيـة عالية الجودة والابتكار المسـتمر، جعلت من ألمانيا شريكاً استراتيجياً للإمارات».

ومن الملاحـظ بشـكل جلي أنـه حتى في أوقات الأزمة الاقتصاديـة الحالية، فإن تدعيم مفهوم الشـراكة الاسـتراتيجية والاجتماعات التي تجري بين البلدين تسـعى دوماً إلى بحث سـبل تطوير هذه العلاقـات وتعميقها، بحيث يمكننا وصف الإمارات اليوم بأنها أهم شريك اقتصادي لألمانيا في المنطقة العربية برمتها. ويدرك المتابـع للعلاقات الألمانيـة الإماراتية أنهـا علاقـات تحتكـم إلـى قنـاعات حسـن التعاون والمنفعة المشـتركة، ولا يقتصر هذا التعاون بين البلدين على العلاقات السياسـية أو الصـادرات النفطية الإماراتيـة فقط، بل إن المشـاريع الاسـتثمارية تمتد إلـى القطاعات الصناعيـة والتجاريـة والسـياحية والبيئيـة والثقافية والتعليميـة وتحظى مجالات كالبحث العلمـي والطاقة وتحليـة الميـاه بأهمية خاصة مـن البلديـن. كمـا إن الصناعـة الإماراتية تعتمد بشكل أسـاسي على التقنيات الألمانية الحديثة. وهنا قد تلعب السمعة العالمية التي تتمتع بهـا الخدمـات والمنتجـات والتقنيات الألمانية دوراً كبيراً في هذا المجال.

ويضيـف د. غوبفريش إن «الاسـتثمارات الألمانيـة فـي الإمـارات، أو كذلك توسـيع الاسـتثمار في شـركات ألمانيـة رائـدة أو الاستحواذ على أسـهم من شـركات صناعية عريقة مثل (دايملـر)، يعتبر مؤشـراً إيجابياً على محاولة دولة الإمـارات لنقل التكنولوجيا الألمانية إلى منطقة الخليج العربي على المدى القريب، أو كذلك الدخول في استثمار مشترك في دول أخرى».

كما تساهم الهيئات المشتركة بين الجانبين فـي متابعة العمل عـن كثب وتقييمـه وتعميق العلاقـات الاقتصادية وفتح آفـاق جديدة أمام المسـتثمرين. وفي هذا الإطار، شـكل إنشـاء المجلس الإماراتي الألماني المشترك للصناعة والتجـارة انطلاقة فعليـة لمرحلـة جديدة من التعـاون والتنسـيق علـى أعلى المسـتويات بيـن الإمـارات وألمانيـا، باعتبـاره منصـة مثالية للتعـاون الدولي في مختلـف المجالات الاقتصاديـة بيـن البلدين، حيث جـاءت فكرة تأسـيس المجلـس المشـترك بيـن البلديـن ليكون بمثابـة مظلـة اقتصادية تشـرف على تطوير العلاقات الاقتصاديـة والتجارية وتبادل الاستثمارات والخبرات في ما بينهما.

وتأتي أهمية المجلس المشـترك، حسبما يرى مديره د. غوبفريش من «كونه جزءاً من الشـبكة الألمانيـة العالميـة التي تهتم بتنمية الموارد البشرية والتدريب المهني وخصوصاً المهـن الصناعيـة والتقنية، حيث يسـاهم في توفيـر مجموعـة مـن برامـج التدريب وتبادل الخبرات في مجـال التدريب المتقدم والتدريب المهني والفنـي والصناعي بهدف تنمية الموارد البشـرية ورفع مستوى أدائها وإنتاجيتها. كمـا يدعم المجلس المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة التـي تحتـل حيـزاً كبيـراً من جـدول أعمال حكومـات البلدين والاسـتفادة من خبرات الجانب الألماني في هذا المجال، ما يسـاهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والاسـتثمارية بين المؤسسـات والدوائـر التابعـة لألمانيا والإمـارات وضخ المزيد من الاسـتثمارات وتحقيق مكاسـب ومنافع اقتصادية جمة للبلدين».

بدوره يؤكد رئيس هيئة التجارة والاستثمار الألمانيـة، د. يورغـن فريدريـش، علـى أن «تخصـص الهيئـة، إلـى جانـب المعلومات والخدمـة التـي نقدمهـا، تشـكل مـع غرفة التجارة والصناعـة الخارجية محوراً رئيسـاً وشـريكاً في دولـة الإمـارات، ويمكننا تقديم أجوبـة وتفسـيرات علـى مختلـف القضايـا المتعلقة بأي اسـتثمار هنا، إضافة إلى دعمنا للشركات والنشاطات المختلفة»، ويضيف إن «ألمانيا تمتلك من خلال شبكة غرف التجارة والصناعة بنية تحتية عالمية لا مثيل لها. وهذه الغرف لها 120 فرعاً موزعة في 80 دولة، ومن بينها فرع في دبي من خلال غرفـة التجارة والصناعة الإماراتية الألمانية ومكتب الممثلية الاقتصادية. وتتعاون هيئة التجارة والاستثمار الألمانيـة بشـكل كبيـر مـع غـرف التجارة والصناعة. وتعمل على توسـيع هـذا التعاون بشـكل مسـتمر، من أجل دعم المستثمرين الأجانـب والمصدريـن الألمـان وجمع هؤلاء تحت سقف غرف التجارة والصناعة».

وإلى جانب ذلك، تلعب السفارة الألمانية في أبوظبـي والقنصلية الألمانية في دبي ومكتب التجـارة الخارجيـة الألمانـي دوراً مهمـاً في تعزيز هذه العلاقات بين البلدين ودعم التجارة الألمانيـة. وبدوره يقوم أيضـاً مكتب المجلس السياسي الوطني الألماني في دبي بجهود كبيرة من أجل تفعيل وتنشيط التعاون السياحي بين ألمانيا والخليـج العربي. كما تمثـل الملتقيات والمعارض فرصة مثالية لأصحاب المشـاريع لمعرفة إمكانات النمو التي يوفرها كلا البلدان، وتساهم الاجتماعات واللقاءات في فتح المجال أمام رجال الأعمال من الطرفيـن للتباحث في فرص الاستثمار والتعاون.

وتجد الشـركات الألمانية فرصاً مواتية في السوق الإماراتية، ولاسيما مع الجهود الحثيثة التـي تبذلها دولة الإمـارات من أجـل تطوير السياسات والقوانين والتشريعات الاقتصادية وتهيئة بيئة إيجابية ملائمـة لمزاولة الأعمال، وذلك في إطـار حرصها علـى المحافظة على مسـتوى عال من المعيشـة والجودة للمواطنين والمقيميـن فـي الدولـة، وسـعيها الـدؤوب إلى تنويـع مصادر الطاقـة وتحقيـق التنمية المستدامة ورفع مستوى الميزة التنافسية.

«دويتشه بنك» في فرانكفورت

«الرؤية الاقتصادية»

التنمية المستدامة

ويبدو أن تطور قطاع الطاقـة في الإمارات واهتمامها الكبير بتطوير الاسـتثمار في هذا المجـال يتلاقى بشـكل مثالي مـع التقنيات الألمانية المتقدمة في مجال تكنولوجيا البيئة والطاقـة المتجـددة، ما يوفر أسـساً ممتازة للتعـاون المثمـر بيـن البلديـن فـي مختلف المجالات المذكورة. ولاسـيما أن السـنوات الماضية كانت قد شهدت الكثير من اللقاءات والاجتماعات وورش العمل الألمانية الإماراتية في مجال الطاقة بهـدف التعرف على الفرص المتاحـة للتعاون بيـن الشـركات الإماراتية والألمانية في مجال اقتصاد الطاقة.

وتعد الشراكة الاسـتراتيجية الألمانية مع الإمارات عنصراً مهماً في السياسة الخارجية الألمانية، حيث إن التعاون بين منتجي الطاقة ومسـتهلكيها والدول التي تمر عبرها وصولاً إلى توفيـر الطاقة المسـتدامة تمثل مواضيع محورية في هذه السياسة. كما تلعب الإمارات دوراً بارزاً في هذا المجال، حيث تعتبر واحدة من أهم منتجي الوقود الأحفوري على مستوى العالـم، كمـا إنهـا تبـذل ومنذ وقـت طويل جهداً حثيثـاً لتنويع مصـادر الطاقـة لديها. ويتضح اهتمام الإمـارات بالتحول إلى الطاقة المستدامة من خلال مشاريعها الكبيرة مثل «مدينة مصـدر»، مـا يجعلها شـريكاً جذاباً لألمانيا في مجال الطاقة المتجددة.

ومع توسع الاستثمارات في دولة الإمارات، فإن الطلب على توفير الطاقة يزداد عاماً بعد عام، وتصل نسـبة الزيادة في الطلب من 6.5 إلى 7 بالمئة سنوياً. ومن هنا لا بد من اتخاذ إجراءات واضحة في سياسـة توفير الطاقة وقياسات الاسـتهلاك من أجل السيطرة على هذه الزيادة المتصاعدة.

وحسـبما يقول هانـز آلتمان من شـركة «تيكيم» فإنه يؤكـد على أن «رجـال الأعمال العرب لديهم تصور واضـح وموقفهم إيجابي تجاه الشركات الألمانية، وخصوصاً الصناعة الألمانية، وتعتبر هذه الشـركات وصناعاتها من الرواد في المنطقة، خصوصاً في ما يتعلق بالطاقة المتجددة».

ومـن الخطـوات المهمـة فـي هـذا المجال إطـلاق «الصـندوق الألمـاني الإماراتـي للاسـتثمار في مجال الطاقة النظيفة» من قبل شـركة «أبوظبي لطاقـة المسـتقبل» (مصدر) ومصرف «دويتشـه بنك» الألماني للاسـتثمار في أسـهم مشـاريع الطاقة النظيفة، إذ يسعى صندوق «دويتشـه بنك مصدر للطاقة النظيفة» إلى جمع الخبرات العمليـة المهمة والمجالات التي تشـملها مبادرات «مصـدر» مع القدرات المتفوقـة في مجـال إدارة الأصـول العالمية والأبحاث المتخصصة التي يتميز بها «دويتشه بنـك». ويهدف الصنـدوق إلى خلق شـراكات اسـتثمارية متنوعة ومحفظة للأسـهم المالية تشمل عدداً من أفضل الشركات المتخصصة في تقنيـات الطاقـات النظيفـة والمتجددة في العالم وأكثرها نجاحاً وريادة في هذا المجال. وسيعمل الصندوق على الاستثمار في توسيع نشـاطاته في عدد من القطاعات الحيوية مثل شـركات الطاقـة النظيفـة (توليـد الكهربـاء، التخزيـن) والمـوارد البيئيـة (المـاء، إدارة النفايات) وكفـاءة الطاقة والمواد المسـتخدمة (المـواد المتطورة، كفـاءة اسـتهلاك الطاقة في البنايات وشـبكات توزيع الكهرباء وتفعيل التقنيات). واستقطب الصندوق استثمارات من كبرى المؤسسات العالمية وعلى رأسها شركة «سيمنس» الألمانية.

كما تمثل اتفاقية الشـراكة الاسـتراتيجية في مجال إنتـاج مواد البنـاء الصديقة للبيئة بين شـركتي «بايـر ماتريال ساينس» وشركة «مصـدر» نموذجاً للاسـتغلال الأمثل للطاقة ومثالاً للتعاون الاسـتراتيجي الذي يهدف إلى تحقيق البناء المستدام.

وتعتبر شـركة «بايـر ماتريال سـاينس»، بحجم نفقات قدره 9.7 مليار يـورو في العام 2008، واحدة من أكبر الشـركات في مجال البوليمـرات عالمياً. ويتركز نشـاط الشـركة في إنتاج مواد حلول مبتكـرة للمنتجات التي نسـتخدمها في مجالات الحياة اليومية كافة. وهي مورّد معروف على مستوى العالم للمواد التي تستخدم في البناء.

بدورهـا تتمتـع ولايـة تورينغـن الألمانية بعلاقات متينة مع الإمـارات، نظراً لإمكانات التعاون الكبيرة في مجالات الطاقة المتجددة، وبشـكل خـاص التعـاون مع «مصـدر» في مجال الطاقة الشمسية. وكانت العلاقات بين الطرفيـن قد تطـورت بُعيد اختيـار «مصدر» لتورينغن مقـراً اسـتراتيجياً لمصنـع إنتاج للخلايا الشمسـية، على أن يتم إنشاء مصنع مماثل في أبوظبي في وقـت قريب. وقد لعبت ولاية تورينغـن دوراً رائداً فـي تطوير الطاقة الشمسـية، حيث أن أكثر مـن 15 بالمئة من اسـتهلاك الطاقة الرئيـس فيها يتـم تأمينه بواسـطة مصادر بديلـة للطاقـة. إضافة إلى ذلك، تصنّع تورينغـن 20 بالمئة من صناعة الطاقة الشمسـية الألمانيـة، و10 بالمئة من تلك الخاصة في أوروبا.

كمـا قامـت شـركة «مصـدر» المختصة بتطويـر تقنيـات وحلـول الطاقـة المتجددة والتنمية المسـتدامة والمملوكة بالكامل من قبل شـركة «مبادلـة» للتنمية، وشـركة «أي أون» مؤخراً بالإعلان عن تأسـيس مشـروع مشـترك باسـم «أي أون مصـدر التكاملية للكربون» (EMIC) بهدف تطوير مشاريع الحد من الانبعاثات الكربونية في السوق العالمية. وتعد شـركة «أي أون» إحدى أكبر شـركات العالم المملوكة لمستثمرين في مجال الطاقة والغـاز، حيـث يعمـل لديها حوالـي 90000 موظف وتبلغ مبيعاتها السـنوية أكثر من 86 مليار يورو. ويقع مقر شركة «أي أون» للمناخ والطاقـة المتجددة في مدينة دوسـلدورف الألمانية وهي تعد كذلك مسؤولة عن الأنشطة العالمية لحماية المناخ.

وسـتركز شـركة (EMIC) التي سـتتخذ مدينة «مصـدر» في أبوظبي مقـراً لها، على الاسـتفادة من فرص النمو في سوق الكربون

د. يورغن فريدريش

د. فريدريش: سنعمل أيضاً مستقبلا بهدف خلق وضع استثماري متكافئ لكلا البلدين

ـــــا إلى الخليج العربي

ـــــارات تحقق مصالح شعبين صديقين

مرفا هامبورغ «الرؤية الاقتصادية»

من أجل تحويل الانبعاثات الكربونية إلى أصول قابلة للتداول عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المنشآت الصناعية. كما ستقوم الشركة بتمويل وتطوير وتنفيذ المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، مع التركيز بصفة خاصة على توليد الطاقة والنفط والغاز. وسيعمل المشروع على خفض الانبعاثات الكربونية عن طريق تحويل الكربون إلى أصول نقدية وفق متطلبات آلية التنمية النظيفة التابعة للأمم المتحدة أو وفق أي آلية يتم التوصل إليها في المستقبل حول المناخ.

وبعد تأسيس المشروع رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة واستكمال الشروط الأخرى قبل توقيع العقد. ومن المتوقع الانتهاء من جميع هذه الإجراءات خلال الربع الأول من العام الجاري 2010.

ويذكر أن سوق الكربون العالمية شهدت نمواً حاداً في السنوات الأخيرة، حيث بلغت قيمة تجارة الكربون 168 مليار دولار في العام 2009، أي بزيادة قدرها 68 بالمئة على العام 2008.

كما تلعب شركة «تيكيم» الألمانية دوراً مهماً في سوق الإمارات، حيث تساهم في العمل على إيجاد الحلول والتقنيات التي تدعم عملية توفير حجم استهلاك الطاقة وتساعد المستهلكين على التوفير. وفي هذا الإطار فقد استطاعت «تيكيم» التعامل مع شركات عريقة حسبما يقول هانز ألتمان «تعاون مع شركات مهمة، وأصحاب اتخاذ القرار في ما يتعلق بالعقارات، ونبذل وإياهم جهداً كبيراً لإيجاد حلول مبتكرة في توفير الطاقة من خلال استخدام تقنيات (تيكيم)». ويضيف ألتمان «نحن نجري محادثات مع الكثير من الشركات والجهات المختلفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة في استخدام الطاقة وتوفير التكاليف. وهذا يعني أن مشاريعنا تصل إلى الحكومات على اختلاف هيئاتها والشركات وحتى المستهلك العادي من أجل تحقيق الهدف المنشود».

تفاعل ثقافي

ولا تقتصر العلاقات بين ألمانيا والإمارات على الجوانب التجارية والاقتصادية، بل إن العلاقات الثقافية الثنائية بين البلدين قد تطورت كثيراً في السنوات الأخيرة. وقد يكون ازدياد التبادل التجاري بين ألمانيا والإمارات هو أحد العوامل التي دفعت إلى تفعيل التبادل الثقافي. ففي العام 2006 وجهت إدارة معرض فرانكفورت الدولي للكتاب اهتمامها نحو الإمارات بشكل نشط، حيث أسست شركة «كتاب» بالاشتراك مع المجمع الثقافي وهيئة أبوظبي للثقافة والتراث. ويهدف هذا المشروع المشترك إلى دفع الكتاب ودور النشر إلى الأمام وإلى دعم القراءة في المنطقة بشكل دائم، إضافة إلى ذلك، تنظم شركة «كتاب معرض أبوظبي الدولي للكتاب» وتشارك في إنشاء نظام توزيع في العالم العربي الذي يشكل بسكانه الذين يتعدى تعدادهم الـ300 مليون نسمة منطقة تتمتع بإمكانات واعدة لم تكتشف بعد بالنسبة لقطاع الكتاب على المستوى الدولي.

وقام مشروع «كلمة» الإماراتي بعقد اتفاق تعاون مع جامعة «يوهانيس غوتنبيرغ ماينتس» الألمانية لترجمة عيون الأدب الألماني المعاصر إلى اللغة العربية. وفي إطار هذا المشروع فقد تم بالفعل ترجمة ما يزيد على 20 عملاً أدبياً لكتاب ألمان إلى اللغة العربية. ومن بين هذه الأعمال كتاب «أرجوحة النفس» للأديبة الألمانية هيرتا مولر الفائزة بجائزة نوبل للآداب 2009.

كما تم في العام 2006 افتتاح المكتب الإقليمي لمعهد غوته في العاصمة الإماراتية أبوظبي، حيث اتخذ المعهد من مبنى مشترك مع الهيئة الألمانية للتبادل العلمي والمؤسسة الألمانية للتعاون التقني مقراً له. ويهدف معهد غوته إلى تقديم خدمات تعلم اللغة الألمانية وتنظيم الفعاليات والندوات الثقافية المشتركة.

وفي العام 2007 تم افتتاح فرع للمعهد في إمارة دبي، حيث ساهم ذلك في تعميق العلاقات الثقافية بين البلدين ومنحها أفقاً جديداً. وكان للأسابيع الثقافية الألمانية التي أقيمت للمرة الأولى في الإمارات خلال نوفمبر من العام 2006 دور في تنشيط العلاقات الثقافية، يضاف إلى ذلك الشهر الثقافي الأوروبي الذي نظمته السفارة الألمانية للمرة الأولى في دولة الإمارات خلال فترة ترؤس ألمانيا للاتحاد الأوروبي.

وفي يوليو من العام 2009 دخلت العلاقات الألمانية الإماراتية في مجال الدراسات الجامعية مرحلة جديدة، ولاسيما عقب التوقيع على اتفاقات تتعلق ببرنامج ألماني إماراتي يقدم منح دراسية حكومية، حيث وضع البلدان بذلك اتفاق وزير الخارجية الألماني السابق فرانك والتر شتاينماير وسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي على تقوية التعاون في مجال الدراسات الجامعية، موضع التنفيذ.

د. بيتر غوبفريش

> **د.غوبفريش: تضم الشركات متوسطة الحجم «أبطال خفيين» وهي رائدة في مجالاتها**

هانز ألتمان

> **ألتمان: الشركات الألمانية العاملة في هذه المنطقة هي الرائدة، نظراً لدورها في مجال الطاقات المتجددة**

وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني في مقابلة مع «الرؤية الاقتصادية»:

اللجان المشتركة بين ألمانيا والإمارات أداة محورية في دعم الاستثمار

رايتر بروردله

مقر الحكومة الاتحادية في برلين «الرؤية الاقتصادية»

يعود تاريخ العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى العام 1972، وهي علاقات تتميز بمتانتها، وقائمة على الشراكة المتميزة والتعاون الذي يضمن تحقيق مصالح البلدين. علاوة على ذلك تتسم العلاقات الإماراتية الألمانية بدرجة عالية من الاحترام والتقدير المتبادلين، لما يتمتعان به من سمعة اقتصادية طيبة بين جميع بلدان العالم.

ومنذ دخول الإمارات العربية المتحدة وألمانيا في شراكة استراتيجية العام 2004، ازدهرت العلاقات الثنائية بين البلدين. واليوم، وبعد مرور أكثر من نصف عقد على هذه العلاقة، تعتبر الإمارات العربية المتحدة أهم شريك تجاري في منطقة الشرق الأوسط.

في مقابلة مع «الرؤية الاقتصادية»، يوضح راينر بروردله، وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني، طبيعة العلاقات المشتركة بين بلاده ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يرى أن هناك مزيداً من الإمكانات لتوسيع العلاقات الموجودة والمساهمة في تعميق الشراكة الاستراتيجية بينهما، «فكلا البلدين لهما اهتمامات اقتصادية مشتركة، وهناك الآن تعاون مهم في مجالات التنمية المستدامة، خصوصاً في مجالات الطاقة المتجددة واقتصاد المياه».

ويضيف الوزير الألماني، «لقد أسسنا في مايو 2009 (غرفة التجارة والصناعة الألمانية الإماراتية)، وهي أول غرفة تجارية في الإمارات العربية المتحدة تضم في عضويتها رجال أعمال إماراتيين وألمان».

تنوع العلاقات والاتفاقات

وبينما يتصدر التعاون الاقتصادي اهتمام القطاعين العام والخاص في الدولتين الغنيتين، فإن الإمارات العربية تعتبر أهم شريك اقتصادي لألمانيا في المنطقة العربية برمتها، كما تتسم العلاقات التجارية بين البلدين بالتنوع في شتى المجالات. وبحسب بروردله فإن ألمانيا راغبة في تعميق التعاون التجاري، وكذلك تقوية مجالات أخرى مثل التعليم والتعاون التكنولوجي.

وعلى الرغم من أن اسم الإمارات يرتبط بالاقتصاد النفطي، لكن الإحصاءات الاقتصادية تؤكد أن ألمانيا لا تعتمد على الصادرات النفطية الإماراتية، حيث يتم التعاون بين البلدين من خلال مشاريع استثمارية تتعلق بالصناعة والتجارة والسياحة، وكذلك في مجالات البيئة والطاقة وتحلية المياه البحرية، ويؤدي هذا التنوع والكم الكبير للمشاريع المشتركة بين البلدين إلى تميز وشراكة اقتصادية استراتيجية.

وحول طبيعة العلاقات التجارية بين الإمارات وألمانيا يقول بروردله، «وصل حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والإمارات عام 2009 إلى 6.6 مليار يورو، مع العلم أن قيمة الصادرات الألمانية وحدها وصلت إلى 6.1 مليار يورو. ووصل حجم الاستثمار الألماني في العام نفسه 371 مليون يورو. بينما كانت هناك استثمارات كبيرة لدولة الإمارات في السوق الألمانية، فقد استثمرت خزينة دولة الإمارات بشكل ملحوظ في ألمانيا، إذ استثمرت (دبي القابضة) مليار دولار أمريكي في شركة (دايملر كرايسلر) العام 2005، وكذلك 1.2 مليار دولار في مصرف (دويتشه بنك)».

كما أبرمت ألمانيا والإمارات عدداً من الاتفاقات الاقتصادية لتنسيق وحماية العمل الاستثماري بين البلدين. ومن هذه الاتفاقات نذكر اتفاقية حركة الملاحة الجوية، ومنع الازدواج الضريبي، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار. وهناك عدد من الجهات الألمانية التي تقوم على رعاية وتشجيع التجارة الخارجية مع الإمارات، منها مكاتب التمثيل الخارجية لـ«غرفة التجارة والصناعة الألمانية» في أبوظبي ودبي، وممثل لـ«الوكالة الاتحادية للتجارة الخارجية»، إضافة إلى الملحق التجاري للسفارة الألمانية. وبناءً على ما ذُكر فإن بروردله يرى أن العلاقات الاقتصادية الألمانية مع دولة الإمارات جيدة جداً، فقد ازدادت الصادرات إلى هذا البلد، بنسبة فترة قصيرة في العام الفائت، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

من السيارات إلى الطاقة المتجددة

ومن بين السلع التي تُصدر إلى دولة الإمارات تبرز السيارات، إضافة إلى القطع والآلات والتقنية الكهربائية. يبدو أن الوزير الألماني يرى أن هناك «إمكانات للتعاون في مجال البناء»، فالإمارات العربية واحدة من أهم الأسواق في هذا المجال»، مشيراً إلى خطط في هذا الميدان من العام 2009 حتى 2011 لتمويل مشاريع تصل قيمتها إلى 423 مليار دولار، بحيث يمكن للشركات متوسطة الحجم في الإمارات الاستفادة من الخبرة والمعرفة المقدمة من خلال الشراكة. لكن بروردله يعول على «التعاون المستقبلي في مجالات الطاقة والصحة»، مؤكداً دعم وزارته لهذا التعاون، من خلال المشاركة في المعارض وزيارات الوفود المختصة في مجالات مختلفة.

وباعتبار ألمانيا من البلدان الرائدة على مستوى العالم في مجال الطاقة المتجددة، فهي تسهم في تطوير مشروع مدينة «مصدر» في أبوظبي، والتي ستستخدم الطاقات المتجددة.

من ناحيتها تدعم وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية التعاون الاقتصادي مع دولة الإمارات، من خلال عدد كبير من التدابير والإجراءات. وهنا لا بد من التنويه إلى «اللجان الاقتصادية المشتركة والزيارات المستمرة للجان المرافقة لها».

ووزارة بروردله تقوم بدورها بدعم انتشار استخدام الطاقة المتجددة في الإمارات بشكل فعال، لذا يعد «تأسيس غرفة التجارة الإماراتية الألمانية في أبوظبي، في مايو من العام الفائت، خطوة مهمة في تعميق التعاون المشترك مستقبلاً، فغرفة التجارة تلك عبارة عن أداة محورية في دعم الاستثمار في كلا الجانبين»، يوضح بروردله.

أجواء الاستثمار المفتوحة

وتعتمد الشراكة الألمانية الإماراتية على الندية بين الطرفين، فهي ليست شراكة أحادية الطرف، فالاستثمارات الإماراتية حاضرة في ألمانيا، خصوصاً في شركات ألمانية عريقة، مثل شركات بناء أحواض السفن في شمالي ألمانيا، فألمانيا -كما يقول بروردله- «كانت وستبقى مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب، الذين يعدون إشارة مهمة للجاذبية الاقتصادية والقدرة على المنافسة. ويفضل ضخ رؤوس الأموال يمكن تأمين أماكن عمل في الدولة، وإدخال نبض جديد لتطوير تكنولوجيا مبتكرة وجديدة». كما يذكر الوزير أن أجواء الاستثمار المفتوحة هي أساس التنمية الاقتصادية في ألمانيا، مؤكداً دعم بلاده للمستثمرين الأجانب، وبسكل تأكيد المستثمرين من الدول العربية. وفي هذا الإطار تلعب الجمعية الألمانية للتجارة والاستثمار الخارجي (GTAI) دوراً محورياً ومهماً، إذ تقدم المعلومات الضرورية عن الشروط القانونية والاقتصادية، التي يجب مراعاتها عند دخول السوق الألمانية، والتوجه إلى هذه الجمعية سيعود بالفائدة على المستثمرين الأجانب.

وفي العام الماضي خيمت ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية على التبادل التجاري بين دولة الإمارات وألمانيا، فقد شهد حجم الصادرات الألمانية إلى دولة الإمارات تراجعاً بنسبة 25.2 بالمئة والواردات من دولة الإمارات بنسبة 7.2 بالمئة. لذا لجأت كل من دولة الإمارات العربية وألمانيا إلى اتخاذ تدابير عدة مهمة لتجنب الركود الاقتصادي وتخفيف آثار الأزمة. وفي هذا السياق يقول بروردله «من المهم في مثل هذه الحالات تعزيز الأنشطة الدولية للشركات الألمانية، وتعتبر الوزارة نفسها مفتاحاً للأسواق الخارجية، لذا هناك تعاون مشترك مع شبكة غرف التجارة والصناعة الألمانية. إضافة إلى ذلك فإننا ندعم شركات ألمانية في الخارج، من خلال المعارض ومنح ضمانات الاستثمار وائتمانات التصدير».

تحرير الأسواق

وعلى الرغم من أن دول «مجلس التعاون الخليجي» والاتحاد الأوروبي كانوا قد ناقشوا اتفاقية التجارة الحرة منذ سنوات عدة، إلا إنه لا يوجد حتى الآن إطار واضح لذلك». وحول هذه النقطة يؤكد بروردله دعمه للأسواق الحرة، وكذلك توطيد العمل الاقتصادي المشترك وإلغاء القيود التجارية، ويضيف «من هذا المنطلق فإن التوصل إلى اتفاق بين دول (مجلس التعاون الخليجي) والاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الحرة من صلب اهتماماتنا. ونحن على تواصل دائم مع شركائنا الأوروبيين وممثلي دول (مجلس التعاون الخليجي)، وواثقون من قرب التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن». كما يمكن من خلال اتفاقية التجارة الحرة «تحرير الأسواق بالدرجة الأولى، وزيادة الاستثمار والتبادل التجاري بين دولة الإمارات وألمانيا. وهذا يعني تسهيل دخول الشركات إلى أسواق جديدة، وكذلك زيادة وجودها في الأسواق القائمة. وهذا ينطبق على كلا الجانبين، سواء» دول الاتحاد الأوروبي أو دولة الإمارات العربية المتحدة»، يوضح بروردله.

آفاق وإمكانات

ويؤكد بروردله مجدداً أن مجالات التعاون المشترك بين ألمانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة متعددة الجوانب. ويضيف «لكن يمكنني ذكر ثلاثة قطاعات، حيث أرى إمكانية مميزة للتعاون: الطاقة المتجددة، والبيئة، والطيران. فقد يكون تطوير تكنولوجيا بديلة لإنتاج المياه للشركات، أو بالأحرى معاهد البحث العلمي في كلا البلدين مهماً، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وعلى ضوء التطورات الأخيرة التي تشير إلى علاقات مميزة بين البلدين، فيبقى لي أن أمل، بأن يبقى ذلك حتى في السنوات العشر المقبلة، وأن ينمو ويتطور». يشار إلى أن العلاقات الإماراتية الألمانية ممتازة على شتى الصعد، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أهم شريك اقتصادي لألمانيا في سائر منطقة الشرق الأوسط، فالسوق الإماراتية هي الأكبر استيعاباً للصادرات الألمانية في المنطقة العربية.

تكرار حملة «دلال في ألمانيا» انطلاقاً من أبوظبي

«المجلس الوطني للسياحة»: الزائر الإماراتي يقدر القيمة السياحية

بيترا هيدورفر

تتوقع «هيئة السياحة الألمانية» نمواً في العامين 2010 و2011 في مجمل ليالي الإقامة يتراوح ما بين واحد إلى 3 % «الرؤية الاقتصادية»

كونها واحدة من أهم الدول السياحية في العالم، فإن ألمانيا تولي اهتماماً بالغاً بجودة الخدمات السياحية التي تقدمها لضيوفها، وتحرص على تنويعها، لاسيما وأن هذه الصناعة تعتبر داعماً قوياً لاقتصادها. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى تراجع السياحة العالمية بشكل عام، إلا أن ألمانيا أثبتت قدرتها على المنافسة، والتي تجلت بشكل واضح في الإيرادات. وهذا ما أكدته «منظمة السياحة العالمية»، إذ تراجعت قيمة الواردات من السياحة الوافدة بنسبة 4.3 بالمئة عالمياً، وبنسبة 5.6 بالمئة في أوروبا، في حين بلغت نسبة التراجع في ألمانيا 2.7 بالمئة فقط.

توقعات النمو

ويبدو أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر بشكل كبير على قطاع السياحة الألماني، فقد كان هذا القطاع الأقل ضرراً، نتيجة الأزمة التي ألقت بظلالها على دول العالم كافة. فعلى صعيد متصل، أفادت دراسة قام بها «مركز الإحصاء الأوروبي» إلى أن نسبة تراجع عدد الإقامات في فنادق أوروبا وصلت إلى 9.1 المئة في العام 2009، بينما كانت النسبة في ألمانيا 4.6 بالمئة فقط.

وتشير الدراسة أيضاً إلى أن ألمانيا استطاعت الحفاظ على نموها في قطاع السياحة على الرغم من الأزمة العالمية. وخلال لقاء مع بيترا هيدورفر، رئيسة مجلس إدارة المجلس الوطني الألماني للسياحة، عرضت فيه مقارنة عالمية لقطاع السياحة العالمي مقارنة بالقطاع الألماني، لفتت فيها إلى أن السياحة الألمانية أثبتت أنها قادرة على المنافسة. وفي هذا الإطار تؤكد بيترا هيدورفر أن «دخل الإقامات من السياح الأجانب في ألمانيا وصل إلى 54.8 مليون يورو، أي بتراجع وصل إلى 3 بالمئة مقارنة بالعام الفائت. بينما زادت نسبة السياحة الداخلية الألمانية عما كان عليه الوضع في العام المنصرم. وفي المجمل فقد وصلت نسبة الإقامة في الفنادق الألمانية إلى المستوى نفسه الذي كانت عليه في الفترات السابقة».

وتشير بيترا هيدورفر إلى قدرة ألمانيا على الصمود وتسجيل نمو في القطاع السياحي، مقارنة بالمستوى العالمي. وتتابع «وهذا ما تجلى خلال العام ونصف العام الماضي. ويدل عدد ليالي الإقامة في ألمانيا على أن بلد السياحة تخطى المستوى المتدني في أكتوبر 2009، وبدأ العدد منذ ذلك التاريخ في الارتفاع».

كما تتوقع «هيئة السياحة الألمانية» نمواً في العام السياحي في العامين 2011/2010 في مجمل ليالي الإقامة يتراوح ما بين واحد إلى 3 بالمئة، لكن «لا بد من الاعتراف بأن النمو لن يكون بالشكل الطبيعي، خصوصاً بعد الخروج من مثل هذه الأزمة. كما يتوقع المجلس أن يبدأ النمو بالاستقرار في العام 2011» حسبما تقول بيترا هيدورفر.

دلال في ألمانيا

ويبدو أن العلاقات السياحية بين ألمانيا والإمارات تطورت كثيراً في السنوات الأخيرة، بحيث يمكن وصفها بالمتميزة، لاسيما أن ألمانيا تحرص كل الحرص على أن تقدم خدمات متميزة لجذب السياح الإماراتيين بشكل خاص، ومواطني دول الخليج بشكل عام، «خصوصاً أن الإمارات من أهم مصادر السياح القادمين إلى ألمانيا من منطقة الخليج العربي. ويعتبر سياح هذه الدولة من الأشخاص المدركين للقيمة السياحية في ألمانيا، ويقدرون العرض السياحي المقدم في هذا البلد. وتأتي منطقة الخليج في المرتبة الرابعة في ما يتعلق باستقطاب السياح من الخارج» حسبما توضح بيترا هيدورفر.

ومن اللافت للنظر أن ألمانيا تأتي في المرتبة الثانية بعد بريطانيا كهدف سياحي أوروبي لمواطني دول منطقة الخليج العربي، وتعتبر ميونيخ من أهم الوجهات السياحية. ويعمل «المجلس الوطني الألماني للسياحة»، ومن خلال استراتيجية محددة، على جذب السياح إلى مناطق أخرى، خصوصاً أن الظروف ملائمة لذلك، إذ يقدم «طيران لوفتهانزا» رحلات إلى ميونيخ وفرانكفورت انطلاقاً من دولة الإمارات، وتسافر «طيران الاتحاد» مرتين يومياً نحو مدينتي فرانكفورت وميونيخ، بينما تسافر «طيران الإمارات» إلى مدن عدة في ألمانيا.

ويسعى «المجلس الوطني الألماني للسياحة» أيضاً إلى ترويج ألمانيا كبلد لقضاء الإجازات، حتى خارج فترة شهور الصيف التي يسود فيها طقس معتدل، إضافة إلى سعيه الحثيث

> **عدد الإقامات الفندقية من السياح القادمين من الإمارات سجل ارتفاعاً ملحوظاً**

لاستقطاب شرائح وفئات الشباب والعائلات بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق تشير بيترا هيدورفر إلى نجاح حملة «دلال في ألمانيا»، وتقول إن «نجاح هذه الحملة التي انطلقت العام 2009، هو الأمر الذي دفعنا لتكرارها العام الجاري انطلاقاً من أبوظبي في الأول من إبريل».

مقاومة الأزمة

وعلى الرغم من التأثيرات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع الفنادق في العالم، إلا أن ذلك لم يؤثر إلا بنسب قليلة في استقطاب القطاع الفندقي في ألمانيا لنزلاء منطقة الخليج، حيث يشار إلى أن عدد ليالي الإقامة في الفنادق الألمانية من منطقة الخليج وحدها وصلت إلى 800 ألف في العام 2009، الأمر الذي يدل على أن دول منطقة الخليج أثبتت أنها مقاومة للأزمة في ما يتعلق بالسياحة.

وتعتقد رئيسة مجلس إدارة «المجلس الوطني الألماني للسياحة» أن «منطقة الخليج برمتها، منطقة نمو، سواء على مستوى السياحة الواردة أو الصادرة. والأدلة على ذلك لا تقتصر على الفنادق الحديثة والراقية المنتشرة في دبي وأبوظبي، فالسياحة القادمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في نمو متصاعد نتيجة قوة الاقتصاد، فقد ازداد عدد الإقامات الفندقية في السنوات الأخيرة من السياح القادمين من دولة الإمارات. وهناك إمكانية لزيادة هذا النمو بنسبة 2 بالمئة في العام 2010. ويتوقع «المجلس الوطني الألماني للسياحة» أن يصل إجمالي دخل الإقامات في ألمانيا والقادم من منطقة الخليج 1.5 مليون يورو العام 2015، لتكون المنطقة بذلك ثاني أهم مصدر للسياحة في ألمانيا بعد الصين، في القارة الآسيوية».

السياحة العلاجية

ولتشجيع السياحة في هذا البلد الذي يمثل قلب أوروبا النابض، يعمل «المجلس الوطني الألماني للسياحة»، بالتعاون مع المؤسسات المحلية، على الاهتمام «بالتبادل الذي هو أهم المقومات، ولذا أقوم شخصياً بزيارة المنطقة باستمرار، للاستمتاع بكرم الضيافة العربية. ونقوم أيضاً بتحليل العروض التي يمكن الاهتمام بها وما يمكن تحسينه. هذا إضافة إلى أن السياح العرب يعرفون القيمة الثرائية والأسعار القائمة، مقارنة بالخدمة المقدمة لهم، وكذلك العرض الكبير الموجود في فنادق ألمانيا»، حسب ما تقول بيترا هيدورفر.

وتؤكد أن «المجلس الوطني الألماني للسياحة» سيعمل على تثبيت الجودة السياحية في العروض المقدمة، ووضع استراتيجيات تسويقية مختلفة.

كما تقول «سنهتم في العام المقبل بالقطاع الصحي وقطاع الاستجماع، خصوصاً أنها من صلب اهتمامات المواطن الخليجي. ومن المعروف أن مواطني دول الخليج العربي يهتمون بالسياحة العلاجية في ألمانيا. والكثير من المستشفيات في ألمانيا تهتم بالمواطن العربي من خلال تقديم خدمة الرعاية باللغة العربية أو تقديم خدمة للمرافقين». ويعتبر تعدد اللغات في بلد السياحة، ألمانيا من أهم العوامل المشجعة للسياحة فيه، خصوصاً لأولئك القادمين من دول الخليج، فموظفو الخدمات، سواء في الفنادق أو المطاعم أو المستشفيات يتكلمون اللغة الإنجليزية. ويمكن لمس شيء من الوطن داخل البلد، سواء من خلال الحصول على وجبات الطعام العربي أو مشاهدة المحطات الفضائية العربية داخل الفنادق، أو حتى قراءة الجريدة العربية التي تصل السائح إلى مقر إقامته.

هذا الملف ينشر بالتعاون مع
bridge.media news

سوق المال الألمانية تسجل

البنوك الألمانية تعزز تواجدها في

منظر عام لمدينة فرانكفورت أم ماين

«الرؤية الاقتصادية»

تعول ألمانيا كثيراً على قطاع الخدمات المالية الذي يعد من القطاعات المهمة التي أولت اهتماماً خاصاً لما يبدره هذا القطاع من فوائد جمة على الاقتصاد الألماني. ففي العام 2007 ساهم قطاع الخدمات المالية في توفير 92 مليار يورو للاقتصاد الألماني، أي نسبة قاربت 4 بالمئة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي الألماني. ومن المعروف أن قطاع الخدمات المالية يضم البنوك وشركات التأمين وصندوق التقاعد والاستثمار.

واللافت للنظر في دراسة للعام 2009 قامت بها مؤسسة «إرنست أند يونغ»، وهي إحدى المؤسسات الرائدة في العالم في مجال تقييم الاقتصاد، أن ألمانيا تحتل المركز الأول بين دول القارة الأوروبية من حيث جاذبيتها كمركز تجاري، فهي أهم مركز تجاري في أوروبا، فيما جاء ترتيبها في المركز السادس عالمياً، وذلك ضمن دراسة شملت أكثر من 800 من شركة أوروبية مهمة وأكثر من 200 شركة عالمية أخرى تركز خصوصاً على ألمانيا. واستناداً إلى عوامل مراكز التجارة فقد جاءت نتائج الدراسة إيجابية في أغلب العوامل ومن أهمها البنية التحتية الممتازة والمناخ الاجتماعي وكفاءة القوى العاملة ونمط الحياة المرتفع المستوى. كما توقع 37 بالمئة ممن شملهم الاستطلاع أن تزداد جاذبية ألمانيا كمركز اقتصادي مهم خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وعلاوة على ذلك يسود اعتقاد أن ألمانيا كانت الأفضل بين بقية الدول الأوروبية في مواجهة الأزمة العالمية. ويعود الفضل في ذلك إلى قدرة الابتكار الألمانية وروح المبادرة التي يتمتع بها الاقتصاد الألماني. وقد ثمّن من طالهم الاستطلاع تخصص الشركات الألمانية في المعرفة التقنية والتجمعات الصناعية الكبرى واستقرار القطاع المصرفي والدعم الحكومي الذي قُدم للشركات، في حين حافظت ألمانيا على مركزها السادس في التصنيف العالمي، كما تعد ألمانيا بلداً يجذب الشركات التجارية ويحفز على الاستثمار فيه، خصوصاً من قِبل المستثمرين الأجانب.

المحرك الفعلي للاقتصاد

ويعود الفضل في تصدر ألمانيا للاقتصاد عالمياً إلى قطاع الخدمات المالية، الذي يعد من أهم القطاعات التي توفر وظائف لأصحاب الكفاءات العالية، إذ يعمل فيه قرابة 1.2 مليون موظف. وفي التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2010 ذكر وزير الاقتصاد والتكنولوجيا في ألمانيا، راينر برودرله، أن التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد الألماني سيتابع نموه هذا العام، وما يدعو إلى التفاؤل هو ارتفاع الأجور للمرة الأولى منذ 5 سنوات وانخفاض معدلات البطالة وخفض الضرائب. وتتوقع الحكومة الألمانية زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.4 بالمئة بفضل البرنامج الفوري الذي طرحته الحكومة الألمانية لتجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية والذي يتمثل بتخفيف الضرائب عن المواطنين والشركات بمقدار 24 مليار يورو سنوياً.

ويعد القطاع المالي شريااً حياتياً في ألمانيا، إذ يشكل الركيزة المهمة لكفاءة وانخفاض أسعار قطاع الخدمات المالية وتوفير القروض لعملاء القطاع الخاص وأصحاب الشركات، أي يمكن القول إن نمو الاقتصاد عموماً مرهون بكفاءة أسواق المال ومدى استقرارها، وهنا يأتي دور القطاع المالي، فهو المحرك الفعلي للاقتصاد وهو الذي يؤمن فرص العمل والرفاهية في المجتمع.

ويستند الاقتصاد قوته من النظام المصرفي، ففعاليته وكفاءته تسهمان في النمو الاقتصادي والرخاء. ويتألف نظام البنوك عموماً من نوعين من البنوك، البنوك التجارية والبنك المركزي. وللبنك المركزي دور تنفيذي في الاقتصاد القومي لتحديد السياسة النقدية، فمهمته الرئيسة هي الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وله وحده الحق في صياغة السياسة النقدية كما أن البنوك التجارية تستمد قدرتها على الدفع من البنك المركزي، فالبنوك التجارية هي عبارة مؤسسات اقتصادية تقدم خدمات بكل الأمور المالية، فمن جملة مهامها أخذ المال من العملاء والشركات التجارية ومنح القروض والاستفادة من المعاملات المالية. وتستمد البنوك أهميتها في الاقتصاد القومي من التعاملات الاقتصادية اليومية، إذ تنتقل الأموال من قطاع إلى آخر يومياً مروراً بالبنوك.

أما بالنسبة لألمانيا، فيتمتع هذا البلد بنظام مصرفي قوي، تمكن من خلاله من تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية بأمان وتكبد أقل الضرر، فقد كانت المصارف هي الفتيل الذي أشعل شرارة الأزمة الاقتصادية، ما أدى إلى انهيار اقتصادات عالمية، خصوصاً تلك التي افتقرت أنظمتها المصرفية إلى الاستقرار. وحتى أثناء نشوب الأزمة المالية الأخيرة طمأن رئيس المصرف الاتحادي، أكسيل فيبر، أصحاب المخاوف، حيث قال «لا مبرر للقلق بشأن استقرار النظام المالي الألماني». ويُعزى ذلك إلى تحسين البنوك الألمانية لمقاومتها في السنوات الأخيرة تجاه العوامل الخارجية، فعلى عكس سوق المال الأمريكية التي كان مصدر الأزمة الاقتصادية، تتمتع سوق الرهن العقاري الألمانية بالجودة العالية الممتلة في البنية الراسخة والاستقرار المالي.

ويتميز النظام المصرفي المعتمد في ألمانيا عن غيره من الأنظمة العالمية في أن نسبة أسهم المصارف الخاصة في السوق المالية ضئيلة جداً مقارنة بأسهم المصارف الحكومية والكبيرة، وهذا الأمر هو ما يميز بنية النظام المصرفي غير الاعتيادي المتبعة في ألمانيا ويجعل من قطاع البنوك الألماني من أكبر القطاعات المصرفية في العالم. ولتحقيق توازن أفضل في سياسة سوق المال الألمانية أصدرت الحكومة الألمانية في العام 2008 قانونين جديدين مهمين وهما قانون تحديد تحديد رأس المال بالنسبة لأصحاب الشركات الشباب وقانون تحديد نسبة المخاطرة، إذ من الضروري دعم أصحاب الشركات المتوسطة الشباب، فهم محرك تنمية اقتصادية مهم، وهم غالباً ما يواجهون صعوبات في تأمين رأس المال. لذا تدعم الحكومة الألمانية الاستثمارات المالية في القطاعات التي تنقصها رؤوس الأموال بسبب فشل سوق المال. ويفترض أن يحفز القانون الجديد الشركات المساهمة من خلال توفير رأس المال اللازم للشركات الشابة والشركات التي تعمل في مجال البحوث.

خبرات مصرفية

لم تأت قوة النظام المصرفي الألماني من الفراغ، بل من الخبرة المتراكمة والتجارب التي مر بها هذا النظام على مر عقود من الزمن. فعلى سبيل المثال شكل انهيار بنك «هيرشتات» الخاص في كولونيا في منتصف السبعينات منعطفاً مهماً في تاريخ البنوك الألمانية، فقد اضطرت ألمانيا حينها إلى إعادة النظر بضمانات الإيداع أو الادخار، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى ضمانات الإيداع في ألمانيا. يضاف إلى ذلك كله التغييرات الهائلة التي طرأت على سوق المال العالمية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، وبالتالي على مراكز البنوك في العالم، فمنذ العام 1970 أثرت النهضة الاقتصادية في اليابان في المصارف الألمانية ذات العائدات الضعيفة، وازداد التأثير

القوة العاملة في ألمانيا مصنفة

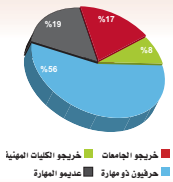

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

العاملون في صناعات التكنولوجيا العالية في قطاع الصناعات التحويلية 2007 بالنسبة المئوية من إجمالي العمالة

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الألمانية مصنفة وفقا لبلد المنشأ

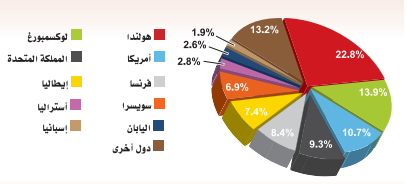

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

حكاية

في الحقيقة أن العبارة المعروفة في جميع أرجاء العالم «صنع في ألمانيا» تم تقديمها من قبل الإنجليز من خلال «قانون علامات البضائع» في العام 1887، والذي كان يهدف إلى حماية الأعمال الإنجليزية من المنتجات الألمانية «الأدنى درجة». في البداية صممت لتكون جزاء ، وتحول الختم الذي صمم بداية ليكون جزاء إلى علامة معروفة في جميع أنحاء العالم كدليل على الجودة العالية ، وقوة التحمل ، والتكنولوجيا العالية.

حقائق عن الاقتصاد الألماني Facts about the German economy

- الاقتصاد الألماني هو ثالث أكبر اقتصاد عالمي، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- تتصدر ألمانيا المرتبة الأولى على مستوى العالم بكونها أكبر أمة مصدرة، متغلبة على الصين والولايات المتحدة.
- يعد الاقتصاد الألماني أكبر بـ37 بالمئة من اقتصاد المملكة المتحدة، والذي يحتل المرتبة الثانية بفارق كبير على قائمة أوروبا لأقوى الاقتصادات.
- وفقاً للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإن أربعة من بين كل 10من أكثر الشركات ابتكاراً في العالم هي ألمانية.
- تمتلك ألمانيا العدد الأكبر من براءات الاختراع المسجلة في أوروبا وأكثر من البلدان الأربعة التي تليها مجتمعة.
- حوالي 50 بالمئة من مصاريف الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير يتم إنفاقها في ألمانيا.
- يعزى أكثر من ثلث الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو إلى ألمانيا، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة في الأداء الاقتصادي بين جميع دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرون.
- هناك ما يقارب 3.2 مليون شركة مسجلة في ألمانيا.
- تشكل ألمانيا واحداً بالمئة فقط من تعداد سكان العالم ولكن أكثر من 10 بالمئة من حجم التجارة العالمية

ـــــل أرباحـــاً على الرغم من الأزمة المالية

ـــي المـــنطقة انـطلاقاً من الإمـارات

ألمانيا هي السوق الكبرى في أوروبا

GERMANY TRADE & INVEST

الحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي والتعداد السكاني في الاتحاد الأوروبي في 2008

	إجمالي الناتج المحلي (المقدار بالمليار يورو)	الحصة من إجمالي الناتج المحلي (دول الاتحاد الأوروبي)	التعداد السكاني بالمليون	حصة مجموع التعداد السكاني (دول الاتحاد الأوروبي)
ألمانيا	2,496	%20	82	%17
فرنسا	1,950	%16	64	%13
المملكة المتحدة	1,819	%15	61	%12
إسبانيا	1,089	%9	45	%9
هولندا	596	%5	16	%3
بولندا	362	%3	38	%8
الجمهورية التشيكية	148	%1	10	%2
الجمهورية السلوفاكية	65	%1	5	%1
الولايات المتحدة الأمريكية	9,819		304	
اليابان	3,329		128	
دول الاتحاد الأوروبي	12,506		497	
دول منطقة اليورو	9,269		327	

المصدر: يوروستات، 2009، مكتب الإحصاء الأمريكي، 2009، المكتب الياباني للإحصاء، 2009 — البيانات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي للجمهورية التشيكية هي بيانات تقديرية

بنية تحتية من الدرجة الأولى

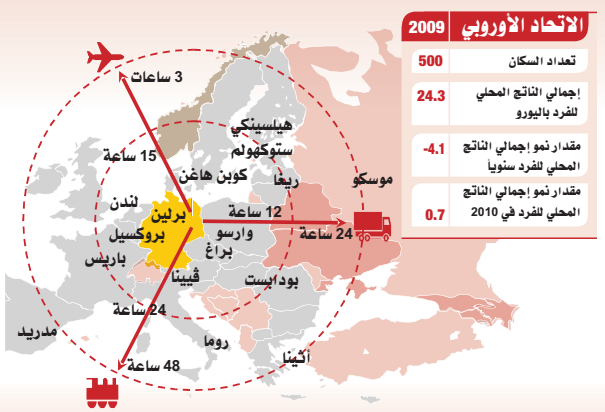

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

فيها العام 2004 بسبب الصين وبسبب الدمج بين البنوك الكبيرة خصوصاً في فرنسا واليابان. وبرغم زيادة عائدات ورؤوس أموال أغلب البنوك الألمانية في العام 2005 لم تحقق المصارف الألمانية نجاحاً عالمياً مقارنة بالمصارف الدولية الأخرى. على الرغم من ذلك كله يعد قرابة مئة مصرف من ضمن أكبر ألف مصرف في العالم، أي بنسبة 10 بالمئة من مجموع مصارف العالم الكبرى.

ومع نهاية العام 2009 بلغ عدد المصارف الألمانية 1962 مصرفاً، وبعد هذه الرقم كبيراً إذا ما قورن بعدد البنوك في بلدان أخرى. ويتبع النظام المصرفي الألماني قاعدة «البنية ثلاثية الأسس»، أي الفصل الصارم بين المصارف التعاونية والمصارف الحكومية والمصارف الخاصة التي يحكمها جميعاً قانون القروض. وعلى عكس المصارف الخاصة، لا تعد الناحية الربحية هي الأساس بالنسبة للمصارف التعاونية والحكومية. وقد خلق هذا الأمر منافسة حادة مع البنوك الدولية أدت إلى خفض الخدمات المصرفية في ألمانيا.

الأنظار تتجه إلى الإمارات

ويعتبر كل من «دويتشه بنك» و«كومرتس بنك» من أكبر المؤسسات المصرفية الألمانية. وبعد «دويتشه بنك» الذي يتخذ من فرانكفورت مقراً له، أكبر البنوك الألمانية من حيث الموازنة وعدد الموظفين البالغ عددهم 77053 موظفاً، ويتواجد في 72 بلداً أهم العواصم والمدن العالمية مثل لندن ونيويورك وسنغافورة وسيدني وأبوظبي ودبي. يعد «دويتشه بنك» مصرفاً رائداً في مجال الاستثمار العالمي بفضل عملائه المتميزين. وهو ليس رائداً في ألمانيا وأوروبا فحسب، بل في أمريكا الشمالية وآسيا والدول الناشئة أيضاً. إذ يقدم «دويتشه بنك» خدمات مالية لا مثيل لها في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم حلول مالية لعملائه.

وكان «دويتشه بنك» قد تأسس في العام 1870، وهو مصرف شامل ويعد أكبر بنك في سوق تداول العملات الأجنبية في العالم. وتمكن «دويتشه بنك» من تجاوز الأزمة المالية في العام 2007 دون الحاجة إلى مساعدات حكومية. ومنذ تأسيسه اعتمد «دويتشه بنك» على ربط تعاملاته بالصناعة، فقد أولى، ولايزال، الشركات الصناعية أهمية خاصة ضمن أولوياته، وتضم لائحة عملائه قائمة طويلة من الشركات الصناعية العملاقة التي تربطها بـ«دويتشه بنك» علاقة وثيقة كشركة السيارات «دايملر بنز» التي تعود علاقتها بـ«دويتشه بنك» إلى عشرينات القرن الماضي.

وفي الآونة الأخيرة عزز «دويتشه بنك» تواجده في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بافتتاح فرع جديد له في أبوظبي، الأمر الذي يعكس الاهتمام الذي يوليه هذا البنك الألماني العريق لتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعكس في الوقت ذاته متانة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على التعامل مع الأزمات العالمية والاقتصادية. ويقدم الفرع الجديد جملة من الخدمات المصرفية كالتعاملات المصرفية التجارية من أجل تمويل المشاريع وإيجاد حلول مالية نقدية.

وفي هذا السياق، قال هنري عزام، الرئيس التنفيذي في «دويتشه بنك» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في تصريح صحافي نشر مؤخراً «تولي اهتماماً خاصاً بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسنستمر بمواصلة الاستثمار هنا بالشكل الذي يتناسب وحجمنا، ونحن نعمل على تطوير تواجدنا هنا بصفتنا واحداً من أكبر بنوك الاستثمار الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جملة من خدمات المصرفية كالتعاملات المصرفية التجارية من أجل تمويل المشاريع وإيجاد حلول مالية نقدية.

وفي هذا السياق، قال هنري عزام، الرئيس التنفيذي في «دويتشه بنك» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في تصريح صحافي نشر مؤخراً «تولي اهتماماً خاصاً بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسنستمر بمواصلة الاستثمار هنا بالشكل الذي يتناسب وحجمنا، ونحن نعمل على تطوير تواجدنا هنا بصفتنا واحداً من أكبر بنوك الاستثمار الأجنبية في دولة الإمارات والمنطقة بأسرها. لقد عملنا على تلبية حاجات عملائنا الخمسة الماضية على الصعيدين المحلي والعالمي، من خلال تقديم ما يطور صفقات عملائنا التجارية، ومن خلال فرعنا في أبوظبي سنجلب خبرة (دويتشه بنك) العالمية لعملائنا في دولة الإمارات العربية المتحدة ونوفر لهم أفضل الخدمات لدعم احتياجاتهم التجارية الحالية والمستقبلية».

أما فيرنر شتاين-مولر، المدير العالمي للعمليات المصرفية الدولية لدى «دويتشه بنك»، فهو يؤكد على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لـ«دويتشه بنك»، حيث يقول إن «توسعنا في دولة الإمارات العربية المتحدة هو دليل على اهتمامنا بالمنطقة، ويشكل جزءاً من الرؤية الاستراتيجية التي أدركت منذ فترة طويلة مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط، فهي جزء مهم من الاقتصاد العالمي والقطاع المالي». كما يضيف «نحن فخورون بالمساهمة التي حققناها في دولة الإمارات حتى الآن، ونتطلع إلى مواصلة تقديم الخدمات التي تحتاجها متطلبات عملائنا المالية في المنطقة».

أما ثاني البنوك الألمانية الكبيرة فهو «كومرتس بنك»، الذي يعد أكبر بنك أوروبي في مجال التمويل العقاري والحكومي، ويبلغ عدد موظفيه 66 ألف موظف. يعد هذا المصرف مصرفاً شاملاً ويتخذ من فرانكفورت، العاصمة الاقتصادية لألمانيا، مقراً له. وفي منتصف العام 2009 اندمج «كومرتس بنك» مع «دريسدنر بنك»، الضخم، الأمر الذي زاد من قوة هذا البنك وخلق منه مصرفاً جديداً رائداً في مجال الخدمات المصرفية يجمع بين الخبرة المالية والخدمات الاستشارية ذات الجودة العالية. ومن هنا كان من الطبيعي اهتمام بنك بهذا الحجم بمنطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد بدبي على اعتبارها نقطة جذب مهمة لقطاعات الاقتصاد كافة، فكان فرع مركز دبي المالي العالمي هو المكان الأمثل لهذا البنك العريق من أجل الوصول إلى أسواق الاستثمار العالمية. ويقوم فرع «كومرتس بنك» في دبي بتوفير وصول العملاء المباشر إلى الخدمات المصرفية الاستثمارية. وكذلك يقدم البنك خدمات التمويل العقاري بفضل مجموعة «يوروهيبو» التابعة لـ«كومرتس بنك».

ومن ناحية أخرى تلعب شركات التأمين دوراً مهماً في قطاع الخدمات المالية، فقطاع التأمين الألماني يعد الرابع على مستوى العالم من حيث الواردات المالية. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية في قطاع التأمين الألماني، لكن أضرار شركات التأمين الألمانية كانت أقل بكثير من الأضرار التي تكبدتها شركات الأجنبية المنافسة، فثمة شركات تأمين عالمية لم تنج من الأزمة إلا بمساعدات حكومية، كشركة «AIG» الأمريكية، في حين جنت شركة «أليانس» الألمانية أرباحاً في ختام العام 2009 وصلت إلى 4.3 مليار يورو.

من جهته يرى أندرياس بيرمان، وهو خبير في شركة «بليونو» العملاقة أن البنوك الألمانية «تركز في منطقة الخليج العربي بشكل خاص على التعاملات المصرفية الاستثمارية وإدارة الثروات ومنح القروض للشركات الكبيرة. وأشهر البنوك الألمانية في الخليج هو «دويتشه بنك» الموجود منذ فترة طويلة في مركز دبي المالي العالمي. أما بالنسبة لقطاع شركات التأمين فلايزال في مرحلة التطور في هذه المنطقة، لكن ثمة حظوظ وافرة لشركات التأمين الألمانية خصوصاً في مجال التأمين الصحي».

كما تركز البنوك في المقام الأول على «تقوية موازنتها من خلال رفع نسبة الملكية لكي تتمكن من منح القروض وبالتالي زيادة دخلها». وبحسب بيرمان، فإن أنظار قطاع الخدمات المالية يتجه إلى دولة الإمارات، الأمر الذي يشجع على التوسع الدولي من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ من أجل زيادة العائدات والأرباح. ولكن من وجهة نظره فإنه «يتوجب على شركات التأمين التركيز على متطلبات السوق وسياستها الاستثمارية».

تحديات واستثمارات!

وعلى الرغم من أن العام 2010 بدأ بتحديات كبيرة أثرت في الطاقة الإنتاجية لألمانيا، إلا أن ألمانيا تحاول استعادة توازنها الاقتصادي من خلال ازدياد الطلب على صادراتها، وقد ينجم عن كل ذلك ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وتسريح بعض الشركات لموظفيها، لكن كل تلك الإجراءات ستبقى ضمن الإطار المحدد ولن تكون سلبية كما حصل في الأعوام الماضية. وفي هذه الحالة تواجه السياسة الاقتصادية الألمانية ثلاثة تحديات رئيسة تتمثل بالحفاظ المؤقت على الاستقرار الاقتصادي وتوسيع الخطط التنموية الاقتصادية وتجاوز العقبات الهيكلية التي تواجه الموازنة العامة.

ولا يمكن إنكار أن ألمانيا استفادت فترة طويلة من انعدام التوازن العالمي لتصبح دولة رائدة في الأسواق العالمية، فقد زادت من موازنتها التجارية على حساب ضعف موازنات الدول الأخرى التجارية. لكن ثمة ضغوط عالمية في الوقت الحالي لإحداث توازن في الاقتصاد العالمي. وهذا الأمر ينطبق على الصين المطالبة بتحرير سعر صرف عملتها، وكذلك ألمانيا، مطالبة أيضاً بدعم سوق الاتحاد الأوروبي للتجارة الداخلية، الأمر الذي سيشكل تحدياً كبيراً لألمانيا في السنوات المقبلة وسيتوجب على ألمانيا جذب المستثمرين الأجانب.

ولكن، وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجه الاقتصاد الألماني وبالرغم من الإجراءات الاقتصادية التي تقدمها دول أخرى، تبقى ألمانيا بلداً يستحوذ اهتمام المستثمرين الأجانب، وهذا يعود إلى أسباب عدة منها استقرار الاقتصاد الألماني، وكما يرى بيرمان، «قدرة ألمانيا على المنافسة في أوروبا والعالم والتي ازدادت في الأعوام الأخيرة، كما أن نظام التأهيل المهني الذي تنتهجه ألمانيا يقدم كفاءات عالية بحيث يتناسب الأجر مع القدرة الإنتاجية التي تميز الجودة الألمانية». يضاف إلى ذلك كله تاريخ ألمانيا العريق في مجال البحوث والتطوير الذي أتاح لألمانيا تفوقاً صناعياً». ويضيف «حظوظ المستثمرين الأجانب وافرة في ألمانيا، فالبنوك لم تعد تمنح قروضاً للشركات المتوسطة، وذلك بسبب أزمة الائتمان في ألمانيا». وفي ما يتعلق بهذه النقطة يرى بيرمان أن «على ألمانيا أن تتعلم في هذا من دولة الإمارات العربية المتحدة التي نجحت في جلب شركات رائدة إليها ونجحت في دمجهم فيها».

■ يتبع النظام المصرفي الألماني قاعدة «البنية ثلاثية الأسس»، أي الفصل الصارم بين المصارف التعاونية والمصارف الحكومية والمصارف الخاصة التي يحكمها جميعاً قانون القروض.

■ فيرنر شتاين-مولر، المدير العالمي للعمليات المصرفية الدولية لدى «دويتشه بنك»: «نحن فخورون بالمساهمة التي حققناها في دولة الإمارات حتى الآن، ونتطلع إلى مواصلة تقديم الخدمات التي تحتاجها متطلبات عملائنا المالية في المنطقة».

■ هنري عزام، الرئيس التنفيذي في «دويتشه بنك» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
«تولي اهتماماً خاصاً بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسنستمر بمواصلة الاستثمار هنا بالشكل الذي يتناسب وحجمنا، ونحن نعمل على تطوير تواجدنا هنا بصفتنا واحداً من أكبر بنوك الاستثمار الأجنبية في دولة الإمارات والمنطقة بأسرها. لقد عملنا على تلبية حاجات عملائنا على مدى الأعوام الخمسة الماضية على الصعيدين المحلي والعالمي، من خلال تقديم ما يطور صفقات عملائنا التجارية، ومن خلال فرعنا في أبوظبي سنجلب خبرة (دويتشه بنك) العالمية لعملائنا في دولة الإمارات العربية المتحدة ونوفر لهم أفضل الخدمات لدعم احتياجاتهم التجارية الحالية والمستقبلية».

FCF
THE FINANCING SPECIALISTS
يوم أسواق رأس المال الصناعي الألماني أف سي أف
٢٠١٠
أبوظبي، إ.ع.م ٣ مـــايو
بكل فخر، يستضيف أف سي أف فوكس كورپوريت فاينانس GmbH معرض يوم أسواق رأس المال الصناعي الألماني ٢٠١٠، بالاشتراك مع الشريكين التجاريين "بنك بايبر أي جي" و "تايلور وايسينغ أل أل بي". وسوف يقام يوم الصناعة الألماني في أحد المواقع الأكثر شهرة في أبوظبي – جزيرة ياس – وسوف يكون حلقة الوصل وبشكل فريد بين الإدارة التنفيذية لمئة عشرة شركة من الشركات المعروفة بالاسم التجاري "بريمير لوج كومبانيز" من ألمانيا وسويسرا والنمسا وبين دائرة مؤثرة من الاستثمارات المؤسساتية من أصحاب الأرباح الصافية العالية / الاستشارات العالمية وخبراء الصناعة من منطقة الشرق الأوسط.
تفاصيل المعرض
نادي ياس لينك للغولف / فندق ياس
١١ شركة مشاركة في العروض التقديمية من القطاعات:
• الصناعة
• الرعاية الصحية
• الفضاء
• البيع بالتجزئة
• الطاقة البديلة
٢٥٠ مستثمراً من الشرق الأوسط:
• صناديق الثروة السيادية
• صناديق الأسهم الخاصة
• مكاتب استشارات الأرباح الصافية العالية / مكاتب الاستشارات العائلية
• الاستثمارات المؤسساتية
إذا كنت مهتماً بالمشاركة، يرجى عدم التردد في الاتصال بنا isabella.zur@fcfcompany.com
المعارض السابقة
لايف – قمة الأعمال التجارية العائلية العربية – الأنانية الثانية
القاهرة، ج.م.ع أكتوبر ٢٠٠٩
يوم أسواق رأس المال الصناعي الألماني أف سي أف
دبي، إ.ع.م مارس ٢٠٠٩
لايف – قمة الأعمال التجارية العائلية العربية – الأنانية الأولى
القاهرة، ج.م.ع أكتوبر ٢٠٠٩
الموقع الإلكتروني www.fcfcompany.com • البريد info@fcfcompany.com

يورغن فريدريش في لقاء مع «الرؤية الاقتصادية»:

السوق والابتكار والخدمات اللوجستية أهم عناصر الاقتصاد الألماني

«سنستمر قدما بما بدأناه، لكي تدر الاستثمارات الثنائية أرباحا على البلدين»

«الرؤية الاقتصادية»

تتجه أنظار العالم إلى ألمانيا باعتبارها مركزاً اقتصادياً مهماً، ولاسيما مع ما تتميز به من مكانة اقتصادية وتجارية عريقة على المستوى الدولي. فألمانيا لم تتأثر كثيراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، بل على العكس، حسنت موقعها التنافسي الدولي خلال عام الأزمة 2009، وخير دليل على ذلك هو عدد المستثمرين الأجانب على مستوى أوروبا والعالم الذين اختاروا ألمانيا لتكون مركزاً لاستثماراتهم، إذ بلغ عددهم في ألمانيا 470 مستثمراً في العام 2009، حسب بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر. وبذلك تحتل ألمانيا المرتبة الخامسة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين وبريطانيا والهند، والمرتبة الثانية أوروبياً بعد بريطانيا. وخلال لقائه بـ«الرؤية الاقتصادية»، تحدث الدكتور يورغن فريدريش، رئيس «هيئة التجارة والاستثمار الألمانية» (Germany Trade & Invest)، وهي وكالة حكومية ألمانية مكرسة لتقديم المساعدة والمشورة للشركات، حول العديد من النقاط المرتبطة بالوضع الاقتصادي والتجارة والاستثمار والابتكار والتكنولوجيا والبنية التحتية، حيث يرى أن الشركات تركز في الظروف الاقتصادية المضطربة على جودة عملية الإنتاج وجودة المنتجات، فتتجه أنظارها إلى الأماكن ذات الثقة. ويلفت إلى أن ألمانيا قد أثبتت في السنة الماضية كفاءتها، إذ إن علامة «صُنع في ألمانيا» أكسبتها ثقة كبيرة، يضاف إلى ذلك قدرة تكاليف الإنتاج في ألمانيا على المنافسة في السنوات الأخيرة، بحيث يستطيع المستثمرون الأجانب الاستفادة من اليد العاملة المؤهلة والقدرة الإنتاجية العالية.

الابتكار والاستثمار

ويشير فريدريش في حديثه إلى النقاط التي تميز ألمانيا عن غيرها من الدول الأوروبية والعالمية، حيث يوضح أن «ألمانيا تضع نصب عينيها ثلاثة أمور أساسية، ألا وهي السوق والابتكار والخدمات اللوجيستية. وباعتبار أن اقتصاد ألمانيا هو الأكبر على مستوى القارة الأوروبية، لذا فهي تعد سوقاً جاذبة بفضل موقعها الجغرافي، ولاسيما أنها تمثل صلة الوصل بين دول الاتحاد الأوروبي ودول شرقي ووسط أوروبا. وفيما يتعلق بالتقنية عالية الجودة، فإن ألمانيا تتميز بريادتها في مجال الابتكار والتكنولوجيا، وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مجال الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية، فضلاً عن الكفاءة الألمانية العالية في مجال الطاقة» يضيف فريدريش.

علاوة على كل ما ذُكر، لاتزال ألمانيا مركزاً اقتصادياً في غاية الأهمية بمجال الصناعات «التقليدية»، كصناعة السيارات والآلات والصناعات الكيماوية. وبحسب فريدريش، فإن المستثمرين الأجانب ينظرون إلى ألمانيا على أنها «مركز للإنتاج والبحوث العلمية والتطوير، كما أنهم يتطلعون إلى جعل ألمانيا مقراً لشركاتهم». فألمانيا تحتل مركزاً متقدماً من حيث جودة البنية التحتية الممتازة والخدمات اللوجيستية، وهذا ما أظهره «مؤشر الأداء اللوجيستي لعام 2010، الذي يصدره البنك الدولي، وعليه «فإن ألمانيا تعد مركزاً لوجيستياً رائداً بفضل الكفاءة اللوجيستية العالية وجودة البنية التحتية»، يضيف فريدريش.

اهتمام إماراتي بالمشاريع المستدامة

وفي ظل ما تتسم به العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية من احترام وتقدير متبادلين على جميع الصعد، وبشكل خاص على الاقتصادي والتجاري، فإنه يُلاحظ أن السلع الألمانية قد وجدت ضالتها في أسواق الإمارات التي تعد الأكبر للصادرات الألمانية في المنطقة العربية بأسرها. أما فيما يتعلق بالاستثمار الإماراتي في ألمانيا، فيقول فريدريش إن «المستثمرين الإماراتيين مهتمون بالمشاريع الناجحة المستدامة وطويلة الأمد، ويريدون ضماناً لاستثماراتهم وبيئة مستقرة، وهذا ينطبق على ألمانيا بفضل بنيتها الاقتصادية، حيث إن ألمانيا مجهزة بقاعدة صناعية راسخة، كما أن الشركات الألمانية المتوسطة تحظى بسمعة جيدة في تخصصاتها وتتصف بالريادة على المستوى العالمي، وهي تسهم بالطبع في استقرار ألمانيا». ويضيف «لقد ثبت استقرار ألمانيا في زمن الأزمات، وهي تعد مركز استثمار يمكن الاعتماد عليه، كما رأينا العام الماضي». وبناء عليه يمكن لألمانيا أن تقدم لدولة الإمارات مساهمات هامة على جميع الصعد تقريباً، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي.

ويشير إلى أن دخول شركة السكك الحديدية الألمانية «دويتشه بان» سوق الإمارات، ليس سوى مثال على أهمية البنية التحتية. كما يلفت النظر إلى عدة قطاعات ذات اهتمام مشترك مع دولة الإمارات، مثل قطاع الصناعات البتروكيماوية، وقطاع توفير الطاقة والمياه، والقطاع العقاري، وقطاع الخدمات الصحية، وقطاع تقنيات السلامة، وقطاع تكنولوجيا الطيران والفضاء.

تعاون مستمر ومشاريع مستقبلية

وحول دور «هيئة التجارة والاستثمار الألمانية» (Germany Trade & Invest) في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقول فريدريش «يقوم موظفو وكالتنا برصد يومي لتطور الأسواق والقطاعات المختلفة في المنطقة، وقد وضعنا كل المعلومات والبيانات الاقتصادية على موقعنا الإلكتروني: www.gtai.de، إضافة إلى ذلك نقدم معلومات عن المناقصات ومشاريع التنمية والاستثمار والقوانين المعمول بها واللوائح الجمركية. وإلى جانب تلك الخدمات الشاملة، نقوم بالتعاون مع غرفة التجارة الخارجية بتقديم المشورة في جميع المسائل الممكنة التي تواجه الشركات في دولة الإمارات». وهنا تجدر الإشارة إلى أن ألمانيا تتمتع بهيكلة فريدة على مستوى العالم بفضل شبكة غرفها التجارية والصناعية الدولية، إذ يبلغ عدد غرف التجارة الخارجية 120 غرفة ممثلة في 80 بلداً. وبالتالي فإن هناك غرفة التجارة والصناعة الألمانية الإماراتية في دبي وكذلك في المملكة العربية السعودية. وإضافة إلى ذلك، ثمة تعاون وثيق بين «هيئة التجارة والاستثمار الألمانية» (Germany Trade & Invest) وغرف التجارة الخارجية، وكما يقول فريدريش، فهناك توسيع مستمر لهذا التعاون بهدف تقديم الاستشارات الهادفة والمعلومات الضرورية للشركات الألمانية المصدرة، وللمستثمرين الأجانب على حد سواء. وفي ختام اللقاء، يتحدث فريدريش عن تطوير خطط المشاريع المستقبلية بين ألمانيا ودولة الإمارات، حيث يقول «منذ العام 2008 اهتمت (هيئة التجارة والاستثمار) بالحوار البنّاء مع مختلف الصناديق الاستثمارية في دولة الإمارات، وسوف نستمر قدماً بما بدأناه، لكي تدر الاستثمارات الثنائية أرباحاً على البلدين. وحالياً نستفيد من المعارض، لنلفت نظر الشركات العربية إلى إمكانيات الاستثمار في ألمانيا، فعلى سبيل المثال حضرنا (مؤتمر القمة العالمي لطاقة المستقبل) في يناير من العام الجاري 2010، وسنكثف جهودنا في هذا الاتجاه، وسنتعاون مع المؤسسات في دولة الإمارات وألمانيا بشكل أوثق».

برج «كومبيرز بنك» في فرانكفورت

(من المصدر)

هذا الملف ينشر بالتعاون مع bridge.media.news

يورغن فريدريش:

«إن المستثمرين الإماراتيين مهتمون بالمشاريع الناجحة المستدامة وطويلة الأمد، ويريدون ضماناً لاستثماراتهم وبيئة مستقرة، وهذا ينطبق على ألمانيا بفضل بنيتها الاقتصادية، فألمانيا مجهزة بقاعدة صناعية راسخة، كما أن الشركات الألمانية المتوسطة تحظى بسمعة جيدة في تخصصاتها وتتصف بالريادة على المستوى العالمي، وهي تسهم بالطبع في استقرار ألمانيا».

«هيئة التجارة والاستثمار الألمانية»

(Germany Trade & Invest)

هي وكالة تُعنى بالاقتصاد الخارجي وتسويق ألمانيا كمركز اقتصادي. وتقدم الوكالة الاستشارة للشركات الأجنبية التي تسعى إلى توسيع مشاريعها في السوق الألمانية. كما تزود الشركات الألمانية التي تسعى إلى إقامة مشاريع في الأسواق الأجنبية، بالمعلومات اللازمة في أمور التجارة الخارجية.

قطاع صناعة السيارات .. قلب الاقتصاد الألماني النابض

عندما يدور الحديث عن عالم السيارات، تتبادر إلى ذهن المرء على وجه السرعة، السيارات الألمانية فائقة الأداء، التي تحظى بسمعة عالمية واسعة وتتميز بالقوة والأمان. ومن خلال شهرة مصنّعي السيارات الألمانية التي جابت الآفاق مثل «بي أم دبليو» و«أودي» و«فولكسفاغن» و«دايملر» و«بورشه» و«أوبل»، تتربع ألمانيا على عرش صناعة السيارات عالمياً، وتدر هذه الصناعة عائدات تناهز الربع تريليون يورو سنوياً، وتوظف 770 ألف عامل.

وتعد صناعة السيارات من أكبر الصناعات الألمانية من حيث نطاق دورة المبيعات، ويتم في كل عام إنتاج نحو 6 ملايين سيارة في ألمانيا، إضافة إلى 4.8 مليون سيارة أخرى يتم تصنيعها في مصانع أخرى منتشرة حول العالم. وتمثل صناعة السيارات 42 بالمئة من جميع الشركات الأوروبية لتصنيع المعدات.

مهد صناعة السيارات في العالم

تعتبر ألمانيا موطن صناعة السيارات في العالم، ففي العام 1885، نجح كارل بنز وفيلهلم مايباخ في صنع أول محرك يعمل بالبنزين، والذي كان الهدف منه عمل آلة جر لتحريك السفن والعربات عموماً، إلا أن هذا الاختراع شهد مراحل تطور كثيرة نتج عنها تصنيع أول سيارة كما هي معروفة الآن.

كانت السيارة قبل العام 1914، أي قبل الحرب العالمية الأولى، منتجاً مقتصراً على الأثرياء فقط، إذ كانت السيارة رمزاً للرفاهية ولم تكن تنتج بشكل تجاري. وكانت صناعة السيارات صناعة يدوية بحتة تتم في ورش صغيرة وحسب الطلب. وقد اتسم الإنتاج في حينها بالقلة، ولم يكن مربحاً بتاتاً، إلا أنه ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى في العام 1918، عاد كثير من المحاربين الألمان إلى ألمانيا، وكثير منهم لا يعرف إلا قيادة السيارات الكبيرة (الشاحنات) وإصلاحها. وكما هي الحال مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، فقد تسببت الحرب العالمية الأولى بانهيار قطاع إنتاج السيارات، الأمر الذي تسبب بإغلاق بعض الشركات واختفاء البعض الآخر، ما دفع بالكثيرين إلى محاولة تشكيل اتحادات مع شركات أخرى، لعل أبرزها اتحاد «دايملر - بنز» في العام 1926، والذي أطلق عليه في نهاية التسعينات «اتحاد القرن».

وعندما بدأت القارة الأوروبية تؤمن بأهمية السيارة في المستقبل، وبأنها تمثل صناعة مستقبلية مقبلة بقوة وقابلة للنمو، دخلت الكثير من الشركات الألمانية والأوروبية في هذه الصناعة، مثل شركة «أوبل» التي كانت في حينها تصنع الدراجات، وشركة «شتاير» التي كانت تصنع الأسلحة. كما انضمت كل من «سيمنز» و«أي إي جي» (AEG) الرائدتين في قطاع تصنيع السيارات. كما ظهرت معارض متخصصة ببيع السيارات، وأسس العمال ورش إصلاح خاصة بهم، وكان من نتيجة ذلك أن قفز إنتاج السيارة الخاصة إلى الضعف ولاسيما بين الأعوام 1929 - 1935، بينما زاد إنتاج الشاحنات إلى الثلث فقط في الفترة ذاتها.

ويعول صانعو السيارات الألمان على أسلوب الكفاءة في التكنولوجيا ودقة التصميم، وقد أدى التبادل التكنولوجي الذي تمثل بالاستيراد والتصدير ومنح تصاريح الإنتاج إلى تدويل صناعة السيارات. كما قاد التنافس وتزايد إقبال المستهلكين على شراتها إلى الإسراع في إجراء بحوث علمية أدت إلى تطوير وتحسين عملية الإنتاج. وقاد ذلك في العام 1909 إلى إنشاء أول معهد لأبحاث السيارات في العالم، وذلك في كلية التكنولوجيا بجامعة برلين، تبعه إنشاء معهد درايسدن في العام 1918، ومعهد آخن في العام 1923، وكارلسروهه في العام 1924، وهانوفر في العام 1928. وبذلك أنهت هذه المعاهد العلمية مرحلة التجريب والهواية، وجعلت من صناعة السيارات صناعة تستند إلى الهندسة والعلم المنظم.

عصب الصادرات الأساسي

وأجمع المؤرخون على ارتباط صناعة السيارات في ألمانيا ارتباطاً وثيقاً بالمعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت رمزاً للنجاح وعودة الروح في ألمانيا. وفي يومنا هذا، تشكل صناعة السيارات العصب الأساس في الصادرات الألمانية، إذ تساهم الصناعة في الصادرات الألمانية بمقدار 87 بالمئة (العام 2006).

تدر صناعة السيارات الألمانية عائدات تناهز الربع تريليون يورو سنويا

«الرؤية الاقتصادية»

ويعرف عن الألمان حبهم وولعهم بالسيارات التي أضحت من ضروريات الحياة اليومية، وقد أسهم إلغاء قانون تحديد السرعة على بعض الطرقات الألمانية السريعة في ازدياد حب الألمان للسيارة الخاصة، التي كانت تعبر عن الاستقلالية والفردية، لتتحول السيارة إلى معبودة الجماهير. وتسارعت الأحداث في تلاحقها وسط ذهول العالم وليس الأوروبيين وحدهم عندما وصل عدد السيارات الخاصة فقط في العام 1952 إلى 1.5 مليون سيارة، وارتفع العدد في السنوات الـ10 التي صاحبت المعجزة الاقتصادية من 12.7 سيارة لكل 1000 شخص في ألمانيا إلى 81.2 سيارة. أما في العام 1955 فقط احتفل الألمان بخروج سيارة «فولكسفاغن» رقم مليون من المصنع. وفي ستينات القرن الماضي وصل عدد السيارات الخاصة في ألمانيا إلى 8 ملايين سيارة، وبهذا أصبحت السيارة منتجاً عاماً في متناول الجميع، وتجسيداً لهذه الفكرة عادت «فولكسفاغن» وسجلت رقماً قياسياً جديداً بإنتاجها السيارة رقم 10ملايين، أي أنها أنتجت في السنوات الـ10 من 1955 إلى 1965 عشرة أضعاف ما أنتجته في تاريخها. وبعد ذلك بخمسة أعوام وصل عدد العاملين في ألمانيا في صناعة السيارات إلى 718 ألف عامل، وبذلك أصبحت السيارة هي العامل الأول في عودة الازدهار الاقتصادي إلى ألمانيا. ويدل على تلك الحقيقة أن نسبة النمو في قطاع صناعة السيارات قفز من العام 1950 إلى العام 1960 إلى ثلاثة أضعاف النمو في كل قطاعات الصناعة الأخرى في ألمانيا. وأخيراً في العام 1970 استطاع الألمان تصدير أكثر من نصف إنتاجهم من السيارات (55.2 بالمئة) إلى الخارج.

قطاع يستعيد عافيته

وعلى الرغم من التأثيرات الكبيرة التي طالت قطاعات السيارات في مختلف دول العالم بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فقد ذكر تقرير لصحيفة (هاندلسبلات) صدر مؤخراً (مارس 2010) أن احتياطي السيولة النقدية لشركات «فولكسفاغن» و«دايملر» و«بي إم دبليو» ازداد خلال العام الماضي بنحو 20 مليار يورو ليصل إجمالي الاحتياطي المتاح حالياً إلى 50 مليار يورو، ما يشير إلى أن شركات صناعة السيارات الألمانية أصبحت مستعدة مالياً لتحمل أي أعباء مستقبلية خلال السنوات المقبلة، وذلك رغم الأزمة العنيفة التي أصابت قطاع صناعة السيارات خلال العام الماضي، ما سيسمح للشركات الألمانية بإنفاق هذه المبالغ على الاستثمارات المستقبلية للحفاظ على ريادتها عالمياً في مجال صناعة السيارات وتعزيز قدراتها التنافسية، خصوصاً في مجال السيارات الكهربائية والهيبرد.

وقد قررت مجموعة «فولكسفاغن» إنفاق 26.6 مليار يورو خلال السنوات الثلاث المقبلة على عمليات التطوير، من بينها 19.9 مليار يورو لتحديث وتوسيع قاعدة الإنتاج. أما مجموعة «دايملر»، المالكة للعلامات التجارية «مرسيدس» و«مايباخ» و«سمارت»، فقد قررت استثمار 8.1 مليار يورو حتى العام 2011.

سيارات صديقة للبيئة

ويبدو أن مسائل الحفاظ على البيئة والالتزام تجاهها، ليست مقتصرة فقط على المواطن الألماني العادي، بل إن قطاع السيارات في ألمانيا يولي اهتماماً كبيراً لإنتاج سيارات صديقة للبيئة، حيث تشير أخر الإحصاءات الصادرة عن المكتب الاتحادي للسيارات إلى أن الموديلات الألمانية تحتل المراكز الأولى من حيث التقنيات الحديثة الرؤفة بالبيئة، إذ تميزت الموديلات الألمانية التي طرحت في الأشهر الأخيرة بانخفاض انبعاث ثاني أوكسيد الكربون مقارنة بالموديلات الأجنبية، وبالتالي احتلت المراتب الأولى في ما يتعلق بقلة الانبعاثات الضارة بالبيئة. وبهذا تمهد الشركات الألمانية الطريق لسيارات المستقبل في مجال التقنيات المتطورة والرؤوفة بالبيئة. وقد أكد ذلك معرض «فرانكفورت الدولي للسيارات» في أواخر العام الماضي. ويعد هذا المعرض من أهم معارض السيارات في العالم، إذ تشارك فيه 62 شركة لصناعة السيارات. وركز المعرض على استعراض موديلات تقتصد في الوقود وتتميز بتقنيات صديقة للبيئة، فللمرة الأولى يتم عرض 82 موديلاً اقتصادياً جديداً، من بينها 42 موديلاً ألمانياً جديداً مثل طراز (X6) الهيجين الذي طرحته شركة «بي إم دبليو» أو طراز (A3) من شركة «أودي» أو طراز «إف تسيل» الذي طرحته «مرسيدس» لسياراتها من فئة (B).

من ناحية أخرى تحتل السيارات الألمانية مراكز الصدارة في كل الفئات في ما يتعلق بالاعتماد عليها، فضمن فئة السيارات الصغيرة، حلت سيارة «ميني» من إنتاج شركة «بي أم دبليو» في الصدارة، تليها سيارة «أودي A2». وفي الفئة المتوسطة كانت الأفضلية لسيارتي «مرسيدس» من الفئة (C)، و«بي أم دبليو» الفئة الثالثة و«أودي A4». أما في فئات السيارات الفاخرة فتعد «أودي A6» هي الأفضل، تليها «مرسيدس E» و«بي أم دبليو» الفئة الخامسة. ومن بين السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات، تفوقت سيارات «بي إم دبليو X3» و«مرسيدس ML» على سيارة «تويوتا راف 4». وتأتي هذه النتيجة استمراراً لاتجاه الذي ساد في السنوات الأخيرة نحو شراء السيارات الألمانية بعد أن أصبحت أكثر سيارات يمكن الاعتماد عليها، كما تشير إلى أن شركات السيارات اليابانية كانت الشركات الأكثر اعتماداً في الماضي. والجدير بالذكر أن هذه الإحصاءات أعدت على ضوء الأعطال التي تعرضت لها السيارات والتي بلغ إجماليها 1.95 مليون عطل تم تسجيلها في ألمانيا خلال العام الماضي. وأرجع قرابة نصف مليون عطل إلى عيوب في البطاريات.

«بي أم دبليو» فخر الصناعة الألمانية

وما دمنا نتحدث عن عالم السيارات الألمانية، فلا بد من الوقوف في ولاية بافاريا عند شركة «بي أم دبليو» صاحبة الباع الطويل في مجال صناعة السيارات، إذ تعرف «بي أم دبليو» بهذا الاسم منذ العام 1917 وتعد سياراتها من أفضل السيارات في العالم ومن أكثرها رواجاً في أوروبا والشرق الأوسط، فهي تجمع بين الرفاهية وإتقان الصنع والعراقة الألمانية المعهودة التي واكبت تطور السيارات منذ نشأتها، إضافة إلى شغف شركة «بي أم دبليو» بتلبية رغبات عملائها من خلال جمال المظهر والتقنية الحديثة ومتانة التصميم.

أخر الصيحات التي أطلقتها «بي أم دبليو» كانت سياراتها الجديدة من طراز «سيدان» من الفئة الخامسة الأكثر مبيعاً في الشرق الأوسط، فهي تعد خلاصة جمال التصميم وأعلى درجات متعة القيادة من بين قريناتها من سيارات الفئة المتوسطة، إذ تتمتع «سيدان» بمظهر رياضي وأنيق وقيادة ديناميكية لا مثيل لها، ناهيك عن الكفاءة العالية المجتمعة مع الراحة وميزات السلامة.

وحسب شركة «بي أم دبليو»، فإن جيلها السادس يعكس أعلى المستويات العالمية المعهودة في صناعة السيارات الفارهة من حيث التطوير، فضلاً عن التصميم الخارجي والداخلي الأخاذ وأناقة المظهر ورشاقته، الذي يبدو كمظهر سيارة «كوبيه» رياضية. عموماً جمال هذه السيارة جلي لا يخفى عن النظر، فهي مصممة بنسب مدروسة بدقة، لكن على الرغم من ذلك كله بقيت السيارة الجديدة محتفظة بشكل سيارات «بي أم دبليو» التقليدي اللافت للنظر. كما تبرز هذه السيارة تناغماً تاماً بين حداثة روح العصر وجودة الأداء رفيع المستوى، لتثبت من جديد أنها سيارة تركز على متعة القيادة، خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بالمسافات الطويلة.

أما التكنولوجيا العصرية فقد ارتبطت بشركة «بي أم دبليو» ارتباطاً وثيقاً، فهي كانت دائماً تفاجئ عشاقها بأخر الابتكارات العلمية التي تزود بها سياراتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، المصابيح الأمامية في سياراتها من الفئة الخامسة ذات نظام الإضاءة الذكي الذي يسمح بتعديل توزيع شدة إضاءة هذه المصابيح آلياً بحسب السرعات المختلفة التي تتخذها السيارة سواء داخل المدينة أو على الطرق السريعة. وأثناء القيادة داخل المدن، على سرعة أقل من 50 كيلومتر/الساعة، تعطي المصابيح الأمامية للسيارة بحسب النظام الجديد إضاءة واسعة الطيف حتى يتسنى للسائق التعرف بشكل أكبر على الأشياء الموجودة على الجانب الأيسر من الطريق.

ولا يقتصر هذا التطور على ذلك، بل أعطى السائق فرصة مشاهدة الأشياء على مدى أبعد عند قيادة السيارة على الطريق السريعة. وعندما يتم تشغيل المصابيح الخاصة بالإضاءة في أوقات الضباب، تصبح الإضاءة أكثر اتساعاً في مجالها، وتصبح شدتها أقوى على المدى القريب. كما يمكن تعديل اتجاه الإضاءة بالتوافق مع المنعطفات، إلى جانب ربط النظام بين المصابيح وعجلة القيادة وسرعة السيارة. وتمثل السيارة متوسطة الحجم الجديدة التي تمثل الجيل الخامس من طراز «بي أم دبليو»، ليكون هذا الطراز مقياس النجاح ومستوى الجودة لفخامة السيارات. ويمكن تزويد هذه السيارة بنظام الرؤية الليلية الذي يرصد جميع الأشياء التي تنبعث منها حرارة سواء كانت لبشر أو لكائنات حية على مدى يصل إلى 300 متر. وتنطبع صور هذه الأشياء على شاشة العرض الخاصة بنظام الملاحة داخل السيارة.

كما تعنى شركة «بي أم دبليو» بأن تكون حاضرة في جميع الأسواق العالمية، ومن هنا كان لزاماً أن تقصد سوق منطقة الشرق الأوسط التي ترحب دائماً بسيارات هذه الشركة الفارهة، فقد باعت «بي أم دبليو» في النصف الأول من العام 2009 ما مجموعه 7165 سيارة إلى أسواق الشرق الأوسط.

ويذهب جيمس كريشتون، مدير قسم المبيعات والتسويق في مجموعة «بي أم دبليو» فرع منطقة الشرق الأوسط الذي يتخذ من دولة الإمارات مقراً له، إلى مكانة مجموعة «بي أم دبليو» باعتبارها مجموعة رائدة في السوق، ومعروفة بالابتكار والتفاني من أجل تحسين الأداء والكفاءة، لاسيما مع ما تلعبه شركة «بي أم دبليو» من دور قيادي في قطاع صناعة السيارات، إذ توجهه نحو مستقبل أكثر استدامة من خلال استراتيجية الشركة الرامية إلى التخفيف من استهلاك الوقود وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون.

ويوضح كريشتون أن نماذج الشركة ذات المحركات الهجينة ستكون متوفرة في أسواق منطقة الشرق الأوسط في العام الجاري. كما يؤكد على التزام مجموعة «بي أم دبليو» بمنطقة الشرق الأوسط، ويضيف «لانزال شركة قوية ذات أسس متينة، وهذه الميزات ستمكننا من الصمود في الفترات المضطربة لكي نواصل الاستثمار في مستقبلنا».

شتوتغارت وعام السيارات 2011

إن البصمة الألمانية واضحة كل الوضوح على قطاع السيارات، فهي كانت حاضرة منذ نشأة هذا القطاع في العام 1886 عندما اخترع غوتليب دايملر وكارل بنز أول سيارة في العالم. ومن الجدير بالذكر أن العام المقبل يصادف الذكرى 125 لهذه المناسبة، ما دفع ولاية بادن فورتنبيرغ وعاصمتها شتوتغارت أن تعلن أنها ستحتفل بالعام 2011 على أنه عام السيارات. وفي هذه المناسبة خصص معرض شتوتغارت مساحة تزيد على 100 ألف متر مربع لعرض قرابة 2500 سيارة مخضرمة ضمن إطار معرض «السيارات الكلاسيكية المخضرمة»، الذي تجول إلى واحد من أكبر المعارض التي تُعنى بالسيارات المخضرمة في العالم ويجذب سنوياً عشرات الآف الزوار.

وسيتزامن هذا المعرض مع افتتاح صيف ولاية بادن فورتنبيرغ في شتوتغارت، على اعتبارها مهد السيارات، وذلك بالتعريف بتاريخ المركبات منذ نشأتها على يد دايملر وبنز مروراً بالقرن الجاري ووصولاً إلى الرؤى المستقبلية، ضمن برنامج متنوع يناسب كل الأعمار والأذواق.

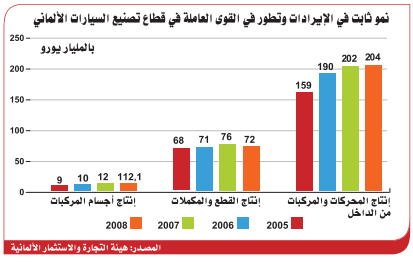

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

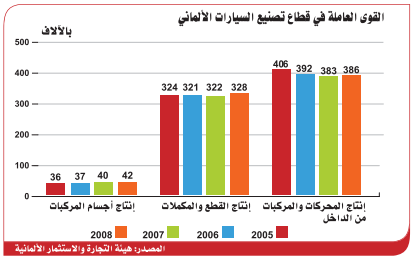

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

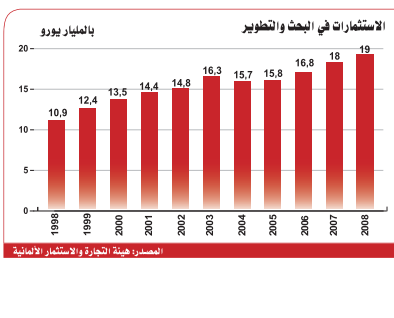

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

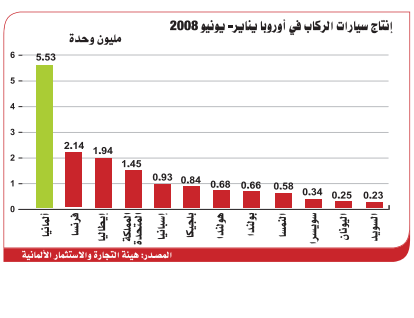

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

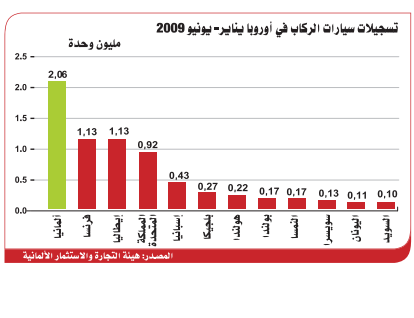

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

ألمانيا رائدة عالمياً والإمارات عربياً

شريكان قويان يتقاسمان المركز الأول في مجال الطاقة المتجددة

تعتبر ألمانيا واحدة من أقدم الدول الصناعية في العالم. ويصف الخبراء سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بـ«المعجزة الاقتصادية»، فقد تربعت ألمانيا على المركز الثالث العام 1950 في قائمة الدول الصناعية لتصبح واحدة من أهم الدول الصناعية في العالم. وبعدها أدرك السياسيون العبء المتزايد على البيئة من خلال زيادة التصنيع وعدد السكان. وفي العام 1961 بدأت الحكومة بتنظيم جمع القمامة والمواد القابلة للتدوير. وبعد عشر سنوات أصدرت قانوناً لإزالة النفايات. ولم يكتف السياسيون بإزالة النفايات، بل أرادوا تجنبها، ما جعل هذه المهمة من اختصاص الدولة رسمياً بهدف إعادة تدوير النفايات. وكانت النتيجة تخفيض كمية النفايات (30 مليون طن) التي ينتجها 81 مليون مواطن ألماني، من خلال التدوير لاختصار مليون طن منها.

الوعي البيئي

ومن المعروف عن الألمان أنهم مشهورون عالمياً في سياسة فصل القمامة. فالمواطن الألماني يفصل القمامة باهتمام بالغ، إذ إنه يجمع الورق المستخدم في حاوية مخصصة لذلك، ويفصل العبوات الزجاجية حسب لونها، وكذلك البلاستيك حسب نوعه، إن كان سيعاد استخدامه، أم إعادة تدويره. ويوجد لجميع أنواع القمامة حاويات مختلفة، ومميزة بألوانها. فنظام الحاويات مبتكر لكنه ليس حاسماً لتحقيق النجاح. ويفصل أغلبية الألمان نفاياتهم بدقة، من أجل رميها بعد ذلك في الحاويات المخصصة. وفي الوقت الذي لا يدرك فيه مواطنو دول كثيرة قيمة الاهتمام بالبيئة، فإن مسألة التفكير بالبيئة تعتبر جزءاً من الثقافة الألمانية.

ولكن إعادة تدوير المعلبات ليست الميزة الوحيدة التي تتمتع بها ألمانيا من أجل حماية البيئة، فمنذ منتصف تسعينات القرن المنصرم تعتبر ألمانيا رائدة في مجال الطاقة المتجددة. فالسياسيون الألمان وجهوا من الحاجة فضيلة، فألمانيا تمتلك جزءاً بسيطاً من المواد الطبيعية الخام مثل البترول والفحم والغاز. وهذا الوضع أدى إلى اعتماد الدولة على استيراد ما نسبته 65 – 100 % من مواد إنتاج الطاقة. ومن أجل تحرير نفسها من الدول المصدرة، بدأت ألمانيا وبشكل قوي بالاستثمار في الأبحاث وتطوير الطاقة المتجددة. واليوم تنتج ألمانيا حوالي 10 % من الطاقة المستهلكة فيها عن طريق طاقة الرياح والشمس. وتطمح بزيادة ذلك إلى 25 % حتى العام 2020، بينما وصل طموح الدكتور نوربرت روتغن وزير البيئة، إلى أبعد من ذلك، بأن تعتمد ألمانيا على إنتاج طاقتها 100 % من الطاقة المتجددة حتى العام 2050. وهنا يلعب المواطنون دوراً مهماً، فعدد المواطنين الذين يعتمدون على ما يعرف بالكهرباء الخضراء، في تزايد مستمر، ويعارضون بشدة إنتاجها من الطاقة النووية. أي أن الوعي البيئي عملية متكاملة، فالسياسيون مدركون لمسؤوليتهم تجاه البيئة ويدعمون توجههم من خلال القوانين السياسية الخضراء، ويعتبر المواطنون أنفسهم بمثابة السلطة التنفيذية التي تطبق طموحاتهم.

عاصمة أوروبا الخضراء

وتعتبر هامبورغ مثالاً حياً في ألمانيا على الوعي البيئي، فقد حازت المدينة على لقب «عاصمة أوروبا الخضراء 2011». إذ لا توجد أية مدينة أوروبية أخرى حافظت على النمو الاقتصادي مع حفاظها على البيئة بشكل فعال مثلها. وتريد هامبورغ إثبات أن النمو الاقتصادي وحماية البيئة وجهان لعملة واحدة، حسبما يقول عمدة هامبورغ «أوله فن بويست».

من جهتها تقول «كيرستن ستاب»، مديرة مكتب تمثيل مدينة هامبورغ في الإمارات، إن لقب (مدينة أوروبا البيئية للعام 2011) شرف كبير للانجاز الذي حققه هامبورغ في مجال حماية البيئة. ويمكن أن يوفر ذلك فرص عمل وضماناً أكيداً لزيادة التصدير مستقبلاً. فمازال تصدير منشآت توليد الطاقة عن طريق الهواء والماء رائداً. وتعد صناعة الخلايا الشمسية هي الصناعة الرائدة في هذه الأيام، فاللطاقة الشمسية مستقبل زاهر في ألمانيا، حسبما يؤكد نوربرت روتغن، إذ وسعت الحكومة في مارس قانون الطاقة المتجددة الصادر العام 2004 وزادت من الابتكارات في هذا القطاع. وهناك تقليد لهذه الممارسة في الخارج، الأمر الذي يشجع الخبراء لزيادة العمل. كما أن هناك مستقبلاً واعداً لاستيراد التكنولوجيا الكهروضوئية من قبل دول الخليج، فالإماراتيون يستثمرون من عائدات النفط في الطاقة المتجددة، لتسليح أنفسهم مستقبلاً لمرحلة ما بعد البترول. وأدركوا أن موقعهم الجغرافي والظروف الملائمة تؤمن لهم مستقبلاً في نمو التكنولوجيا المستقبلية والناجمة عن الطاقة الشمسية.

مشاريع رائدة

وتمتلك الإمارات تطوراً مماثلاً لما هو عليه الحال في ألمانيا. فقد ازداد وبشكل كبير في الفترة الأخيرة النمو الصناعي وكذلك عدد السكان. ويعتبر الاقتصاد المزدهر مركزاً لرجال الأعمال، الأمر الذي زاد من عدد المهاجرين في الآونة الأخيرة. وكما هو الحال في ألمانيا، فإن الإمارات تقف أمام تحديات بيئية. ولكنها تعتبر رائدة فيما يتعلق بمجال الطاقة المتجددة في المنطقة العربية. فقد وضعت الحكومة الفيدرالية هذا العام شروطاً تتوافق وحماية البيئة في قوانين البناء التي تنص وبشكل واضح على نسبة الزجاج في المباني، من أجل تجنب إهدار الطاقة. وفي سياق متصل ومن أجل ضمان تبادل الخبراء عالمياً، نظمت الدولة العديد من المؤتمرات والمعارض حول موضوع حماية البيئة. فقد انعقدت «القمة العالمية لطاقة المستقبل» الثانية هذا العام في أبوظبي، لتكون من أهم معارض البيئة.

لكن المشروع الرائد في الإمارات يتمثل بمدينة «مصدر» الخضراء. وتمثلت فكرة مصدر الناجحة بجلب أفضل الشركاء العالميين، حسبما أشار د. سلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مبادرة مصدر). ولذا اهتم الإماراتيون بجلب خبراء ألمان للمشروع نظراً لأهميته. وتمول «مصدر» شركة تكنولوجيا متطورة في ولاية تورينغن الألمانية، من أجل تطوير صفائح رقيقة لتكنولوجيا الطاقة الشمسية. واستثمرت الدولة 140 مليار يورو في المشروع، مع العلم أن عملية الإنتاج قد انطلقت بالفعل. كما أن هناك مستقبلاً واعداً لاستيراد التكنولوجيا الكهروضوئية من قبل دول الخليج، فالإماراتيون يستثمرون من عائدات النفط في الجامعات ومراكز البحث والتطوير مبادرة مصدر لتطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية. وتشارك جامعة لخن بشكل مميز في مبادرة مصدر. ويعتبر ذكاء الحكومة الإماراتية من خلال ربط رأس المال والظروف الجوية المثالية مع المعرفة الألمانية أفضل طريق للنجاح من أجل توفير مستقبل صديق للبيئة.

وتورينغن ومدينة «مصدر» ليستا التكافل الوحيد في شركة التكنولوجيا المتطورة. فقد أعلن سفمار غابرييل وزير البيئة السابق، في العام الماضي، أن «وكالة الطاقة المتجددة» (IRENA) ستتخذ من مدينة «مصدر» في أبوظبي مقراً لها. وستتنسق المنظمة التابعة للأمم المتحدة التي تأسست في ألمانيا مركز ابتكار وتكنولوجيا في مدينة بون. ومن هنا تبقى ألمانيا والإمارات مرتبطتين مستقبلاً في مجال الطاقة المتجددة.

استهلاك الطاقة

ولم تكن الإمارات الوجيدة التي اكتشفت ألمانيا للتعاون معها، إذ لم يأت اختيار الأولى للثانية بمحض الصدفة، فالشركات الألمانية حاضرة في منطقة الخليج منذ سنوات وتمكنت من إثبات ذاتها في مجال الطاقة المتجددة. وشركة «تيكيم» هي واحدة من الشركات التي تتخذ من دبي مركزاً لأحد فروعها منذ العام 2007، وتعتبر هذه الشركة واحدة من الشركات الألمانية الرائدة في مجال خدمات الطاقة.

إن«تيكيم» هي واحدة من الشركات الألمانية التي تتخذ من دبي مركزاً لأحد فروعها منذ العام 2007، وتعتبر من الشركات الرائدة في مجال خدمات الطاقة. وتتخصص «تيكيم» في الإمارات في ضبط استهلاك الطاقة المستخدمة بشكل كبير في أجهزة التكييف، خصوصاً أن 50 بالمئة من استهلاك الطاقة في الإمارات يستخدم في أجهزة التبريد.

والإمارات لا تعاني من استهلاك أجهزة التكييف فحسب، خصوصاً أن الواجهات الزجاجية في الأبنية تزيد من استهلاك الطاقة، فمدينتا دبي وأبوظبي متميزتان بأبواب أبنيتها الزجاجية، لتكون ميزة منفردة في هاتين المدينتين، فهي تُجمل منظر البناية وترفع من قيمتها لتبدو في مستوى راق. ويبحث هانز ألتمان، المدير الإقليمي لشركة «تيكيم» في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآن مع فريقه عن حلول لا تكون على حساب راحة العميل واهتمامه بالتصميم، والتي ستظل في الوقت ذاته من الآثار السلبية للبيئة. لكن الإمارات تهتم منذ فترة بمعايير البيئة الجديدة في البناء أو ما يُعرف «بقانون البناية الخضراء» أو «الاستدامة».

ويضيف ألتمان إنه ومع توسع الاستثمارات في الإمارات، فإن الطلب على توفير الطاقة يزداد عاماً بعد عام، وتصل نسبة الزيادة في الطلب من 6.5 إلى 7 % سنوياً. ومن هنا «لا بد من اتخاذ إجراءات واضحة في سياسة توفير الطاقة وقياسات الاستهلاك من أجل السيطرة على هذه الزيادة المتزايدة»، مؤكداً أن «تيكيم» مختصة في د الإمارات بتقديم قرارات دقيقة لمعدلات استهلاك الطاقة المستخدمة في التبريد ولأجهزة التكييف. وأثبتت الدراسات أنه يمكن تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة تصل إلى 30 بالمئة في الأبنية التي ركبت فيها أجهزة وعدادات القياس مع بداية البناء.

تضاريس مناسبة

وتتوفر في منطقة الخليج الإمكانات التي تساعد على استخدام الطاقة المتجددة. ويبدو هنا وبشكل واضح أن استخدام الخلايا الشمسية ستكون عبارة عن مصدر للربح بطريقة يصعب تخيلها. فأشعة الشمس تفوق بكميات كبيرة ما هو عليها الحال في ألمانيا مثلاً. ويمكن بالدعم القانوني الاحتفاظ بالدور الريادي في هذه التكنولوجيا، كما إن لطاقة الرياح ظروفاً مناسبة، خصوصاً أن التضاريس الجغرافية تساعد على ذلك. ويمكن أيضاً وبفضل حرارة جوف الأرض الثابتة الاستفادة منها في التبريد، وهذا يشبه الحرارة الجوفية في ألمانيا، حسبما يؤكده الخبير بيرنهارد لايدنغر من شركة بليونم الذي يضيف «إن برنامج مشروع (ديزرتك) مثلاً يحتوي على ما هو أبعد من التعاون في الإمارات كمصدر للطاقة، وألمانيا كمستهلك لها. وسيتم تركيب شبكة ضخمة لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمالي إفريقيا التي ستستخدم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والخلايا الشمسية والكتلة الحيوية وطاقة المياه. وسيتم تصدير الطاقة في الصيف من إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا. والهدف منها ضمان زيادة الطاقة في أوروبا والشرق الأوسط، وضمان مياه الشرب في الشرق الأوسط واتخاذ تدابير للحد من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون وكذلك تطوير التكنولوجيا في البلدان المشاركة».

ويؤكد أن «الشركات الألمانية رائدة في مجال الطاقة المتجددة، فهي تملك حتى الآن الخبرة الأكبر في المنشآت القائمة والعاملة. هذا بالإضافة إلى إدارة المشاريع التي هي من صلب اختصاص هذه الشركات، الأمر الذي يشكل ضماناً للالتزام بالمواعيد وضبط التكاليف. مع العلم أن الشركات منفتحة على الاستثمارات الأجنبية. ويمكن مثلاً حسب قيمة رأس المال تملّك الشركة الألمانية والية التنفيذ. فمثلاً شركة (مصدر) لصناعة الخلايا الكهروضوئية في إيرفورت هي عبارة عن شركة ألمانية خالصة وفي الوقت نفسه شركة إماراتية 100 % تابعة لشركة (أبوظبي لطاقة المستقبل). وأول مصنع إنتاج شيد في تورينغن، وسيتم تشييد الثاني بشكل مطابق في منطقة الطويلة».

الطاقة الشمسية

ومن الملاحظ أن أبوظبي تشهد نمواً غير منقطع في مجال البناء، فورش البناء منتشرة في جميع أنحاء المدينة، وأكبر هذه الورش هو مركز المعارض الدولي في الإمارات (مركز معارض أبوظبي). ومع ما تمثله مسائل حماية البيئة من أولوية خاصة في الإمارات، فإن ذلك يستوجب أن تكون مشاريع من هذا القبيل صديقة للبيئة ومجهزة بطاقة متجددة لتكون «أبنية خضراء». ولذا قرر القائمون على هذا المشروع تزويده بمحطة للطاقة الشمسية لتسخين المياه. ونظراً لكون الجودة الألمانية رائدة في هذا المجال، فقد تم جلب شركة «فولف» للمشاركة في هذا المشروع لوضع ألواح مسطحة عالية الجودة «F3-1»، وقدمت «فولف» أعمال التخطيط لمحطة الطاقة الشمسية والمخزن العازل ومحطة تسخين مياه الشرب ومراقبات التقنية وأجهزة تثبيت مجمع الطاقة.

وتعمل محطة الطاقة الشمسية على تسخين 40 ألف لتر من الماء يومياً إلى 70 درجة مئوية. ويتم تزويد 410 غرف مزدوجة إضافة إلى مطعمين ومطبخ للفندق ومسبح. وتوجد محطة التوليد على سطح المبنى المكون من تسعة طوابق ومرآب، وتتكون من 560 خلية، موزعة على مساحة 1120 متراً مربعاً وتولد طاقة تصل إلى 900 كيلو واط.

ومن أجل تخزين الطاقة أثناء الليل أو الأيام التي تندر فيها أشعة الشمس، نصبت 20 خزاناً عازلاً تتسع 20 ألف ليتر. وتم تطوير هذه الخزانات من قسم التخطيط في شركة «فولف» بالإضافة إلى أنه قد تم تزويدها بأنابيب محصنة بطبقات موصلة وصفائح معدنية. يذكر أن التحكم بكامل المحطة يتم من خلال نظام رقابة للأبنية. كما يمكن مراقبة المحطة وتسجيل قيم القياس والتوازن عبر طريق الإنترنت ومن أي مكان في العالم. يضاف إلى ذلك إمكانية معرفة الخلل بسرعة وإصلاحه في وقت قصير. وبالتالي فإن أمان المحطة مضمون بشكل كبير.

مشاريع في الأفق

وبعد الانتهاء من مشروع محطة الطاقة الشمسية في 1 أغسطس من العام 2009 من قبل شركة «فولف» وشريكتها مجموعة «REA Group»، أصبحت هذه المحطة أكبر محطة للطاقة الشمسية في الإمارات. وتعمل هيئة التخطيط التابعة للدولة في أبوظبي على التخطيط لمشاريع بناء مثل الفنادق والمباني الصناعية وأحياء الفلل والمساكن، وتريد إعطاء مهمة إنشاء محطات توليد الطاقة لتسخين مياه الشرب وكذلك الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة المستخدمة في التبريد إلى شركة «فولف» وشركائها. وفي هذا الإطار، هناك طلبات من إمارات ودول مختلفة مثل البحرين ودبي وقطر وعمان والسعودية والكويت.

هامبورغ عاصمة أوروبا الخضراء 2011

«الرؤية الاقتصادية»

> «أرينا».. ارتباط مستقبلي بين البلدين في قطاع الطاقة المتجددة

الاستشاري التابع لمدينة هامبورغ، كلاً من غرفة تجارة وصناعة هامبورغ، ودوائر الاقتصاد والعمل، وهيئة دعم الاقتصاد في هامبورغ وهيئة السياحة القابضة في المدينة.

ومع تعافي المدينة من ضغط الاستيراد، فإنها تحولت إلى مصدر للطاقة، حيث دخل موازنة الدولة 12 مليار يورو نتيجة تصدير الطاقة العام 2008. وبالتالي فإن طاقة الشمس والرياح والحرارة بدأت تدر دخلاً على المدينة. وفي الوقت الذي تجني فيه حكومة هامبورغ الأرباح، فإنها توفر على الدولة من خلال الإنتاج الذاتي للطاقة قرابة 7.8 مليون يورو في العام 2008 من استيراد الطاقة. الأمر الذي يعني ربحاً مزدوجاً.

الطاقة المتجددة

ولكي لا تخسر ألمانيا مركزها في تصدر السوق، فإنها تستثمر وبشكل قوي في منشآت جديدة. فقد استثمرت 13 مليار يورو عام 2008 في القطاع. حتى إن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تمنع ألمانيا من الاستثمار في ابتكار الطاقة المتجددة، فقد قررت شركة «جنرال إلكتريك» مؤخراً تشغيل حوالي 100 شخص في هافن سيتي واستثمار ما يقرب 100 مليون يورو في مركز جديد لتكنولوجيا طاقة الرياح، الأمر الذي يعد علامة بارزة إضافية. ومن ناحية أخرى فإن شركات هامبورغ أدركت وبشكل مبكر «توجهات العصر وكذلك الفرص المتاحة لحماية البيئة وتغير المناخ» حسبما تقول ستاب.

وفي الوقت الذي اضطرت فيه بعض القطاعات لتسريح عدد من الموظفين، كان الحال مختلفاً في قطاع البيئة، فقد تضاعف عدد العاملين في هذا القطاع في السنوات الست الماضية، فقبل خمس سنوات كان عدد العاملين في قطاع الطاقة المتجددة 160.500 موظف، بينما يعمل الآن 280 ألف شخص. وفي الإطار نفسه تعمل 500 شركة متوسطة الحجم، لا يتجاوز عدد موظفي كل منها 50 شخصاً في مجال صناعة التكنولوجيا الحيوية. وتعتبر هذه الشركات الصغيرة ابتكارية بشكل مميز وتتعاون مع معاهد أبحاث لتشكل بذلك العمود الفقري للاقتصاد المحلي. وفي هذا الإطار يشير الدكتور بيتر غوبفريش، مدير غرفة التجارة الألمانية - الإماراتية في دبي، إلى أن «أهم خصائص الاقتصاد الألماني، وأكثرها ثقلاً يتمثل بالشركات متوسطة الحجم، والتي تُدر حوالي 95 % من إجمالي الدخل المحلي. فهي من حيث الابتكار والمرونة والجودة، وصلت إلى مقاييس عالمية. وتضم هذه الشركات متوسطة الحجم «أبطالاً مجهولين» يبين ظهرانيها، أي وجود شركات تعتبر رائدة، بل هي الأولى في تخصصاتها التقنية على المستوى العالمي».

يذكر أن غرفة التجارة والصناعة تقدم مجموعة خدمات واسعة فيما يتعلق «بتطوير الأعمال» والخدمة مثل معلومات التسويق وإرشاد التسويق والبحث عن الشريك التجاري المناسب ومعلومات قانونية للترخيص وقوانين الشركات، وكذلك البحث عن العاملين المناسبين وأسئلة حول التسويق وما إلى ذلك.

أما ديتمار شوتس، رئيس المكتب الاتحادي لهيئة الطاقة المتجددة الألمانية فيؤكد أن توسيع المنشآت يعتبر ميزة إيجابية للاقتصاد. وإذا امتلكت الحكومة الألمانية الجرأة باعتماد الطاقة المتجددة في التدفئة والمواصلات، فيمكن أن يوفر ذلك فرص عمل وضماناً أكيداً لزيادة التصدير مستقبلاً. فمازال تصدير منشآت توليد الطاقة عن طريق الهواء والماء رائداً. وتعد صناعة الخلايا الشمسية هي الصناعة الرائدة في هذه الأيام، فاللطاقة الشمسية مستقبل زاهر في ألمانيا، حسبما يؤكد نوربرت روتغن، إذ وسعت الحكومة في مارس قانون الطاقة المتجددة الصادر العام 2004 وزادت من الابتكارات في هذا القطاع. وهناك تقليد لهذه الممارسة في الخارج، الأمر الذي يشجع الخبراء لزيادة العمل. كما أن هناك مستقبلاً واعداً لاستيراد التكنولوجيا الكهروضوئية من قبل دول الخليج، فالإماراتيون يستثمرون من عائدات النفط في

> التفكير في أهمية البيئة جزء من الثقافة الألمانية في ظل غيابها عن إدراك بعض الدول

تستخدم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والخلايا الشمسية والكتلة الحيوية وطاقة المياه. وسيتم تصدير الطاقة في الصيف من إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا. والهدف منها ضمان زيادة الطاقة في أوروبا والشرق الأوسط، وضمان مياه الشرب في الشرق الأوسط واتخاذ تدابير للحد من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون وكذلك تطوير التكنولوجيا في البلدان المشاركة».

ويؤكد أن «الشركات الألمانية رائدة في مجال الطاقة المتجددة، فهي تملك حتى الآن الخبرة الأكبر في المنشآت القائمة والعاملة. هذا بالإضافة إلى إدارة المشاريع التي هي من صلب اختصاص هذه الشركات، الأمر الذي يشكل ضماناً للالتزام بالمواعيد وضبط التكاليف. مع العلم أن الشركات منفتحة على الاستثمارات الأجنبية. ويمكن مثلاً حسب قيمة رأس المال تملّك الشركة الألمانية والية التنفيذ. فمثلاً شركة (مصدر) لصناعة الخلايا الكهروضوئية في إيرفورت هي عبارة عن شركة ألمانية خالصة وفي الوقت نفسه شركة إماراتية 100 % تابعة لشركة (أبوظبي لطاقة المستقبل). وأول مصنع إنتاج شيد في تورينغن، وسيتم تشييد الثاني بشكل مطابق في منطقة الطويلة».

الطاقة الشمسية

ومن الملاحظ أن أبوظبي تشهد نمواً غير منقطع في مجال البناء، فورش البناء منتشرة في جميع أنحاء المدينة، وأكبر هذه الورش هو مركز المعارض الدولي في الإمارات (مركز معارض أبوظبي). ومع ما تمثله مسائل حماية البيئة من أولوية خاصة في الإمارات، فإن ذلك يستوجب أن تكون مشاريع من هذا القبيل صديقة للبيئة ومجهزة بطاقة متجددة لتكون «أبنية خضراء». ولذا قرر القائمون على هذا المشروع تزويده بمحطة للطاقة الشمسية لتسخين المياه. ونظراً لكون الجودة الألمانية رائدة في هذا المجال، فقد تم جلب شركة «فولف» للمشاركة في هذا المشروع لوضع ألواح مسطحة عالية الجودة «F3-1»، وقدمت «فولف» أعمال التخطيط لمحطة الطاقة الشمسية والمخزن العازل ومحطة تسخين مياه الشرب ومراقبات التقنية وأجهزة تثبيت مجمع الطاقة.

وتعمل محطة الطاقة الشمسية على تسخين 40 ألف لتر من الماء يومياً إلى 70 درجة مئوية. ويتم تزويد 410 غرف مزدوجة إضافة إلى مطعمين ومطبخ للفندق ومسبح. وتوجد محطة التوليد على سطح المبنى المكون من تسعة طوابق ومرآب، وتتكون من 560 خلية، موزعة على مساحة 1120 متراً مربعاً وتولد طاقة تصل إلى 900 كيلو واط.

ومن أجل تخزين الطاقة أثناء الليل أو الأيام التي تندر فيها أشعة الشمس، نصبت 20 خزاناً عازلاً تتسع 20 ألف ليتر. وتم تطوير هذه الخزانات من قسم التخطيط في شركة «فولف» بالإضافة إلى أنه قد تم تزويدها بأنابيب محصنة بطبقات موصلة وصفائح معدنية. يذكر أن التحكم بكامل المحطة يتم من خلال نظام رقابة للأبنية. كما يمكن مراقبة المحطة وتسجيل قيم القياس والتوازن عبر طريق الإنترنت ومن أي مكان في العالم. يضاف إلى ذلك إمكانية معرفة الخلل بسرعة وإصلاحه في وقت قصير. وبالتالي فإن أمان المحطة مضمون بشكل كبير.

مشاريع في الأفق

وبعد الانتهاء من مشروع محطة الطاقة الشمسية في 1 أغسطس من العام 2009 من قبل شركة «فولف» وشريكتها مجموعة «REA Group»، أصبحت هذه المحطة أكبر محطة للطاقة الشمسية في الإمارات. وتعمل هيئة التخطيط التابعة للدولة في أبوظبي على التخطيط لمشاريع بناء مثل الفنادق والمباني الصناعية وأحياء الفلل والمساكن، وتريد إعطاء مهمة إنشاء محطات توليد الطاقة لتسخين مياه الشرب وكذلك الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة المستخدمة في التبريد إلى شركة «فولف» وشركائها. وفي هذا الإطار، هناك طلبات من إمارات ودول مختلفة مثل البحرين ودبي وقطر وعمان والسعودية والكويت.

تقسيم سوق الطاقة الكهروضوئية في ألمانيا العام 2008

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

السوق العالمية الكاملة للطاقة الكهروضوئية

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

مجموع المبيعات في عام 2008: 7,3 مليار دولار

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

الطاقة الكهروضوئية السنوية بالميغاواط حتى 2013 (تقديرية)

المصدر: هيئة التجارة والاستثمار الألمانية

«عاصمة أوروبا الخضراء للعام 2011» تحرص على شراكتها مع الإمارات

ازداد في الآونة الأخيرة الوعي البيئي في العالم بهدف الحفاظ على البيئة وحمايتها، وباتت أنظار العالم تتجه إلى تقنيات تعتمد «الطاقات الخضراء» التي تعد رؤوفة بالبيئة، فكان لزاماً التفكير بالطاقات المتجددة والمستدامة من أجل خفض انبعاثات الغازات الضارة. اللافت للنظر أن الاهتمام بالطاقات المتجددة لم يعد من أولويات الشركات التي غالباً ما تستهدف جني الربح من تطوير تقنياتها، بل إن الوعي البيئي طال مجتمعات برمتها، أي بمؤسساتها الحكومية وشركاتها الخاصة ومواطنيها.

هامبورغ تعد مثالاً ساطعاً ووقعياً على انتشار الوعي البيئي في هذه المدينة، وتكريماً لسعي هذه المدينة الحثيث من أجل خلق بيئة نظيفة، تُوجت هامبورغ بلقب «عاصمة أوروبا الخضراء للعام 2011».

هذا التتويج لم يأت من فراغ، فقد كان «ثمرة جهود بذلتها هامبورغ من أجل حماية البيئة. كما يمثل التكريم، في الوقت ذاته، حافزاً لبلوغ الأفضل»، حسبما تقول كيرستن ستاب، من ممثلة غرفة تجارة هامبورغ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتضيف «هامبورغ، بصفتها من أولى المدن التي نالت لقب «عاصمة أوروبا الخضراء»، تسعى إلى أن تكون أنموذجاً للأفكار الخلاقة في مجال حماية البيئة والمناخ، إضافة إلى سعيها لتبادل الخبرات مع المدن الأوروبية الأخرى في هذا المجال، لكي تتطور المدينة بشكل يتماشى مع المستقبل. ومن الناحية الاقتصادية، فإن هامبورغ تعد مقراً للشركات الدولية الكبيرة التي تعنى باقتصاد الطاقة، وربما يعد قرار شركة (جنرال إلكتريك) الأخير حدثاً مهماً في مجال الطاقات المتجددة، إذ تعتزم الشركة فتح فرع لها هنا في هامبورغ يضم 100 موظف واستثمار مبلغ 100 مليون يورو في مركز تطوير تكنولوجيا طاقة الرياح».

كريستن ستاب

قبلة المستثمرين في الطاقات المتجددة

ويبدو أن اهتمام الشركات الاقتصادية الكبيرة بمدينة هامبورغ الألمانية ليس إلا مؤشراً على نجاح هذه المدينة في الجمع بين التنمية الاقتصادية ومسألة حماية البيئة والمناخ، لاسيما وأن هذا الأمر لاقى ترحيباً واسعاً من قبل المهتمين بهذا المجال وعلى رأسهم مجلة الاستثمار الخارجي المباشر، التي ذكرت أن هامبورغ هي أكثر المدن جاذبية للمستثمرين في أوروبا. ومن وجهة نظر ستاب، فقد تنبهت الشركات في هامبورغ إلى توجهات العصر والفرص التي تتيحها مسألة التغير المناخي وحماية البيئة، مثل مجال الطاقات المتجددة الذي جلب إلى هامبورغ 600 شركة حتى اليوم.

كما ترى ستاب أن تعزيز هذا التطور جاء من خلال أنموذج الشراكة الناجح بين السياسة والاقتصاد الذي يعتمد على التزام الشركات الطوعي بدلاً من اللوائح القانونية.

إلى جانب كل ما تم ذكره، فإن هامبورغ تستقطب المستثمرين بفضل ميزات عدة، فميناؤها يعد بوابة مهمة على العالم وجعل من المدينة صلة وصل تجارية بين دول شرق أوروبا والدول الإسكندنافية. وتعتبر هامبورغ أيضاً من المدن الألمانية المحببة للسكن قبل ميونخ، وذلك بسبب رخص مستوى المعيشة فيها مقارنة بميونخ أو فرانكفورت أو باريس أو لندن أو أوسلو. يضاف إلى ذلك كله، عراقة التجارة في هامبورغ كتقليد راسخ يرجع إلى قرن من الزمن، الأمر الذي يعود بالفائدة والخبرة على المستثمرين.

وفي ما يتعلق بنجاح هامبورغ في اجتذاب أكثر من 600 شركة تُعنى بالطاقات المتجددة، فإن الفضل في ذلك يعود إلى برامجها التحفيزية التي تدعم هذا المجال بشكل كبير جداً. وعن ذلك تقول ستاب «أنشئ في هامبورغ مؤخراً اتحاد جديد للطاقات المتجددة وظيفته إنشاء شبكة تربط الشركات بمراكز الأبحاث والنقابات وغرف التجارة والصناعة والسياسة، كما شرع الاتحاد بمشاريع تعاونية وابتكارية وتكنولوجية ويحفز على تبادل المعرفة والخبرات. إضافة إلى ذلك كله ثمة إجراءات أخرى ستتخذ لتحفيز وتأهيل الشركات الفتية».

ألمانيا رائدة عالمياً في طاقة الرياح

وتلفت ستاب أيضاً إلى افتتاح «منزل هامبورغ» في معرض «إكسبو» الذي تستضيفه شانغهاي في الأول من مايو من هذا العام، حيث يعد هذا البيت «منزلاً سلبياً»، أي ذا استهلاك منخفض للطاقة دون تدفئة تقليدية. كما سيمثل هذا المنزل معياراً جديداً لتطور المدينة المستدامة والبناء الحيوي في الصين ويعد مشروعاً مرجعياً لما يطبق في هامبورغ في هذا المجال.

مشاريع «خضراء» مستقبلية

وفي سياق متصل، تشير «ستاب» إلى مشاريع أخرى تنفذها مدينة هامبورغ، مثل مشروع أبحاث المناخ الذي يبحث في تأثيرات التغير المناخي في هامبورغ، محاولاً إيجاد الحلول والبدائل التي تواجه المدينة. وثمة مشروع آخر مهم وهو معرض «البناء الدولي» الذي يقام منذ العام 2007 ويستمر حتى العام 2013. وخلال هذه الفترة يجري المعرض الكثير من مشاريع الأبحاث والتنمية حول موضوع «مدينة المستقبل»، وذلك من منظور التغير المناخي. وفي هذا العام سيتم عرض ما خلص إليه المعرض من نتائج، على أن يكون العرض الختامي في العام 2013 في هامبورغ.

وعلى صعيد آخر، لا تبخل هامبورغ في تزويد مدن ودول أخرى بخبراتها، ففي العام 2006، افتتح عمدة هامبورغ، أوله فون بويست، مكتباً لتمثيل مدينته في إمارة دبي، وذلك ضمن إطار غرفة التجارة الخارجية. ولمكتب التمثيل شركاء من مجلس الشيوخ في هامبورغ وغرفة تجارة هامبورغ ودائرة الاقتصاد والعمل ومؤسستي تحفيز الاقتصاد وهامبورغ وسياحة هامبورغ المحدودتين.

وهنا تقول ستاب «نجحت غرفة تجارة هامبورغ وشريكتها الاستراتيجية، غرفة تجارة وصناعة دبي في عقد منتديي (دبي – هامبورغ للأعمال)، كان الأول في دبي في العام 2007 والثاني في هامبورغ في العام 2008. وقد تكلل المنتديان بالنجاح، إذ قدما لشركات المدينتين فرصة الاحتكاك المباشر والبحث عن مشاريع مشتركة وإيجاد الشريك المناسب. منذئذ ألحقت المشاريع الثقافية بهذا التمثيل، فحضرت سبع فرق من هامبورغ لموسيقا الجاز إلى دبي ضمن مهرجان (دبي للجاز) الذي كان ممتعاً جداً».

هامبورغ ودبي .. شراكة من أجل البيئة

وعما إذا كانت الإمارات ستستفيد من «عاصمة أوروبا الخضراء» في مجالات الطاقات المتجددة، تقول «ستاب»، إن «الارتباط الوثيق بين هامبورغ ودولة الإمارات مهم لكلا الجانبين، اللذين يخوضان المجال الاقتصادي ذاته. لكلا الطرفين موانئ مهمة وهما حلقة مهمة في منظومة التجارة العالمية، لذا لديهما توجهات اقتصادية مماثلة وسيستفيد كل طرف من خبرات الطرف الآخر. وفي مجال الطاقات المتجددة، ثمة نقاط مهمة قد تكون مفيدة للسوق الإماراتية المحلية من خلال الخبرات التي جمعتها هامبورغ في هذا المجال، ومن أهم تلك النقاط أسلوب البناء البيئي واقتصاد المياه والنفايات وطاقة الرياح».

وفي ختام حديثها تشير «ستاب» إلى أن ممثلية غرفة تجارة هامبورغ في دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل جهوداً حثيثة لفتح قنوات مع المنظمات والمؤسسات المحلية، لكنها لا تعلم بعد إلى أي مدى سينجح التعاون في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن غرفة تجارة هامبورغ كانت افتتحت مكتباً يمثلها في إمارة دبي منذ العام 2006، وذلك بهدف الربط بين الشركات والمؤسسات في ولاية هامبورغ ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتحمل ممثلية غرفة تجارة هامبورغ في دبي على عاتقها مهمة التعريف بهامبورغ على أنها مدينة ذات مكانة اقتصادية مهمة ووجهة سياحية تستحق زيارتها، إضافة إلى تحفيز العلاقات الاقتصادية.

في لقاء مع مدير غرفة التجارة والصناعة الألمانية - الإماراتية

غوبفريش: الشركات المتوسطة تدر 95 % من الناتج الألماني

في العام الماضي 2009 تأسس المجلس الألماني الإماراتي المشترك، حيث يتم التبادل بين الشركات العربية والألمانية، على غرار غرفة التجارة والصناعة. ويمكن اعتبار هذا المجلس بمثابة نجاح لعمل غرفة التجارة والصناعة الألمانية الإماراتية التي أصبحت علامة مميزة للعلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين. وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور بيتر غوبفريش، مدير الغرفة، على أن وجود هذه المؤسسة الثنائية يسهم في جمع أهم الشركات الألمانية والإماراتية كأعضاء وربطهم بنشاطات الغرفة المتعددة. ويشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة، مقارنة بدول المنطقة، «لا تملك أهم وأقوى سوق داخلية فحسب، بل هي أيضاً محور إقليمي للتبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك نحو إفريقيا وآسيا».

د. بيتر غوبفريش

«أبطال مجهولون»

وعلى الرغم من ما تواجهه مختلف الدول من آثار وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن ألمانيا تخطت الأزمة بشكل أفضل، مقارنة بالكثير من دول العالم. ويرجع د. غوبفريش ذلك «إلى نظام السوق الاجتماعية والشراكة الاجتماعية، حيث يتحد من خلال ذلك أرباب العمل مع المستخدمين، ليكون ذلك من ناحية، عن طريق العمل الجزئي، للتخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية، ومن جهة أخرى، من خلال الأجور المعتدلة، لدعم وحماية الاقتصاد الألماني في المنافسة العالمية».

وحول أهم ما يميز الاقتصاد الألماني عن غيره من اقتصادات العالم في الإمارات، يقول د. غوبفريش «إن أهم خصائص الاقتصاد الألماني وأكثرها ثقلاً يتمثل في الشركات متوسطة الحجم، والتي تُدر نحو 95 بالمئة من إجمالي الدخل المحلي، فهي من حيث الابتكار والمرونة والجودة وصلت إلى مقاييس عالمية. وتضم هذه الشركات متوسطة الحجم (أبطالاً مجهولون)، أي وجود شركات تعتبر رائدة، بل هي الأولى في تخصصاتها التقنية على المستوى العالمي، ولا ننسى أيضاً أن نظام التعليم الألماني، خصوصاً ما يُعرف بنظام التدريب المهني المزدوج، يعتبر من أهم عوامل نجاح الاقتصاد الألماني».

كما تعتبر ألمانيا أيضاً مركزاً استثمارياً جذاباً للمستثمرين الأجانب، ويمكن لهذه الدولة تقديم جودة المنتج الألماني وضمان التسليم ومعايير تكنولوجية عالية وابتكار متواصل، الأمر الذي يزيد من جاذبية الاقتصاد الألماني في دولة الإمارات، حسبما يشير د. غوبفريش، الذي يقول «إن الاستثمارات الإماراتية في ألمانيا، وتوسيع الاستثمارات القائمة مع (أبطالاً مجهولون)، أو شراء أسهم شركات عريقة معروفة مثل (دايملر)، جميعها تعتبر الطريق السليم لجلب التكنولوجيا الألمانية وعلى المدى القصير إلى منطقة الخليج، أو كذلك الاستثمار المشترك في دول أخرى».

> نظام التعليم الألماني يعرف بالتدريب المهني المزدوج وهو يعتبر من أهم عوامل النجاح في الاقتصاد اوطني

إمكانات كبيرة

أما في ما يتعلق بما تقدمه غرفة التجارة والصناعة للشركات الألمانية في الإمارات، فيقول د. غوبفريش «إن غرفة التجارة والصناعة تقدم مجموعة خدمات واسعة في ما يتعلق بتطوير الأعمال والخدمة، مثل معلومات التسويق، وإرشاد التسويق، والبحث عن الشريك التجاري المناسب، ومعلومات قانونية للترخيص وقوانين الشركات، وكذلك البحث عن العاملين المناسبين، وأسئلة حول التسويق وما إلى ذلك».

ومن المعروف أن غرفة التجارة والصناعة تتعاون بشكل مكثف مع دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، وهناك مشاورات في هيئات عدة في الدائرة من أجل تجسيد وتحديد طبيعة التعاون المشترك، بحسب تصريحات د. غوبفريش، الذي يشير إلى أن هناك طلبات واضحة من شركات ألمانية في دولة الإمارات قدمت لدائرة التنمية الاقتصادية.

وأوضح د. غوبفريش أن التعاون المشترك بين غرفة التجارة والصناعة ودائرة التنمية الاقتصادية أو كذلك مؤسسة دبي لتنمية الصادرات يدل على أن غرفة التجارة والصناعة تؤكد على طبيعتها في عملية التعاون بين المؤسسات، خصوصاً أنها تعمل مع الدوائر المحلية لخدمة أعضائها من الجانبين الألماني والإماراتي.

وحول الخطط المستقبلية لتطوير العلاقات بين الإمارات وألمانيا، يقول د. غوبفريش «إن أمام تطوير العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات وألمانيا إمكانات كبيرة، وهذا ينطبق أيضاً على وضع الاستثمارات في الجانبين، الأمر الذي يشكل مهمة وتحدياً لغرفة التجارة والصناعة من خلال إيجاد الشركاء المناسبين وجمعهم. وسيتم في العام الجاري تنفيذ بعض النشاطات المشتركة. وهناك قطاع مهم آخر في مجال التعاون يتمثل في التعليم والتدريب، فمثلاً إنشاء جامعة ألمانية في دولة الإمارات للتخصصات التقنية، وسيمثل ذلك خطوة مهمة على طريق تطوير البحث العلمي».

في مقابلة مع رئيس مجلس إدارة «وينترسهال» القابضة

زيله: الغاز شريك طبيعي للطاقة المتجددة

كشركة ألمانية متخصصة في إنتاج البترول والغاز الطبيعي، تعمل «وينترسهال» القابضة في المناطق الأساسية لهذا القطاع، خصوصاً وأن الشركة تملك ثروة من الخبرة التكنولوجية والإقليمية، حيث تنشط في كل من أوروبا وشمال إفريقيا وأمريكا الجنوبية وروسيا ومنطقة بحر قزوين. كما أنها تكمل نشاطاتها في هذا المجال في المنطقة العربية. ونظراً لما تمثله منطقة الخليج العربي من أهمية كبيرة، فإن «وينترسهال» تسعى إلى توسيع استثماراتها في المنطقة، لاسيما وأنه تم مؤخراً افتتاح ممثلية للشركة في إمارة أبوظبي ب وقد يكون النجاح حليف «وينترسهال» خصوصاً وأنها تملك الخبرة والتكنولوجيا المتطورة في هذا القطاع.

د. راينر زيله

الغاز دعامة الطاقة

في الوقت الذي يتحدث العالم بأسره حول الطاقة المتجددة، فإن شركة «وينترسهال» تشجع النفط والغاز، اللذان يعتبران أهم مصادر الوقود للقرن الـ21. لكن الشركة لا تعتبر أن الغاز استنفذ. ويقول راينر زيله، رئيس مجلس إدارة شركة «وينترسهال» القابضة في مقابلة مع «الرؤية الاقتصادية» إن «الغاز دعامة الطاقة للقرن الـ21. فمقارنة بغيره من المواد الأحفورية، هو الأقل إنتاجاً لثاني أوكسيد الكربون، ولذا فنحن في حاجة إلى مزيد من الغاز الطبيعي لحماية المناخ، لأنه نظيف وزهيد الثمن، وبالنظر إلى نسبة الاحتياطي غير المستغلة، فيمكن اعتبارها كافية، ولذا نعتمد مستقبلاً أيضاً على الغاز الطبيعي، فهو طاقة خضراء».

ويمكن للغاز أن يكون الأنظف من بين مصادر الطاقة الأحفورية، إلا أن الأمر قد يبدو مختلفاً مقارنة بالطاقة الشمسية وطاقة المياه. لكن زيله يعتبر «الغاز شريكاً طبيعياً للطاقة المتجددة، بل ويفوق ذلك، فهو شبكة إنقاذ الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فالغاز الطبيعي ينتج طاقة خضراء بكل تأكيد، بينما تعتمد طاقة الشمس والرياح على الأحوال الجوية، ويصعب تخزينها، على عكس الغاز الذي يمكن تخزينه. ويمكن من خلال ذلك حدوث تقلبات في إنتاج الطاقة المتجددة».

ويمكن للغاز الطبيعي أن يزيد من فرص المنافسة في سوق الطاقة، خصوصاً في إنتاج الكهرباء. فالفحم والطاقة النووية لم إلى هذا القرن عن طريق البترول والغاز. فالطاقة المتجددة لا يمكنها سد حاجتنا. ومن منظور مستخدمي الاحتياط التقليدي، فإنه إلى جانب اكتشاف مصادر جديدة، وبشكل أساسي من خلال تحسين طرق استغلال الاحتياطي مستقبلاً، يمكن ضمان تأمين حاجتنا من الطاقة. وفي نهاية المطاف يمكن من خلال عملية الاستخدام الجيد، زيادة الاحتياطي العالمي لسنة إضافية. ولا يكفي استخراج نسبة 30 بالمئة من احتياطي النفط من الأرض. فشركة (وينترسهال) تتكفل بنسبة الـ10 إلى 20 بالمئة الإضافية».

> الاستثمار في الأبحاث العلمية فرصة لتبوؤ الصدارة في سباق احتياطي الطاقة

تطلعات مستقبلية

تعد شركة «وينترسهال» أكبر شركة منتجة للنفط والغاز في ألمانيا، وتقوم الشركة بمشاريع ناجحة خارج ألمانيا، فهي تستخرج النفط والغاز الطبيعي في أوروبا وشمالي إفريقيا وأمريكا الجنوبية وروسيا. لكن الشركة افتتحت مؤخراً فرعاً لها في الإمارات وتحديداً في أبوظبي، ليكون هذا الفرع أول تواجد لشركة نفط وغاز ألمانية على الأراضي الإماراتية. وقد اختارت «وينترسهال» العاصمة أبوظبي لأنها – حسب تعبير زيله – «أحد مراكز النفط والغاز المهمة في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى رغبة الشركة في تعزيز علاقاتها مع الحكومة وشركة (بترول أبوظبي الوطنية) ومع شركاء آخرين يتخذون من أبوظبي مقراً لهم. الأمر الذي سيدعم (وينترسهال) ويعود بالفائدة عليها».

ويضيف زيله «تعاوننا مع الإمارات ليس حديث العهد ويعود إلى عقود عدة خلت، إذ نفذنا مشاريع في دبي ورأس الخيمة والشارقة، ونسعى الآن إلى القيام بمشاريع تنقيب واستخراج النفط والغاز طويلة الأمد في منطقة الخليج العربي».

وعلى الرغم من تحديات المنافسة التي تواجه الشركات العاملة في هذه التخصصات، إلا أن زيله يعتقد أن شركة «وينترسهال» تمتلك من المقومات ما يجعلها تنافس، بل تتفوق على غيرها من الشركات التي تعمل في هذا المجال في المنطقة. كما يرى أن «وينترسهال» ذات جودة عالية وعلى مستوى عالمي في مجال التنقيب والاستخراج، حيث أنها تمتاز عن قريناتها كونها «تجمع بين التقنية الحديثة وطرق الاستخراج المبتكرة التي تزيد الإنتاجية حتى في الآبار النفطية المعقدة»، حسب قوله.

ويضيف «نسعى إلى توسيع استغلال خبراتنا في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط، فمنطقة الخليج العربي مهمة لأي شركة ذات تطلعات مستقبلية. وفي ما إذا كان بمقدور شركتنا القيام بمشاريع ناجحة في هذه المنطقة، فهذا الأمر مرهون بنا، فمن بود تبوؤ الصدارة وسط زحام العولمة المتهافت على احتياطي الطاقة، عليه الاستثمار في مجال الأبحاث العلمية والتقنيات المبتكرة».

كما يلفت إلى تفوق «وينترسهال» في مجال الحفريات، حيث إنها ابتكرت تقنيات متقدمة تجعلها شركة رائدة في هذا المجال، يضاف إلى ذلك العراقة والخبرة التي تمتلكها الشركة والتي تسعى إلى تطبيقهما في منطقة الخليج العربي.

هذا الملف ينشر بالتعاون مع
bridge.media.news

أبرز الوجهات السياحية لمواطني دول التعاون

ألمانيا.. سياحة فاخرة بأسعار معقولة

تعتبر ألمانيا من أهم البلدان السياحية في العالم، فإلى جانب طبيعتها الخلابة التي تضم البحيرات والغابات والجبال المغطاة بالثلوج، تزخر ألمانيا بالعديد من الأماكن السياحية المهمة التي تشتمل على مدن تاريخية عريقة وأماكن ترفيهية، والتي تجعل من هذا البلد وجهة مثالية لقضاء العطلات. وسواء أكان الهدف من الزيارة هو الاستمتاع بإجازة ذات تكلفة معقولة، أم قضاء عطلة فاخرة، فإن ألمانيا تقدم لزائريها مجموعة متنوعة من البرامج السياحية التي تتناسب مع جميع الأعمار والموازنات. ومن أبرز الأنشطة التي يحفل بها هذا البلد الأوروبي، رياضة المشي في الهواء الطلق، والتجذيف، وركوب الخيل والتزلج. أما المدن الألمانية الحديثة فتوفر لزائريها مزيجاً انتقائياً من الأنشطة الثقافية، وتعد موطناً لأكثر المناطق شعبية للتسوق في أوروبا.

التنوع السياحي

تعد ألمانيا بلداً سياحياً بامتياز، فأجواء مدنها المفعمة بالحياة والمناظر الطبيعية الخلابة توفر بيئة رائعة لقضاء الإجازات. أما المنتزهات المنتشرة في ربوعها ومدن الملاهي الخاصة بالصغار، فقد جعلت من هذا البلد مقصداً مثالياً لقضاء العطلات العائلية.

وتشتهر ألمانيا بتوفير أروع أماكن التسوق للزائرين، حيث تزخر بعدد كبير من مراكز التسوق التي يصل عددها إلى أكثر من 400 مركز. كما تضم أغلب المدن الألمانية شوارع تعج بنخبة من المحال رفيعة المستوى تختص ببيع أخر ما توصل إليه مصممو الأزياء العالميون من تشكيلات في عالم الموضة، وتشتهر هذه الأروقة بالفخامة والأجواء المريحة التي تجتذب مرتاديها ليعيشوا تجربة ممتعة من التسوق.

ولتوفير برنامج عطلات يكون في متناول الجميع، دأبت أغلبية الفنادق في ألمانيا على تقديم مجموعة من عروض الإقامة التي من شأنها أن تجذب المزيد من السياح إلى البلاد. وعلاوة على الإقامة في الفنادق الفاخرة ذات الخمس نجوم، يتوفر لزائري ألمانيا العديد من خيارات الإقامة مثل استئجار شقق أو منازل. أما السفر داخل البلاد فقد أضحى تجربة سهلة للغاية، ولاسيما مع وجود نظام نقل متطور جداً يضم شبكة قطارات حديثة تجعل التنقل بين المدن الألمانية أمراً مريحاً. ولعشاق السرعة، تعتبر قيادة السيارات في ألمانيا أمراً مثيراً، ولاسيما مع وجود شبكة متطورة من الطرق السريعة التي يبلغ طولها 633 ألف كيلومتر، مع العلم بأن القيادة على هذه الطرقات غير محددة بسرعة معينة.

التعامل مع «الأزمة»

وتولي ألمانيا اهتماماً بالغاً بصناعة السياحة والسفر، باعتبارها داعماً قوياً للاقتصاد الألماني، وتعتبر هذه الصناعة، حالها في ذلك حال أغلب القطاعات الرئيسة في البلاد، من أكثر الصناعات المزدهرة التي تزداد أهميتها بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى تراجع صناعة السياحة العالمية بشكل عام، إلا أن ألمانيا أثبتت قدرتها على المنافسة في هذا المجال، حيث تجلت بشكل واضح في الإيرادات. وبحسب بيترا هيدورفر، رئيسة مجلس إدارة المجلس الوطني الألماني للسياحة (يرمز له اختصاراً بـ GNTB) الذي يتخصص بتقديم الخدمات التسويقية لصناعة السياحة في ألمانيا، فإن دخل الإقامات الليلية من السياح الأجانب في ألمانيا وصل إلى 54.8 مليون يورو. بينما زادت نسبة السياحة الداخلية الألمانية عما كان عليه الوضع في العام المنصرم. وفي المجمل، فقد وصلت نسبة الإقامة في الفنادق الألمانية إلى المستوى نفسه الذي كانت عليه في الفترات السابقة.

وهذا ما أكدته «منظمة السياحة العالمية» في تقريرها الأخير، حيث أشارت إلى أن قيمة الواردات من السياحة الوافدة تراجعت بنسبة 4.3 بالمئة عالمياً، و5.6 بالمئة أوروبياً، في حين بلغت نسبة التراجع في ألمانيا 2.7 بالمئة فقط، ما يؤكد على صلابة صناعة السياحة الألمانية وقدرتها على المنافسة عالمياً.

وتقول بيترا هيدورفر «وهذا ما تجلى خلال العام ونصف العام الماضي، ويدل عدد ليالي الإقامة في ألمانيا على أن بلد السياحة تخطى المستوى المتدني في أكتوبر من العام 2009، وبدأ العدد منذ ذلك الحين بالارتفاع».

علاقات سياحية متينة

ونظراً لأهمية العلاقات السياحية بين ألمانيا والإمارات، والتي تتصف بالنموذجية، فإنه من الملاحظ حرص ألمانيا على تقديم خدمات مميزة لجذب السياح الإماراتيين بشكل خاص ومواطني دول الخليج بشكل عام، ولاسيما أن هذه المنطقة تشكل أهم الأسواق الخارجية لصناعة السياحة في ألمانيا. وقد شهدت ألمانيا على مدار السنوات القليلة الماضية، زيادة سريعة في أعداد السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي، ممن دأبوا على قضاء إجازاتهم فيها.

وتشير الإحصاءات التي نشرها مؤخراً مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني، إلى أن عدد السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي إلى ألمانيا خلال العام 2009، بلغ 258.8 ألف سائح خليجي، جاءت أغلبيتهم من السعودية والإمارات والكويت، ما يدل على زيادة قدرها 7.07 بالمئة مقارنة بالعام 2008. واستجابة لهذا النمو الديناميكي، تواصل ألمانيا جهودها لجذب مزيد من الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي، عبر إطلاق حملات ترويجية من شأنها أن تلبي احتياجات معينة للسياح القادمين من المنطقة. وتقول أنتيه روديتغ، مديرة منطقة الخليج في المكتب الوطني الألماني للسياحة في دبي، إن «زيادة عدد الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي إلى ألمانيا خلال السنوات القليلة الماضية، قد مكن المجلس الوطني الألماني للسياحة من تحديد احتياجاتهم والتكيف معها، تبعاً لذلك. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من المدن الألمانية الكبرى تحرص على تقديم كتيبات إرشادية باللغة العربية وتأجير شقق مفروشة للعائلات، وذلك كبديل عن الغرف الفندقية».

ولتعزيز أواصر التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين، أقام المكتب الوطني الألماني للسياحة جولة ترويجية حملت عنوان «دلال في ألمانيا»، في أواخر مارس الماضي، شملت كلاً من إمارتي دبي وأبوظبي. وتضمنت الجولة التي استمرت يومين إقامة مجموعة واسعة من ورش العمل التي تسلط الضوء على توسيع أفق الاستثمارات السياحية المتبادلة بين الجهتين وتذليل كافة المعوقات التي تواجه التعاون الثنائي بينهما. وتؤكد روديتغ على أهمية الحدث بالقول «لقد شرع المكتب الوطني الألماني للسياحة باتباع استراتيجية تعتمد على إشراك مباشر للمسافرين الإماراتيين بمجموعة من الأنشطة المتنوعة. ولعل الإقبال الذي شهدته ورشة العمل (دلال في ألمانيا)، والاستجابة التي شهدناها في الإمارات يشيران إلى أننا سائرون على النهج الصحيح. ويواصل المكتب الوطني الألماني للسياحة تكثيف جهوده الرامية إلى ترسيخ مكانة ألمانيا كوجهة مفضلة للسفر بالنسبة للمواطنين الإماراتيين».

وتضيف «تعد زيارتنا إلى دول الإمارات ناجحة للغاية وقد تمخض عنها نتائج إيجابية، لأنها مكنتنا من زيادة فهمنا للمنطقة وتعريف وكلاء السفر ووسائل الإعلام بلدنا. ونحن سعداء جداً بالاستجابة التي تلقيناها في الإمارات، الأمر الذي جعل هذا الحدث ناجحاً للغاية». وفي المقابل، يقبل الكثير من المواطنين الألمان على قضاء إجازاتهم في الإمارات، وقد كشفت ندوة حول التعاون السياحي بين ألمانيا والعالم العربي، أقيمت مؤخراً على هامش «بورصة السياحة العالمية» في برلين، أن عدد السياح الألمان الذين زاروا دولة الإمارات في العام 2009 بلغ قرابة 1.5 مليون شخص، وتشير التوقعات إلى أن هذا الرقم مرشح لزيادة كبيرة خلال الأعوام المقبلة.

مقصد سياحي مهم

ومع ما تشتهر به البلاد بجمال الطبيعة الأخاذ والأجواء التاريخية والثقافية والترفيهية الرائعة، تحرص ألمانيا على توفير خدمات سياحية متميزة لضيوفها القادمين من جميع أنحاء العالم، وخصوصاً من دول الخليج العربي. فلا عجب أن تحتل ألمانيا المرتبة الثانية بعد بريطانيا على قائمة الدول الأوروبية الأكثر استقطاباً للسياح من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وتعد مدينة ميونيخ من أهم الوجهات السياحية في ألمانيا. وانطلاقاً من ذلك، يعمل المجلس الوطني الألماني للسياحة على اتباع استراتيجية محددة لجذب السياح إلى المدن الألمانية الأخرى. ولتسهيل حركة النقل بين ألمانيا والإمارات، يقدم «طيران لوفتهانزا» رحلات إلى ميونيخ وفرانكفورت انطلاقاً من الإمارات، ويسافر «طيران الاتحاد» مرتين يومياً نحو مدينتي فرانكفورت وميونيخ، بينما يسافر «طيران الإمارات» إلى مدن عدة في ألمانيا. ويسعى المجلس الوطني الألماني للسياحة أيضاً إلى ترويج ألمانيا كبلد لقضاء الإجازات على مدار العام، إضافة إلى سعيه الحثيث لاستقطاب شرائح وفئات الشباب والعائلات بالدرجة الأولى، من خلال تقديم عروض سياحية بأسعار معقولة. وفي هذا السياق تلفت بيترا هيدورفر إلى نجاح حملة «دلال في ألمانيا»، وتقول إن «نجاح هذه الحملة التي انطلقت عام 2009، هو الأمر الذي دفعنا لتكرارها هذا العام، انطلاقاً من دبي في 31 مارس 2010».

السياحة العلاجية

وإلى جانب شهرتها الواسعة كوجهة سياحية بامتياز، تعتبر ألمانيا من أهم الوجهات العلاجية في العالم. ويزورها في كل عام أعداد ضخمة من المواطنين الخليجيين الذين يريدون العلاج في مستشفياتها المتطورة وينابيعها المعدنية، فضلاً عن منتجعاتها التي تعد واحة مثالية للشفاء والاسترخاء. ويدرك المجلس الوطني الألماني للسياحة أهمية ذلك، حيث تؤكد هيدورفر أن المجلس سيعمل على تثبيت الجودة السياحية في العروض المقدمة ووضع استراتيجيات تسويقية مختلفة. وتضيف «سنهتم في العام المقبل بالقطاعين الصحي والاستجمامي، خصوصاً أنهما من صلب اهتمامات المواطن الخليجي. ومن المعروف أن مواطني دول الخليج العربي يهتمون بالسياحة العلاجية في ألمانيا، والكثير من المستشفيات في ألمانيا تهتم بالمواطن العربي من خلال تقديم خدمة الرعاية باللغة العربية أو تقديم خدمة المرافقين». ويعتبر تعدد اللغات في بلد السياحة (ألمانيا)، من أهم العوامل المشجعة على السياحة فيه، خصوصاً لأولئك القادمين من دول الخليج، لدرجة أن بعض المؤسسات الألمانية حرصت على توظيف كوادر تتحدث باللغة العربية، وكذلك قيام الفنادق بتوفير المحطات الفضائية العربية، كما دأبت بعض المطاعم على تقديم وجبات مستمدة من الطعام العربي.

هذا الملف ينشر بالتعاون مع
bridge.media .news

المجلس الوطني للسياحة

المجلس الوطني الألماني للسياحة (GNTB) هو عبارة عن هيئة متخصصة بتقديم الخدمات التسويقية لصناعة السياحة في ألمانيا، ويسعى إلى تعزيز الصورة الإيجابية للبلاد كأفضل وجهة سياحية في العالم. وقد عمل المجلس بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الألمانية، طوال الستين عاماً الماضية، على زيادة حجم الحركة السياحية القادمة من خارج ألمانيا. كما يقوم المجلس ومنذ العام 1999، بدفع عجلة السياحة الداخلية في البلاد إلى الأمام، عن طريق إطلاق حملات ترويجية من شأنها أن ترفع أعداد السياح الذين يقضون عطلتهم في المدن والمقاطعات الألمانية التي تتميز بثقافاتها المتعددة. وبغية تعزيز تواجد ألمانيا على خارطة سوق السياحة الخليجية الآخذة بالازدهار، افتتح المكتب الوطني الألماني للسياحة (GNTO)، أبوابه في الأول من سبتمبر في العام 2004، ويتخذ من دبي مقراً له. ويعمل المكتب الذي يعد أحد المكاتب التمثيلية للمجلس الوطني الألماني للسياحة في المنطقة، بصورة وثيقة مع أغلب الهيئات والشركات الناشطة في صناعة السياحة في ألمانيا.

برلين المكان الذي لا بد من زيارته

«الرؤية الاقتصادية»

400 مركز تسوق تنتشر في مدن البلاد كافة تضم أرقى المحال

54.8 مليون يورو دخل الإقامات الليلية من السياح الأجانب

فرانكفورت مدينة التسوق والمتاحف

«الرؤية الاقتصادية»

تشتهر ألمانيا بجمال الطبيعة الأخاذ والأجواء الثقافية والترفيهية

«الرؤية الاقتصادية»

مديرة منطقة الخليج في المكتب الوطني للسياحة

أنتيه رودينغ: الترويج لألمانيا في دول الخليج يبني علاقات ثقافية متينة

يعد المكتب الوطني الألماني للسياحة (GNTO)، أحد المكاتب التمثيلية التابعة للمجلس الوطني الألماني للسياحة (GNTB). ويلعب هذا المكتب الذي تم افتتاحه في العام 2004 في الإمارات ويتخذ من دبي مقراً له، دوراً مهماً في التعريف بألمانيا وإبراز معالمها السياحية والثقافية، كما يشكل جزءاً من نسيج العلاقات الألمانية. الإماراتية المتينة. أنتيه روديغ مديرة منطقة الخليج في المكتب الوطني الألماني للسياحة في دبي، تقول لـ«الرؤية الاقتصادية» إنه «من خلال متابعة أخر أنشطة المكتب الوطني الألماني للسياحة في دول مجلس التعاون الخليجي، فلا بد من أن نلاحظ مدى تنوع الفعاليات والحملات الترويجية التي يقوم بها والجهود التي يبذلها في سبيل تدعيم النشاط السياحي، حيث قام بتنظيم جولة ترويجية شملت 5 محطات، حملت عنوان (دلال في ألمانيا)، تم تنظيمها أيضاً للمرة الثانية خلال الأيام الأخيرة من مارس الماضي. وشهد هذا الحدث مشاركة 16 جهة من مختلف الشركاء والمزودين في مجال صناعة السياحة الألمانية، والذين قدموا خدماتهم ومنتجاتهم إلى ممثلي وكالات السفر والسياحة وعدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام». وتضيف «إن الجولة الترويجية انطلقت في مدينة الرياض في السعودية، تبعتها ورش عمل أخرى في كل من جدة، والكويت (التي كانت جزءاً من الأسبوع الألماني)، ودبي، بينما كانت الأخيرة في أبوظبي».

وبحسب رودينغ فإن المكتب بصدد تنفيذ برامج أخرى في المنطقة، حيث تقول «نخطط للقيام بالعديد من أنشطة العلاقات العامة لهذا العام، وعلى سبيل المثال، المشاركة في العديد من المعارض المقامة في منطقة الخليج وحفلات العشاء مع الصحافة والتجمعات الأخرى وغيرها من الأحداث التي سيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب».

633 ألف كيلومتر من الشوارع والطرق السريعة تشكل تجربة ساحرة

«الرؤية الاقتصادية»

الخليجيون يفضلون ألمانيا

أما في ما يخص إحصاءات حركة السفر من دول مجلس التعاون الخليجي إلى ألمانيا، تقول رودينغ «بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شهدت ألمانيا على مدار السنوات القليلة الماضية، زيادة سريعة في أعداد السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي الذين دأبوا على قضاء إجازاتهم في ألمانيا. وتشير الإحصاءات التي نشرها مؤخراً مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني، إلى أن عدد السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي في ألمانيا خلال العام 2009، بلغ 258.8 ألف سائح، وأن أغلبية السياح جاؤوا من السعودية والإمارات والكويت، ما يدل على زيادة قدرها 7.07 بالمئة بالمقارنة مع العام 2008، وهذا ما يجعل من منطقة الخليج إحدى الأسواق الخارجية المهمة بالنسبة لصناعة السياحة في ألمانيا».

وتضيف «استجابة لهذا النمو الديناميكي، تواصل ألمانيا جهودها لجذب المزيد من الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إطلاق عروض ترويجية جديدة تلبي احتياجات محددة». كما توضح أن «زيادة عدد الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي إلى ألمانيا خلال السنوات القليلة الماضية قد مكن المجلس من تحديد احتياجاتهم والتكيف معها تبعاً لذلك. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من المدن الألمانية الكبرى تحرص على تقديم كتيبات إرشادية باللغة العربية وتأجير شقق مفروشة للعائلات، كبديل عن الغرف الفندقية».

وجهة سفر للعائلات

ومع ما تشتهر به جميع القطاعات الألمانية على المستوى العالمي، فإن رودينغ تؤكد أن «ألمانيا تعد أيضاً مقصداً سياحياً متنوعاً جداً، حيث إنها تمتلك مجالاً سياحياً واسعاً. وتوفر بفضل مناخها الصحي ومناظرها الطبيعية المتنوعة بيئة ممتازة لقضاء عطلة استجمامية. كما يعد هذا البلد مثالياً للعطلات العائلية، حيث تتناسب المتنزهات المتنوعة الموجودة مع أذواق جميع أفراد العائلة». وتضيف «يعد التسوق في ألمانيا من التجارب الأخرى الرائعة. فلدينا نطاق واسع من الأماكن المختلفة للتسوق، من الجو التقليدي لمراكز المدن إلى أكثر من 400 مركز تسوق. علاوة على ذلك، فإن نطاقاً كبيراً من خيارات الإقامة في الفنادق تقدم كل شيء تقريباً، فبإمكانك البقاء في بيت مستأجر مألوف (boarding-house) أو في أحد الفنادق الفخمة ذات الخمس نجوم أو حتى قضاء بضعة أيام في قصر قديم».

> السفر المتبادل يترك آثاراً إيجابية في التفاهم الثقافي بين ألمانيا والإمارات

كما تشير إلى أن التنقل ضمن ألمانيا وفي كل أرجائها يعتبر أمراً في غاية السهولة، «فنحن نمتلك في ألمانيا نظام سكك حديدية جيداً جداً، الأمر الذي يجعل السفر أمراً سهلاً ومريحاً، حتى إن قيادة السيارة على طول مسافة 633 ألف كيلومتر من الشوارع والطرق السريعة هي تجربة ساحرة». وحول الأهداف التي وضعها المكتب الوطني الألماني للسياحة للترويج لألمانيا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات المقبلة، تقول رودينغ «أهدافنا على المدى البعيد هي زيادة عدد الزوار وتنصيب ألمانيا كوجهة للعطلات متعددة الأوجه وذات جاذبية كبيرة. فنحن نحرص على تقديم صورة ألمانيا كوجهة للسفر تضم المتعة والاسترخاء والثقافة لجميع أفراد العائلة».

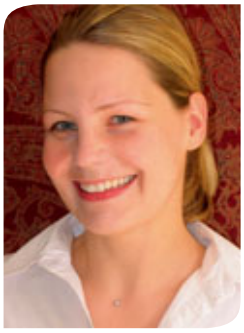

أنتيه رودينغ

نافذة على الثقافة

وفي ظل العلاقات الثنائية المميزة التي تربط بين ألمانيا ودولة الإمارات، فإن الجانب السياحي يحظى بدور مهم، بحسب رودينغ، التي تقول «تمثل السياحة جانباً مهماً من العلاقات الثنائية المزدهرة بين ألمانيا والإمارات، حيث يقضي الكثير من الإماراتيين عطلاتهم بانتظام في ألمانيا، كما أصبحت الإمارات، على مر السنين، وجهة جذابة بالنسبة للألمان على نحو متزايد. هذا بالتأكيد يساهم في تحسين العلاقات وهو في حد ذاته تعبير عن العلاقات الايجابية القائمة بين البلدين». وعما يمكن أن يحمله السفر المتبادل من آثار إيجابية على التفاهم الثقافي بين ألمانيا والإمارات، توضح رودينغ «السفر إلى بلد أجنبي هو على الأرجح أفضل وسيلة للتعرف إلى الثقافة، حيث يمكنك تجربة ذلك مباشرة أثناء الاختلاط والتفاعل مع السكان المحليين.

يمكنك أيضاً أن تشعر بالطريقة التي يعيش بها الناس حياتهم، وبالطريقة التي ينفذون بها الأشياء، وبالأمور التي تهمهم. كما تتعرف أيضاً إلى تاريخ البلاد، وثقافته، ولغته. وأعتقد أن هذا ينطبق على مواطني الإمارات المسافرين إلى ألمانيا والألمان المسافرين إلى الإمارات على حد سواء». وعن الأسباب التي تجعل من الإمارات وجهة جذابة بالنسبة للألمان، تقول رودينغ «غني عن القول، أن الإمارات قد جذبت الاهتمام من جميع أنحاء العالم بما شهدته من تقدم سريع يحبس الأنفاس وبعدد لا يحصى من المشاريع التي يتم تطويرها هنا. وقد أدى ذلك بالتأكيد إلى زيادة كبيرة للمسافرين من مختلف أنحاء العالم ، بما في ذلك ألمانيا». وتضيف «الإمارات هي المكان الذي يتجاوز توقعات أولئك الذين يزورونها للمرة الأولى. وهناك الكثير من الألمان يأتون إلى هنا بانتظام».

> المناخ الصحي والمناظر الطبيعية المتنوعة بيئة ممتازة لقضاء عطلة استجمامية

تجربة مثيرة

وفيما يتعلق بالحياة في العالم العربي، تقول رودينغ «أستمتع كثيراً بالحياة هنا في هذه المنطقة المزدهرة والمثيرة.

من المذهل أن يرى المرء ما يمكن للإنسان فعله في وقت قصير كهذا. أنا فخورة كثيراً لتمكني من الترويج لبلدي وثقافته في الخليج».

وتضيف «تتطور الإمارات بشكل سريع إلى واحدة من أكثر البلدان إثارة في العالم، وأنا استمتع هنا كثيراً. فعشرات الجنسيات المختلفة تعيش هنا سوياً في سلام تام، وأجد أن هذا الجانب بالذات مهم للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإمارات هي مكان مثير لأن يعيش الإنسان فيه لأنه حيوي للغاية ويتغير باستمرار. الأمور تحدث هنا على أساس يومي». ومن ناحية بيئة العمل، تقول رودينغ «توفر الإمارات بنية تحتية كبيرة وشبكة اتصالات وطيران مثالية، الأمر الذي يعد في غاية الأهمية، خصوصاً إن كنت تقوم بالترويج لبلد كوجهة سياحية. إنه مكان رائع وأعتقد أننا سنرى الكثير من الأحداث هنا في السنوات المقبلة».

ميونخ الوجهة المفضلة لدى السياح الخليجيين (من المصدر)

هامبورغ تستحق الزيارة أكثر من مرة برفقة العائلة

«الرؤية الاقتصادية»

يعتبر الأول أوروبيا والثاني عالمياً

البحث والتطوير أهم ركائز قطاع «الرعاية الصحية» الألماني

تقدم ألمانيا، كأكبر دولة من حيث عدد السكان في أوروبا، أكبر سوق لقطاع «الرعاية الصحية». وتهدف الحكومة الألمانية إلى الحفاظ على معايير الجودة العالية في هذا القطاع وتقديم نظام صحي سهل التمويل. ومن خلال الدعم الحكومي وتقليل المخاطر بدأت الكثير من الشركات في البحث والتطوير والتسويق لتقديم منتجات صحية مبتكرة.

ويعتبر القطاع الصحي العام والتحديات التي يواجهها، خصوصاً التمويل طويل الأمد، جزءاً من القطاع الصحي الألماني، ويأتي إلى جانب ذلك قطاع «صناعة الأدوية والتكنولوجيا الطبية» والكثير من القطاعات المختصة جزئياً به. مع أن إمكانية النمو كبيرة في هذه القطاعات، خصوصاً أن زيادة الطلب على المستلزمات والخدمات الطبية تساعد على ذلك.

وإذا حصل نمو في هذا المجال، فإنه سيحصل في قطاعات أخرى بصورة تلقائية. ونظام تمويل القطاع الصحي يعتمد على ثلاثة أعمدة، أولها يتعلق بنسبة الدخل الشهري، والدفع الذاتي للعلاجات والأدوية البسيطة، وكذلك (بحسب الطلب) إمكانية التأمين الخاص لمزيد من الخدمات، خصوصاً أن النظام الصحي في ألمانيا مرتبط بمبدأ التكافل. ومن هنا فإن خطوات رفع القيود مهمة من أجل تشجيع النمو وتوفير ظروف ملائمة لتوطيد البحث ولمحدات التوسع الجغرافي.

يعتبر سوق التكنولوجيا الطبية الأكبر على مستوى أوروبا

«الرؤية الاقتصادية»

الأرقام تتحدث

تتربع ألمانيا في المركز الثالث فيما يتعلق بنفقات النظام الصحي التي وصلت إلى 10.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي 253 مليار يورو، في العام 2008، ووصلت نفقات مؤسسات التأمين الصحي العامة إلى 160.8 مليار يورو، بينما وصل دخل مستحضرات الأدوية إلى 31.8 مليار يورو، والمنتجات الطبية إلى 17.76 مليار، ومستحضرات الأدوية العضوية إلى 1.1 مليار يورو. من جهة أخرى وصلت نسبة التصدير للمستحضرات الطبية إلى 65 بالمئة ومستحضرات الأدوية إلى 56 بالمئة. ويذكر أن عدد العاملين في القطاع الصحي يصل إلى 4.4 مليون شخص. ويوجد في ألمانيا 21.500 صيدلية و3326 مستشفى ومرفق رعاية صحياً، إضافة إلى 809 مراكز للرعاية الطبية و34 مستشفى جامعياً و11 ألف مصنع للأدوات الطبية و1031 مصنعاً للأدوية و500 شركة للتكنولوجيا الحيوية.

ويتميز القطاع الصحي الألماني بأنه يضم أكبر سوق صحي في أوروبا، فقد ازدادت نفقات القطاع الصحي ما بين العامين 2000 و2007 من 212.5 مليار إلى 252.8 مليار يورو، الأمر الذي يعني زيادة بنسبة 19 بالمئة، وهذا يعني نسبة 2.7 بالمئة من إجمالي الدخل المحلي في الفترة نفسها. ويبلغ عدد سكان ألمانيا حوالي 82 مليون نسمة، وعدد المسنين فيها في تزايد مستمر، ما يعني نمواً في القطاع الصحي. وبما إن هذا النظام يتمتع ببنية تحتية صناعية متينة، فإن معظم الألمان يستعلون محاسن وميزات التأمين الصحي، إذ يصل عدد المؤمّنين في القطاع العام 89 بالمئة بالمئة، بينما يصل عدد المسجلين في التأمين الخاص 9 بالمئة. والكثير من الشركات لديها جاهزية للتحديات المستقبلية للمجتمع كبير السن. مع العلم أن الحكومة الألمانية تدعم مجالات التخصص في الوراثة والإدارة الصحية، وذلك من خلال إصلاح النظام الصحي.

31.8 مليار يورو دخل مستحضرات الأدوية

على صعيد آخر، فإن القطاع الصحي يضم 4.4 مليون مستخدم مؤهلين بشكل جيد، من بينهم أطباء ومهندسون ومختصون في الكيمياء والفيزياء والرياضيات والصيدلة. إضافة إلى ذلك يوجد أكثر من 116 ألف طالب يدرسون الطب، وأكثر من 78 ألف خريج سنوياً في تخصصات الأحياء والكيمياء والتكنولوجيا الطبية. وبما إن البحث والتطوير من أهم أهداف السياسة الصحية في ألمانيا، فإن هذا يعمل على الاحتفاظ بالجودة العالية للقطاع الصحي الألماني، خصوصاً أن الاهتمام بأن تكون أجور العلاج مقبولة من أولويات هذا القطاع.

وعملت الحكومة الألمانية على دعم الابتكار وقطاعات التكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية والتكنولوجيا الطبية من خلال «استراتيجية التكنولوجيا العالية»، حيث رصدت الدولة مبلغ 1.23 مليار يورو لذلك في الفترة بين 2006 و2009. وتقدم البنية التحتية اللوجيستية أفضل مزيج مثالي من أساليب النقل الحديثة وتقنيات الملاحة وتكنولوجيا المعلومات ونظام الاتصالات. هذا إضافة إلى توفيرها بيئة مستقرة للاستثمار، لأن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يقدم بيئة صلبة وسليمة للشركات.

كما تعتبر ألمانيا رائدة في مجال مستحضرات الأدوية البيولوجية في أوروبا، وتأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة. وتُظهر نظرة سريعة على النتائج المثيرة في ألمانيا أن تكنولوجيا الأحياء الطبية تشهد نمواً واضحاً، فهي واحدة من أهم قطاعات التشغيل الرئيسة في أوروبا، وهذا واضح من خلال عدد الشركات العاملة في هذا القطاع وخلق الملكية الفكرية المربحة. وهذا التشغيل واضح لدى الشركات العريقة، كما هو الحال في الشركات الجديدة الواعدة والموهوبة. فالحكومة والصناعة ومعاهد الأبحاث تتعاون فيما بينها، من أجل دعم ودفع هذا القطاع قُدماً نحو الأمام. ومن هنا بدأ أصحاب رؤوس الأموال البحث عن فرص جديدة في التكنولوجيا الحيوية الألمانية.

وفي هذا السياق تشير الإحصاءات للتكنولوجيا الحيوية الطبية الألمانية إلى أن علامة «صنع في ألمانيا» هي العنوان الصحيح لمنتجات التكنولوجيا الحيوية. ومن الملاحظ أيضاً النمو الكبير في هذا المجال، ففي العام 2007 كان هناك 180 منتجاً من المستحضرات الصيدلانية البيولوجية مرخصة في المستشفيات، بينما وصل العدد في هذه الأيام إلى 420 منتجاً، خصوصاً أن القطاع الصحي يضم شركات عريقة في صناعة الأدوية إضافة إلى الشركات الصغيرة.

وتتفرد ألمانيا بأنها الأولى في مجال المستحضرات الصيدلانية الحيوية في أوروبا وتتربع على المركز الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة. فقد تم ترخيص 10 شركات لتصنيع المستحضرات الصيدلانية الحيوية في ألمانيا، وتبعتها واحدة العام 2008، بينما دخلت السوق 4 شركات جديدة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2009. هذا إضافة إلى وجود 500 شركة مختصة في التكنولوجيا الحيوية، 375 منها تعمل في مجال الطب الحيوي. وهناك 44 بالمئة من شركات التكنولوجيا الحيوية الألمانية التي تعمل على تطوير أدوية جديدة أو فحوص تشخيصية في مجال الطب البشري أو البيطري، ولكن تبقى التكنولوجيا الحيوية الطبية من أهم اختصاصات هذا القطاع. كما إن عدد العاملين فيها والحاصلين على درجة الدكتوراه في علم الأحياء يفوق ما هو عليه الحال في أميركا أو اليابان. مع العلم أن قطاع التكنولوجيا الحيوية الألماني مدعوم من بيئة ابتكارية، تمثلت وبحجم كبير للموارد التكنولوجية والبحثية.

3326 مستشفى و809 مراكز للرعاية الطبية

وتضم البنية التحتية للأبحاث في ألمانيا 343 جامعة و330 معهداً للبحث العلمي، من بينها مؤسسة «الأبحاث الألمانية» ومؤسسة «هيلهولتس» ومعهد «فراونهوفر» ومؤسسة «لايبنتس» ومعهد «ماكس بلانك»، وهي مؤسسات معترف بها دولياً، خصوصاً أنها تلعب دوراً رائداً في مجال أبحاث الأدوية والمستحضرات الحيوية.

وتدعم الحكومة الألمانية نمو التكنولوجيا الحيوية الطبية وبشكل لم يسبق له مثيل من أجل دعم تكنولوجيا جديدة. وتهدف هذه الحملة التي تحمل شعار «استراتيجية التكنولوجيا العالية» ربط موارد جميع الوزارات كي تكون ألمانيا رائدة في أهم الأسواق المستقبلية. ولتحقيق اختراق في التكنولوجيا رُصدت موازنة 15 مليار يورو، منها 430 مليوناً للتكنولوجيا الحيوية و800 مليون للأبحاث الطبية.

من جهة ثانية تلعب جرأة رأس المال في ألمانيا دوراً مهماً في تمويل شركات التكنولوجيا الحيوية. وحوالي ثلث هذه الشركات يتم تمويله عن طريق رأس المال الاستثماري. وحسبما أفادت شركة «إيرنست أند يونغ» فإن ألمانيا ومن خلال استثمار 319 مليون يورو عن طريق رأس المال الاستثماري تتربع على المركز الأول في هذا المجال في أوروبا.

التكنولوجيا الطبية

ويعتبر سوق التكنولوجيا الطبية الأكبر على مستوى أوروبا والثالث على المستوى العالمي. ولهذا القطاع تقليد عريق في مجال البحث والتطوير. خصوصاً أن المستخدمين فيه مؤهلون بشكل جيد، ومن هنا ونتيجة قربها من الأسواق التي تتمتع بإمكانات نمو هائلة، أصبحت ألمانيا بمثابة مغناطيس يجذب الشركات الأجنبية في مجال التكنولوجيا الطبية. وبرأسمال يصل إلى 23 مليار يورو، تعتبر ألمانيا أكبر الأسواق في أوروبا، وهذا يقدر بثلث السوق الأوروبي في التكنولوجيا الطبية، إذ تصل قيمة الإنتاج السنوي 17.8 مليار يورو. بينما تصل نسبة الصادرات إلى 64.6 بالمئة من المواد المنتجة، وهذا يقدر بحوالي 11.5 مليار يورو، أي ما نسبته 14.6 في المئة من حجم التجارة العالمي. وسجلت ألمانيا في هذا المجال أكثر من 16.700 براءة اختراع، الأمر الذي يعني تربع ألمانيا على القمة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الطبية الابتكارية. ووصل عدد العاملين في القطاع 170 ألفاً في أكثر من 11 ألف شركة.

وبناء على ما سبق تعتبر ألمانيا أكبر سوق للمنتجات الطبية في أوروبا وثالث دولة عالمياً. فالتقدم الطبي ونمو الوعي الصحي وشيخوخة المجتمع تعتبر من أهم ضمانات هذا القطاع. وتوفر البنية التحتية الصناعية بيئة خصبة لجذب المستثمرين، فإلى جانب حوالي 50 شركة متعددة الجنسيات، تضم ألمانيا الكثير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتتمتع ألمانيا بسمعة ممتازة، خصوصاً أنها تعتبر الوجهة الأولى للاستثمار، نظراً للتأهيل عالي المستوى الذي يتمتع به مهندسو هذا البلد. ويوجد فيها حوالي 40 جامعة تقدم تخصص التكنولوجيا الطبية. ويتخرج منه سنوياً 73.500 طالب من تخصصات الأحياء والكيمياء والطب، و2300 طالب من تخصص التكنولوجيا الطبية. مع العلم أن وزارة التعليم والبحث رصدت 1.2 مليار يورو لدعم البحث في مجال العلوم الحياتية في الفترة ما بين 2006 و2009. والبرامج التي تهتم بالتطوير من «غرس الذكاء» وطرق الاستجمام المبتكرة والتعليم والطب المتجدد، تتلقى من خلال «خطة عمل التكنولوجيا الطبية» تمويلاً مالياً مستهدفاً تصل قيمته إلى 100 مليون يورو.

ابتكار وتوازن

وتعتبر ألمانيا أيضاً رائدة في مجال أبحاث وإنتاج المستحضرات الصيدلانية على المستوى الأوروبي، وتأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة. وتسعى الحكومة الألمانية لأن تكون مستقبلاً رائدة عالمياً في مجال الابتكارات وتريد أن تحافظ على ضمان قدرة دفع المواطن للأدوية. فسواء تعلق الأمر بعلاجات جديدة أو طرق علاج طبيعي، فإن قطاع «صناعة الأدوية» يغطي كافة القطاعات. فألمانيا واحدة من الدول الخمس الأوائل في العالم المنتجة للمستحضرات الصيدلانية الحيوية، ويصل إنتاج المستحضرات الصيدلانية إلى 26.2 مليار يورو، بينما تصل نسبة التصدير إلى 56 بالمئة.

القطاع الصحي في منطقة الخليج يتحدى الأزمات

يمكن اعتبار القطاع الصحي في منطقة الشرق الأوسط منيعاً ولم يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية. فمتوسط العمر في المجتمعات المحلية في تزايد، والمتطلبات الطبية أيضاً، الأمر الذي يعني ضمان ثبات النمو في القطاع الصحي. كما إن منطقة الخليج استثمرت المليارات من الدولارات في البنية التحتية للقطاع الصحي والبناء، الأمر الذي يعني من ناحية أخرى فرصة كبيرة للشركات الألمانية للمساهمة في هذا النمو ودخول السوق.

ويقول داريا نصيحي من شركة «بليتوم» الألمانية» إن القطاع الصحي سواء في الإمارات أو حتى في منطقة الخليج العربي تحسن في السنوات العشرين الأخيرة».

ومن المتوقع أن يسجل هذا القطاع نمواً بنسبة 9 بالمئة سنوياً خلال السنوات الـ12 المقبلة، حسب معلومات «Alpen Capital» وهو مصرف استثماري في المنطقة. ويمكن أن يصل حجم التداول في القطاع الصحي إلى 55 مليار دولار في المنطقة حتى العام 2020. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار.

ولا يزال هناك الكثيرون الذين يغادرون المنطقة بحثاً عن علاج عالي الجودة في الخارج. ومعظمهم يتوجه إلى أميركا وبريطانيا وألمانيا. ومن أراد توفير المال، يتوجه إلى الهند أو تايلاند. بينما يعمل الكثير من المسؤولين وكذلك بعض الدول ضد هذا التيار ويسعون إلى إصلاح العرض المحلي. وفي هذا الإطار يشير الخبير الألماني «كلاوس بوكر» إلى أن «عدد المرضى الذين يتوجهون للعلاج في الخارج في تراجع خصوصاً من أبوظبي. وتسعى الحكومة المحلية، إلى تقليل هذا العدد والاعتماد على النفس في السنوات المقبلة، وهذا يعني توفير ودعم جميع التخصصات الطبية في البلد وضمن مستوى عالٍ». ويمكن لمدينة دبي للرعاية الطبية جذب الكثيرين من سكان منطقة الخليج والعالم العربي، نظراً للتطور التكنولوجي الذي تحظى به والقوى العاملة المؤهلة.

النظام الصحي الإماراتي

وحسب الإحصاءات الرسمية يوجد في الإمارات وحدها 19 مستشفى عاماً، يعمل فيها 2700 طبيب و250 طبيب أسنان. إضافة إلى ذلك يوجد 915 عيادة خاصة، منها 667 في دبي وحدها. ويعمل في العيادات الخاصة حوالي 2900 طبيب و1400 طبيب أسنان. وعلاوة على ذلك يوجد 51 مستشفى خاصاً يعمل فيها 1790 طبيباً و81 طبيب أسنان.

ويقول نصيحي «حسب الإحصاءات، يتوفر طبيب لكل 500 مواطن في الإمارات، بينما يوجد في ألمانيا طبيب لكل 280 شخصاً. وفيما يتعلق بعيادات الرعاية المكثفة والرعاية اللاحقة، فإن وضع دول الخليج الصحي في الإمارات يعاني من قلة الأطباء والممرضات المختصين. وتشكل هذه المشكلة نوعاً من التحدي».

وفي ظل ما يشهده قطاع «الخدمات الصحية» في ألمانيا من نمو وازدهار، فإن مركز الليزر لطب الأسنان في لخن لا يعتبر مجرد معهد رائد في ألمانيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم إذا ما تعلق الأمر بعلاج للأسنان خال من الألم تماماً.

ويشير ليون فانفيرش، مدير عام المركز، إلى أن «قطاع (الخدمات الصحية) في الإمارات تحسن كثيراً، ووصل إلى مستوى المعايير الدولية، لكنه لا يزال بحاجة إلى المختصين العاملين في مختلف حقول الخدمات الطبية. وهذا السبب هو ما دفع مركز الليزر لطب الأسنان في لخن لإنشاء مركز الليزر لطب الأسنان ومستوصف خاص لطب الأسنان في رأس الخيمة، ومن المقرر افتتاحهما في سبتمبر من هذا العام».

ومع ما يمر به القطاع الصحي في الإمارات في هذه المرحلة من عملية إعادة هيكلة، فمن المفترض وضع إطار تنظيمي جديد له، كتوحيد أسعار العلاج مثلاً. إضافة إلى أن الكثير من العائلات تفتقد للتأمين الصحي. فقد أجبرت أبوظبي، جميع أرباب العمل على تأمين مستخدميهم. ورغم أن هذا التأمين يغطي الرعاية الصحية الأولية، فإن خطة إيجابية في تطوير النظام الصحي، ومن هنا يؤكد الخبير الألماني بوكر أنه «لا يوجد في منطقة الخليج قطاع صحي شامل. والوضع يختلف من بلد لآخر. ويعتبر النظام الصحي في أبوظبي أكثرها تقدماً في المنطقة. وهذا يعود إلى انضمام 98 بالمئة من مواطنيها لنظام التأمين الصحي في السنوات الأخيرة، سواء من المواطنين أو المقيمين. ومن هنا تكون أبوظبي رائدة في هذا المجال في منطقة الخليج. وهذا التأمين متوفر منذ ثلاث سنوات. والميزة في هذا النظام أنه شفاف سواء من ناحية التمويل أو التخطيط وقدرات وسائل العلاج».

معرض الصحة

وسيتم في السنوات المقبلة استثمار المزيد من الأموال في القطاع الصحي، ليس في الإمارات وحدها، بل في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المفترض الانتهاء، من بناء 200 مستشفى حتى العام 2015. وهذا سيوفر 27 ألف سرير إضافي. وقد يكون هناك حاجة إلى 25 ألف سرير إضافي حتى العام 2020. وبناء على هذه الأرقام، كانت المشاركة الألمانية في معرض الصحة العربي واسعة، خصوصاً أنه يعتبر من أهم معارض منطقة الخليج في المجال الصحي. ففي العام 2009 حضر 2205 عارضين من 59 دولة. وشاركت ألمانيا وحدها بـ415 عارضاً، لتكون بذلك أكبر دولة مشاركة، تبعتها الصين (180 عارضاً)، يضاف إليها 179 شركة محلية مشاركة. واللافت للنظر أن المشاركة الألمانية كانت كبيرة في المعرض هذا العام (2010) أيضاً. فقد تواجدت عدة ولايات منها (بافاريا، سكسونيا السفلى، شمال راين وستفاليا، رايلاند-بفالز، شليزفيغ-هولشتاين). وتدعم وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا مركزاً للمعلومات إضافة إلى معرض مشترك للشركات الألمانية.

ويشير بوكر، إلى أن «الطلب على المنتجات الألمانية مرتفع. فهناك الكثير من الأطباء من الدول العربية، وكذلك الغربية يرغبون بشغف في العمل بالتكنولوجيا الألمانية، مثل تقنية (سيمينس)». ويضيف «الأطباء الألمان يتمتعون بسمعة ممتازة في المنطقة العربية، ومن هنا فإن الطلب عليهم مرتفع في المستشفيات المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن الحظ يلازم الخبراء الألمان بأن تراخيصهم لا تحتاج إلى وقت طويل كما هو الحال بالنسبة للآخرين».

التقنية

ويعود اهتمام الإمارات بالقطاع الصحي إلى عدة أمور، فكل من دبي وأبوظبي تسعى إلى تطوير القطاع الصحي وتحسين مستواه، كما تسعى لأن تكون في الصدارة في القطاع الصحي والعلاجي الطبيعي والاستجمام. وقامت دبي قبل عدة سنوات بجهود كبيرة، من أجل جذب مستشفيات عالمية وأطباء، ومؤسسات تقديم الخدمة. وتتمثل الخطة المميزة بمدينة دبي للرعاية الطبية والمنطقة الحرة للمرافق الطبية بجميع أنواعها، حيث تُقدّم فيها خدمات طبية ومشاريع للأبحاث على المستوى العالمي.

ونظراً لهذا التطور والظروف القائمة، فإن الإمارات والدول المجاورة مهتمة بالتكنولوجيا والمعدات الطبية الألمانية. وهذا لا ينطبق فقط على توريد البضائع، بل على كسب الخبرة والمعرفة من خلال مؤسسات الخدمة والتعليم، خصوصاً في مجالات الرعاية ما بعد العلاج والرعاية الصحية والنفسية. فجاذبية السوق ازدادت في السنوات الأخيرة بشكل واضح وأتاحت فرصة المنافسة أيضاً. إضافة إلى ذلك، فإن ألمانيا ومن خلال شعار «صنع في ألمانيا» تتمتع بسمعة جيدة في المنطقة.

كما تعتبر الإمارات سوقاً مهمة لصادرات شركات هامبورغ خصوصاً المختصة في العلوم الحياتية. وتتمتع هامبورغ بسمعة ممتازة في المنطقة العربية في المجال الصحي. وهناك الآن علاقات تجارية قوية بين هامبورغ ودولة الإمارات في القطاع الصحي. فقد شارك 40 عارضاً من هامبورغ في معرض الصحة العربي سواء شركات أو مؤسسات طبية بداية هذا العام. ومن بين الشركات الألمانية العريقة التي شاركت في المعرض كانت شركة «schwa-medico» التي تأسست قبل 35 عاماً وتنتج وتوزع المنتجات الطبية والعلاجية. ولهذه الشركة الألمانية فروع في كل من فرنسا وأستراليا وسويسرا وهولندا وهنغاريا، وتدعمها شبكة عالمية من المندوبين. وتعتبر الشركة رائدة في السوق الألمانية في مجال تنشيط العضلات وعلاج الوخز بالإبر. وكانت الشركة قد عرضت منتجاتها هذا العام في معرض الصحة العربي في دبي.

ويذكر أن هامبورغ تشارك للمرة الثامنة على التوالي في هذا المعرض. وكان من بين العارضين من شمال ألمانيا، شركات مرموقة عالمياً مثل «فيليبس للتكنولوجيا الطبية» وشركة «أولمبوس فينتر» وشركة «إي بيه إيه» إضافة إلى شركة «دريغر ميديكال»، وشركات متوسطة الحجم مثل «بودة للكيماويات» و«إيدورف آغيه» أو كذلك المستشفيات التخصصية التي يعتبر مستشفى هامبورغ الجامعي «أو كا إيه» واحداً منها. وعلى هامش «منتدى هامبورغ دبي للأعمال» الذي أقيم في هامبورغ في العام 2008، تم توقيع «مذكرة تفاهم» بين مجموعة «س. س. لوتاه» من دبي، مثلها المهندس يحيى بن سعيد اللوتاه، والمجموعة الإدارية والاستشارية لمستشفى هامبورغ الجامعي، مثلها الدكتور غوين. وتنص الاتفاقية على تعميق التعاون بين كلا الطرفين سواء في تطوير أو إدارة المشاريع الصحية في دبي، أو كذلك تأهيل وتدريب الطاقم الإداري والطبي.

منطقة الراين عنوان العلاج والاستشفاء

«دوسلدورف الجامعي» يقدم خدمات شاملة للمرضى العرب

استقبل المستشفى 71 ألف مريض أجنبي في العام 2008 «الرؤية الاقتصادية»

عناية طبية على مستوى رفيع «الرؤية الاقتصادية»

تعد ألمانيا من البلاد الرائدة في مجال الرعاية الصحية على مستوى العالم، فالأطباء الألمان مشهود بكفاءتهم عالمياً، يضاف إلى ذلك الكم الكبير من المعاهد ومراكز الأبحاث التي تُعنى بتطوير المعدات والتجهيزات الطبية الخاضعة لأعلى معايير التكنولوجيا والسلامة. ومن هذا المنطلق فليس غريباً أن تتطلع كثير من الدول إلى استقطاب التقنية الألمانية في مجال الرعاية الصحية أو التعاون معها. الأمر الذي يلقى بالطبع ترحيباً واسعاً من قبل الشركات أو المستشفيات الألمانية التي بدأت تتنبه ليس إلى أهمية تسويق معداتها فحسب، بل وللتعاون المشترك مع بلدان العالم وإقامة شراكات مهمة مع بعضها. ومن بين الدول التي تُعنى بها ألمانيا وشركاتها هي دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكأحد الأمثلة الناجحة على التعاون الألماني الإماراتي في مجال الرعاية الصحية، يبرز مستشفى «دوسلدورف الجامعي»، الذي وسع تعاونه مع دولة الإمارات العربية المتحدة بما يضمن راحة المرضى الإماراتيين. ومن ميزات هذا المستشفى أنه يستقبل مرضاه المقبلين من دولة الإمارات، ويقدم إليهم الاستشارة الطبية في يوم قدومهم نفسه إلى ألمانيا، وذلك من قبل أطباء ومختصين ألمان مرموقين، آخذين بعين الاعتبار طول المسافة التي قطعها مرضاهم والتزاماتهم الزمنية المتمثلة بقصر مدة العلاج. انطلاقاً من هذه الناحية تكمن أهمية دوسلدورف، عاصمة ولاية وستفاليا شمالي الراين، فالمدينة تزخر بالكثير من المستشفيات ذات الصيت العالمي. ويعتبر مستشفى دوسلدورف الجامعي أحد تلك المستشفيات التي يقصدها المرضى من كل حدب وصوب، نظراً للخدمات الشاملة والمتكاملة التي يقدمها لمرضاه، الأمر الذي يثمنه المرضى العرب عالياً.

15% نسبة المرضى الإماراتيين من مجمل المرضى العرب

ترحيب خاص

وتبلغ نسبة المرضى الإماراتيين 15 بالمئة من مجمل المرضى المقبلين من بقية الدول العربية إلى مستشفى دوسلدورف الجامعي، وحالياً يجري توسيع التعاون بين المستشفى ودولة الإمارات. وتشير الأرقام إلى توجه نحو 71 ألف مريض أجنبي في العام 2008 إلى ألمانيا بهدف طلب العلاج، وكان أغلب أولئك المرضى من دول الخليج العربي كالإمارات والكويت، فأعداد المرضى الخليجيين الذين يأتون إلى ألمانيا للعلاج ازدادت باطراد مستمر منذ 11 سبتمبر 2001، وذلك بسبب إحجام هؤلاء المرضى عن السفر إلى الولايات المتحدة لأسباب عدة، كالتعقيدات التي فرضتها السلطات الأمريكية على المقبلين، فبات الحصول على تأشيرة علاجية أمراً صعباً على المرضى، مما دفع الكثير من المصابين بأمراض كداء «السكري»، أو «أمراض قلبية»، أو «كسور عظمية معقدة» إلى التوجه إلى دوسلدورف، التي فتحت ذراعيها لاستقبال ضيوفها المقبلين للعلاج. وبما أن المرضى يأتون في أغلب الحالات مع ذويهم وأفراد عائلاتهم، فإن دوسلدورف تحرص على أن تقدم لهم جميع وسائل الراحة والمتعة والترفيه وإمكانية التسوق الممتازة.

وفي هذا السياق، تلبي مدينة دوسلدورف مختلف حاجات ورغبات زوارها حتى وإن كانوا ضمن مجموعات كبيرة العدد. وحالياً كثر عدد المستشفيات الألمانية التي باتت تعرف تماماً رغبات ومتطلبات المريض العربي، ففي دوسلدورف مثلاً يقوم مكتب التنسيق الخاص بالمرضى الأجانب بتنظيم جدول مواعيد المريض ويعتني به ويرافقه ويقدم له جميع المعلومات بلغته الأم، ويطلعه كذلك على تكاليف العلاج مسبقاً، مما يجعل المريض على دراية بالمصاريف المالية التي تترتب عليه قبل بدء العلاج.

عناية طبية

وفي الوقت الذي يستمتع فيه أفراد العائلة المرافقون للمريض بأجواء التسوق في واحد من أكبر وأجمل شوارع التسوق في ألمانيا وهو «كونيغس آليه»، يحظى المريض بعلاج في أحد المستوصفات الـ34 الاختصاصية التابعة لمستشفى دوسلدورف الجامعي والمزودة بأحدث المعدات والتقنيات الطبية المتوافرة في مجال البحوث العلمية. وبعد شفاء المريض يمكنه الاستمتاع مع عائلته بما تقدمه المدينة من خيارات متنوعة، بدأً من ممارسة الرياضة في المتنزهات العامة وصولاً إلى الفعاليات الثقافية المفعمة بالحيوية ذات الطابع العالمي من حيث تعدد الثقافات. وإلى جانب الإمكانات المتوافرة لقضاء فترة العطلة خارج جدران مستشفى دوسلدورف الجامعي، ينتظر مرضى السياحة العلاجية المقبلين من بلاد بعيدة، خصوصاً من دول الخليج العربي، عناية طبية فائقة على مستوى رفيع جداً.

وفي هذا السياق، ترى «ماريليس فون بوريس»، من قسم الإدارة في مكتب التنسيق الخاص بالمرضى الأجانب، أن ما يميز مستشفى دوسلدورف الجامعي عن غيره هي العناية الطبية الفائقة، وتقول «إن قطاع الرعاية الصحية الجامعية في ألمانيا يقدم علاجاً طبياً عالي المستوى بتكاليف معقولة»، يضاف إلى ذلك أن مستشفى دوسلدورف الجامعي متكامل في جميع المجالات الطبية من خلال الأبحاث العلمية التي يقوم بها أكثر من 30 معهداً ومستوصفاً مختصاً في جميع المجالات تقريباً. وهذا كله يعود بالفائدة والنفع على المريض بناءً على أحدث نتائج الأبحاث الطبية في معاهد ومستشفيات دوسلدورف. ففي حال تم تطوير طريقة تشخيص أو علاج مرض ما، تُطبق هذه الطريقة فوراً في مستشفى دوسلدورف الجامعي بشكل عملي، فثمة تعاون بين علماء مستشفى دوسلدورف الجامعي وجامعات شريكة لهم في ألمانيا وخارجها. وبفضل هذا النوع من تبادل الخبرات، يمكن علاج الأمراض المستعصية التي لا يوجد دواء لها حتى الآن، أو تخفيف آلامها في أفضل الحالات.

5 آلاف شخص يعملون في المستشفى و 34 مستوصفاً مستقلاً

ومن هذا المنطلق، فإن التعاون هو أفضل ما يمكن إطلاقه على تطوير العلاقة بين مستشفى دوسلدورف الجامعي ودولة الإمارات العربية المتحدة، وينبغي أن يكون هذا التعاون ثنائي الأطراف، أي بمعنى نقل التقنيات المتطورة والاختصاصيين من دوسلدورف إلى دبي وأبوظبي.

ويشار إلى أن مستشفى دوسلدورف الجامعي هو أكبر المستشفيات الذي يقدم خدمات طبية سريرية ومتنقلة في المنطقة بأسرها، وذلك من خلال تقديمه طيفاً متكاملاً من الاختصاصات الطبية، إذ يعمل فيه زهاء خمسة آلاف موظف في 34 مستوصفاً مستقلاً وأكثر من 30 معهداً. ومن ضمن تخصصات هذا المستشفى.. طب أمراض الدم والأورام في الأطفال وزراعة الخلايا الجذعية وجراحة الأعصاب وطب الجهاز العصبي وطب النساء والتوليد وطب الكبد وزراعة الكلية، إضافة إلى جراحة القلب وطب الأطفال وعلاج الأورام لدى الأطفال.

«سيمنس» أكبر الشركات الموردة لمعدات قطاع الرعاية الصحية

منذ أن تأسست قبل أكثر من 160 عاماً، وشركة «سيمنس» تحرص على ابتكار وتطوير الخدمات التكنولوجية المتطورة، ما جعلها تتبوأ مكانة هامة في مضمار المنافسة العالمية، وتصبح شريكاً تتطلع إليه الدول والشركات الكبرى الأخرى. وعلى مر السنين، امتدت رقعة خدمات شركة «سيمنس» العالمية لتشمل 190 بلداً، حيث تقدم الشركات خبراتها المتطورة في مجال الصناعة والطاقة والرعاية الصحية. وتعد «سيمنس للرعاية الصحية»، من أكبر مزودي قطاع الرعاية الصحية في العالم بالتقنيات الحديثة، كما أنها رائدة في مجال التصوير الطبي والتشخيص المخبري والتقنية المعلوماتية الطبية.

وبالطبع، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول التي تتعاون مع شركة «سيمنس»، خصوصاً في مجال الرعاية الصحية. وكانت دولة الإمارات من أولى دول المنطقة التي أدركت قدرة الشركة الألمانية العملاقة على التطوير والابتكار، فاستقدمتها منذ أكثر من 40 عاماً، عندما طلبت مستشفى في دبي تزويدها بنظام تصوير أشعة سينية. ومع الوقت تطورت هذه العلاقة لتتحول إلى علاقة تجارية ناجحة. وعن مدى نجاح العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات و«سيمنس للرعاية الصحية»، يقول ماوريس فابر، نائب رئيس شركة «سيمنس للرعاية الصحية، فرع الشرق الأوسط»، «كانت خبرتنا مع دولة الإمارات إيجابية ولا تزال، فنحن شركة نشطة جداً في قطاع الرعاية الصحية المحلية. ويرجع سبب نجاحنا الباهر في مجال التجهيزات الطبية في المنطقة إلى سببين رئيسيين، الأول هو إدراجنا شبكة خدمات فريدة من نوعها، وتشمل مرحلة ما بعد البيع، وكانت هذه الشبكة في غاية الأهمية للعملاء المحليين، أما السبب الثاني فهو تعاملنا مع شركاء يمكن الاعتماد عليهم، ولهم تاريخ عريق في المنطقة يعود إلى عدة عقود».

ماوريس فابر

السوق الاماراتية

ولكن اختيار الشركاء الإماراتيين لشركة «سيمنس» لم يكن بمحض الصدفة، فهي واحدة من أكبر الشركات العالمية الموردة لتجهيزات ولوازم قطاع الرعاية الصحية، ورائدة في مجال الات التصوير الطبي والتشخيص المخبري وتقنية المعلوماتية الطبية، إضافة إلى الأجهزة التي تساعد على السمع، كما تحرص «سيمنس» على توفير المعدات والحلول المتعلقة برعاية المرضى على حد سواء لعملائها، ما يسهل عليهم تجنب المشاكل وتوفير الخدمات، بدءاً من الوقاية والتشخيص المبكر للمرض وصولاً إلى العلاج ومرحلة النقاهة، كما يقول ماوريس فابر الذي يضيف «ثمة الكثير من الإمكانيات في السوق الإماراتية، خاصة أن سيمنس قادرة على توفير حلول متكاملة لعملائها، بدءاً من التخطيط ومروراً بدعم سير العمل من خلال تغليف المعدات المتكامل، وصولاً إلى حلول المعلوماتية التكنولوجية».

ولم ينكر ماوريس فابر أن شركته استفادت من كونها شركة ألمانية، فالجودة الألمانية المعهودة في مجال الهندسة والتصنيع تتمتع بسمعة عطرة جداً في المنطقة، يضاف إلى ذلك أن الشركات الألمانية تعد شريكاً معترفاً به ويمكن الوثوق به. إلا أنه لم يشر إلى حجم مبيعات شركة «سيمنس» في المنطقة، فالشركة لا تعلن عادة عن صفقاتها الإقليمية، لكنه ينوّه بأنها تلقى رواجاً ونجاحاً كبيرين في المنطقة، فقد ازداد نمو الإيرادات اعتباراً من السنة المالية 2009-2008، بمقدار أكثر من 20 بالمئة، مقارنة بالسنة المالية 2007-2008.

أما فيما يتعلق بأسباب توجه أنظار الشركات العالمية إلى دولة الإمارات، فإنه يرى أن للعمل في دولة الإمارات ميزات عديدة مقارنة بدول أخرى، فمن وجهة نظر اقتصادية، تتمتع الإمارات «ببنية اتصالات عالية المستوى، إضافة إلى توفر موظفين على مستوى عال من التأهيل من جميع أنحاء العالم، وكذلك سهولة وصول الرحلات الجوية إلى جميع دول المنطقة. وفوق هذا وذاك، هناك العديد من العوامل التي تجعل كثيراً من الإماراتيين يفضلون منتجات «سيمنس» التي توفر الجودة العالية والحرية الشخصية ومتطلبات الأمان». وفي الوقت ذاته، يشير إلى «أن للعلامة الألمانية تأثيراً إيجابياً كبيراً فيما يتعلق بالجودة والتكنولوجيا، ونحن نقدر التركة الألمانية، وهنا لا بد من الثناء على دعم الهيئات الألمانية الرسمية».

المسؤولية الاجتماعية

ويرى ماوريس فابر أن مستقبل المنطقة واعد وبيعد على التفاؤل، وستواصل شركة «سيمنس» العملاقة علاقاتها مع السلطات المحلية، من أجل الوصول إلى مستوى رفيع في مجال نظام الرعاية الصحية. ويلمح إلى أن هناك توجهاً لإنشاء مراكز طبية متخصصة، كي لا يضطر المواطنون الإماراتيون للسفر إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف ما بات يعرف بالسياحة الطبية.

وفي هذا الإطار، فإنه يقول «بصفتنا شركة رائدة في مجال التكنولوجيا، نعتزم دعم هذا التطور والاستفادة منه. ونحن نعمل حالياً على كثير من الابتكارات التي من شأنها تحسين الجودة، وفي الوقت ذاته خفض تكاليف العلاج في المشافي. أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ابتكارات في مجال تشخيص الأمراض أو التقنية المعلوماتية في مجال الرعاية الصحية».

كما يوضح «تاريخنا الطويل في المنطقة يضعنا أمام مسؤولية اجتماعية تهدف إلى الإسهام في تطوير هذا المجتمع، خصوصاً في مجال الرعاية الصحية، حيث يمكننا دفع عجلة تطوير هذا القطاع قُدماً. وفي هذا السياق، كنا قد أعلنّا مؤخراً عن تسيير شاحنة مجهزة بمعدات للكشف عن مرض سرطان الثدي، وقدمنا الشاحنة مجاناً لهيئات قطاع الرعاية الصحية المحلية في دولة الإمارات وعدة بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط. والشاحنة مزودة بأحدث المعدات التكنولوجية المتطورة في مجال الموجات فوق الصوتية وأجهزة تصوير الثدي الشعاعي، ضمن إطار إطلاق حملات محلية لفحص مرض سرطان الثدي».

مركز الليزر لطب الأسنان يفتتح فرعاً في رأس الخيمة

تتمتع ألمانيا بسمعة عالمية في مجال العلاج الطبي وعلاج الأسنان والمستشفيات. وعلى الصعيد العالمي ينصح بالتوجه إليها على اعتبارها من أفضل البلاد في مجال الاستشفاء، فألمانيا تشجع البحوث الطبية وبحوث طب الأسنان، وتقوم من خلال ذلك بدمج نتائج الأبحاث الجديدة بأساليب العلاج المتبعة. كما أنه من المعروف عن ألمانيا تقديمها للرعاية الطبية والعناية بالأسنان ضمن أرقى المستويات على الصعيد الأوروبي.

أحدث التقنيات

يعتبر مركز «الليزر لطب الأسنان» في لخن أحد المعاهد الرائدة على مستوى العالم في مجال طب الأسنان بالاستعانة بأشعة الليزر، وكذلك تعليم وأبحاث استخدام الأشعة في طب الأسنان، كما يعد مركز لخن أول معهد ألماني في هذا المجال والطلب عليه كبير جداً من قبل شركات طب الأسنان الكبرى في ألمانيا وفي جميع أنحاء العالم بفضل الدورات التأهيلية والأبحاث العلمية التي يقدمها في مجال طب الأسنان.

ويقدم «مركز الليزر لطب الأسنان في لخن»، بالتعاون مع جامعة النخبة «جامعة لخن»، أول فرع دراسي جامعي معتمداً، وهو «استخدام أشعة الليزر في طب الأسنان»، بحيث ينال الطالب فيه شهادة دراسات عليا في هذا المجال، أو ما يعرف بال«ماستر». وبالتالي، فإن أطباء الأسنان يأتون إلى مدينة لخن، ليحصلوا على شهادة «الماستر» تلك.

وقد تجاوزت سمعة المركز الألماني نطاق الحدود الألمانية، بل وحتى الأوروبية، بحيث وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط. لذا فإن بعض المرضى، خصوصاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، يقصد هذا المعهد المرموق بغرض الحصول على العلاج.

وبدوره تنبه المعهد إلى ذلك، فقرر تطوير علاقاته بالإمارات، حسبما يفيد به ليون فانفيرش، مدير عام المركز، الذي يشير إلى أن «هناك تعاوناً بين المعهد ودولة الإمارات العربية، وسيقوم (معهد لخن) بإنشاء مركز ليزر لطب الأسنان في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في إمارة رأس الخيمة وذلك بالتعاون مع كلية رأس الخيمة لعلوم طب الأسنان التابعة لجامعة رأس الخيمة للعلوم الطبية والصحية. وسيتحول هذا المركز إلى العنوان الأول للجودة العالية في دولة الإمارات، إذ سيزود المركز بأحدث التقنيات والمعدات المستخدمة في طب الأسنان في دولة الإمارات. وهذا يعني أن مستوصفاً جديداً خاصاً لطب الأسنان في هذا المركز سيوفر علاجاً خالياً تماماً من الآلام على أعلى مستوى من الجودة وبفضل استخدام أحدث التقنيات التي ستقدم لسكان دولة الإمارات. وما يميز المركز أيضاً هو استعانته بخبراء ألمان مختصين في مجال علاج الأسنان بواسطة أشعة الليزر».

ليون فانفيرش

سياحة علاجية

وبالنسبة للمرضى الإماراتيين، فهم يبحثون في المقام الأول عن علاج أسنان رفيع المستوى في ألمانيا. وثمة تعاون ما بين معهد لخن ومستوصف «رو كاريه» الشهير في مدينة إيسن. وهذا المستوصف على درجة رفيعة جداً ومعروف بشكل كبير جداً في مجال تقديم علاج ممتاز للأسنان خالٍ من الآلام.

ويشهد قطاع «الخدمات الصحية» نمواً مزدهراً في ألمانيا، حيث إن مركز الليزر لطب الأسنان في لخن ليس معهداً رائداً في ألمانيا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم إذا ما تعلق الأمر بعلاج للأسنان خال من الألم تماماً. من جهة أخرى يشير «ليون فانفيرش» إلى أن قطاع «الخدمات الصحية» في دولة الإمارات تحسن كثيراً، وقد وصل إلى مستوى المعايير الدولية بالفعل، لكن القطاع لايزال بحاجة إلى المختصين العاملين في مختلف حقول الخدمات الطبية. وهذا السبب هو ما دفع (مركز الليزر لطب الأسنان) في لخن لإنشاء مركز الليزر لطب الأسنان ومستوصف خاص لطب الأسنان في رأس الخيمة، واللذين من المقرر افتتاحهما في شهر سبتمبر من العام الجاري.

«صنع في ألمانيا»

ويدرك القائمون على «مركز الليزر لطب الأسنان في لخن» تماماً أن المرضى الإماراتيين يفضلون زيارة ألمانيا بهدف علاج الأسنان والاستشارة الطبية، كما أن عبارة «صنع في ألمانيا» تنطبق أيضاً على حقل الرعاية الصحية وعلاج الأسنان في دولة الإمارات. وفي هذا الإطار يقول «ليون فانفيرش» «بحكم كوننا معهداً ألمانياً ولديه مختصون ألمان، فهذا الواقع سيشكل عامل جذب، ليس للمرضى الإماراتيين فقط، بل للمرضى المقبلين من (دول الخليج) الأخرى بحثاً عن علاج لأسنانهم خال من الآلام، ويعتمد على أخر التقنيات العلمية المستخدمة في مجال علاج الأسنان بأشعة الليزر، خصوصاً السيدات والأطفال».

ويضيف «وبما أن الإماراتيين يقصدون رأس الخيمة لقضاء إجازة نهاية الأسبوع، فهذا الأمر سيسهل زيارتهم لمركزنا لعلاج الأسنان».

هذا الملف ينشر بالتعاون مع
bridge.media.news

أكدت أنها تتبوأ المركز الأول في قطاع البـــ

الشركات الألمانية تضع خبرتها ومعرفتـــ

تسعى كثير من الدول العربية إلى القيام بالاستثمار في الشركات الألمانية، خصوصاً خزائن دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتوجه هذه الدول إلى الاستثمار بشكل رئيس في قطاع الطيران والمال والبناء. وتحاول مثلاً إمارة أبوظبي الاستثمار بشكل رئيس في قطاع البناء، بينما تحاول دول عربية كثيرة، خصوصاً دول منطقة الخليج، استقطاب الشركات الألمانية وحضها على الاستثمار في دولها، أو كذلك استخدام الخبرة والمعرفة الألمانية في مشاريعها، خصوصاً مشاريع البنية التحتية وقطاع البناء. فمن الشركات الألمانية العريقة التي تساهم وبشكل كبير في تحسين قطاع البناء في الإمارات، وتقديم أفضل خدمة له، هي شركة «تيسن كروب».

وساهمت «تيسن كروب إليفيتور» في تنفيذ مشاريع المصاعد في أكثر من 65 دولة، من أهمها الإمارات التي تمثل مركزاً مهماً لنشاط الشركة، كما يؤكد لويس أكابيتياس كابالييرو مدير عام «تيسن كروب إليفيتور - الإمارات»، الذي يوضح أن «نشاط الشركة في الإمارات لا يقتصر على مصاعد الأفراد وحدها، بل يشمل أيضاً مصاعد الشحن والسلالم والممرات المتحركة وجسور عبور المسافرين وخدمات الصيانة وجودة ما بعد البيع».

وتراجع نمو قطاع البناء في ألمانيا بشكل طفيف في سنة 2009 عموماً، ولم يتغير الوضع كثيراً سنة 2010. وتوقعت اتحادات قطاع البناء أن الاختبار سيأتي لاحقاً، إذ يمكن لهذا القطاع الاستفادة من خطة الإنعاش الحكومية للفترة بين2009و2010. ويشارك السياسيون في تحديد عملية إنعاش اقتصاد البناء على المدى القصير، من خلال بعض القرارات القانونية التي تساعده في كفاءة استخدام الطاقة والزيادة في استخدام الطاقة المتجددة. فالثغرات والتصدعات التي أصابت قطاع البناء بشكل عام، نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لم تخرج هذا القطاع في ألمانيا عن مساره، فعلى الرغم من تراجعه بعض الشيء خلال 2009، فإن الوضع لم يصل إلى ما هو عليه الحال في كثير من قطاعات الإنتاج، لكن تبدو التوقعات إيجابية للعام 2010.

ويتوقع اتحاد الصناعة والبناء المركزي الألماني (ZDB) أن تتراجع عوائد القطاع وتصل إلى حوالي 1.5 بالمئة في العام 2010. من جانب آخر سترتفع نسبة الاستثمار العام ما بين 8 و9 بالمئة من العام نفسه، ومن هنا يمكن تعويض نسبة الدخل الذي من المفترض أن يتراجع بنسبة 12 بالمئة في قطاع الإعمار الاقتصادي. ويتوقع الاتحاد المركزي (ZDB) أن يدر هذا القطاع قرابة 81 مليار يورو، مع توقعات بزيادة الاستثمار في المباني العامة.

ويعود عدم تأثر قطاع البناء بشكل كبير نتيجة الأزمة المالية العالمية إلى عدم اعتماد الشركات الألمانية العاملة في هذا المجال على التصدير وتراكم الطلبات بشكل كبير. وأثبتت خطة الإنعاش الحكومية نجاعتها في هذا الإطار، الأمر الذي سينعكس أيضاً على العام 2010. فالاستثمار واضح وبشكل جلي في قطاع الأبنية العامة.

من ناحية أخرى فإن شركات

أحمد ياولز

البناء الألمانية تعتمد على التحسينات الإضافية في البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات، خصوصاً إذا أرادت ألمانيا الحفاظ على مكانتها العالمية كشريان للشحن واللوجستك، فلا بد من الاستثمار في الشوارع والسكك الحديدية، ومن هنا رصدت وزارة المواصلات في موازنة 2010 مبلغ 12 مليار يورو من أجل تحديث الطرق وتوسيعها. ويعتبر القطاع اللوجستي أهم محرك للاقتصاد الألماني، خصوصاً أنه أكبر اقتصاد في ألمانيا وبمعدل نمو ثابت، وبناء عليه استطاعت الدولة الاحتفاظ بالصدارة على مدى طويل. ويفضل البنية التحتية المتطورة للدولة والتأهيل العالي للقوى العاملة، تقدم ألمانيا إمكانات ابتكارية متعددة في القطاع اللوجستي للشركات في جميع أنحاء العالم، فهي رائدة في مجال تطوير التكنولوجيا اللوجستية الحديثة على المستوى العالمي، وكذلك أكبر سوق للتصدير في هذا القطاع. وتعتبر مركز أكبر الشركات العالمية اللوجستية، وتشغل هذه الشركات وحدها ما يزيد على 2.5 مليون شخص. وتقدم السوق الألمانية ميزات كثيرة للشركات اللوجستية، فموقعها المركزي وسط أوروبا يقدم للشركات أفضل مكان للوصول إلى بقية الأسواق الأوروبية، وكذلك لتسويق بضائعهم في هذه الأسواق.

حلول مثالية للأبنية

وتلعب قطاعات عدة دوراً مهماً في نمو قطاع البناء، يتمثل أهمها بالطاقة المتجددة التي وضعتها القوى السياسية بالتعاون مع الشركات نصب أعينها من أجل تحقيق ذلك في السنوات المقبلة. ويفترض أن تحقق إجراءات البناء التي تعتمد على الحرارة الجوفية، خصوصاً في مجال المساكن والمباني الصناعية، 25 مليار يورو حتى العام 2030، كما أشار مركز دراسات «دويتشه بنك».

كما أن ألمانيا تضم شركات عريقة متخصصة في مجال تقييم الطاقة ووضع حلول مثالية للاستهلاك والاسترشاد في ذلك، فشركة «تيكيم» مثلاً تعتبر رائدة في ما يتعلق بوضع حلول مثالية لاسترشاد الطاقة. وتتخذ الشركة إجراءات واضحة في سياسة توفير الطاقة وقياسات الاستهلاك من أجل السيطرة على الزيادة المتصاعدة في قطاع البناء، وللشركة باع طويل في هذا المجال في الإمارات، خصوصاً أن قطاع البناء هنا في نمو مستمر، ومن المعروف أن التقنية الألمانية مرغوبة في معظم الدول العربية، خصوصاً ما يقول هانز أتمان من شركة «تيكيم»، والذي يؤكد أيضاً أن «رجال الأعمال العرب لديهم تصور واضح وموقفهم إيجابي تجاه الشركات الألمانية، خصوصاً الصناعة الألمانية، وتعتبر هذه الشركات

برج جهاز أبوظبي للاستثمار تشارك في بنائه «إنتربين»

> يعتبر القطاع اللوجستي أهم محرك للاقتصاد الألماني

وصناعاتها من الرواد في المنطقة، خصوصاً في ما يتعلق بالطاقة المتجددة».

إعادة الترميم لتوفير الطاقة

من جهة ثانية فإن ألمانيا تعمل وباستمرار على توفير الطاقة من خلال إعادة ترميم وتأهيل الأبنية القائمة. وفي هذا الإطار يقول البروفيسور مانفريد نوسباومر، نائب رئيس جمعية الهندسة والبناء الألمانية «من دون إعادة ترميم الأبنية القائمة لتتلاءم ومعايير توفير الطاقة، فإن ألمانيا لن تصل إلى أهدافها الطموحة تجاه المناخ، فقطاع البناء يساهم في ذلك بشكل كبير، وأثبتت دراسات المناخ أن قطاع الصناعة الألماني ومن خلال هذه العملية لم يعمل على توفير الطاقة فحسب، بل كانت فرصة جديدة للشركات من أجل استثمارات جديدة».

ويضيف نوسباومر أن «قطاع البناء الألماني يمتلك القدرات والتقنيات من أجل إعادة ترميم الأبنية وبمبالغ بسيطة، مقابل توفير الطاقة وجعلها أبنية مستدامة»، لكن لم يتم استغلال هذه الإمكانات حتى الآن في السوق الألمانية بشكل كبير، فمن بين 17 مليون مبنى في ألمانيا، تحتاج 80 بالمئة منها إلى إعادة ترميم من أجل مواءمتها مع مبادئ توفير الطاقة من خلال التقنيات المتوافرة.

ويعاد ترميم حوالي 200 ألف مبنى سنوياً، وعملت الحكومة الألمانية على زيادة دعم ترميم الأبنية من أجل خفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، ليتجاوز هذا الدعم ضعف ما كان عليه الحال في العام 2009، بحسب نوسباومر، الذي يضيف أنه «من الخطأ تراجع عمليات الترميم وتأهيل الأبنية بعد انقضاء فترة الدعم المقدم من الحكومة. فالأبنية غير المرممة والتي تعود لسنوات الخمسينات حتى السبعينات، تستهلك الطاقة بكميات كبيرة، وأنه يمكن من خلال إعادة ترميمها تخفيض هذا الاستهلاك إلى أكثر من الضعف». ويؤكد أن الدول الأوروبية يمكن أن تستفيد من الخبرة والمعرفة الألمانية من أجل الوصول إلى الأهداف الطموحة تجاه تغير المناخ.

جاذبية الخبرة

ويرى كابالييرو أن جذور شركته الألمانية ربما تكون أحد أسباب نجاح «تيسن كروب إليفيتور» في الإمارات، ولكنها ليست السبب الوحيد، حيث يقول «(تيسن كروب) شركة عالمية جذورها ألمانية، وبالطبع تتمتع التقنية الألمانية وجودة المنتجات الألمانية بسمعة كبيرة في المنطقة، ولكن منتجاتنا تقدم أحدث الحلول والابتكارات التقنية بفضل مصانعنا ومراكز تطويرنا المنتشرة في كل أنحاء العالم، من الولايات المتحدة مروراً بإسبانيا وحتى كوريا والصين».

كما يعرب مدير عام «تيسن كروب إليفيتور» في الإمارات عن تفاؤله باستعادة النشاط الاقتصادي في الدولة عافيته بالكامل قريباً بعد التباطؤ الذي حدث في قطاع البناء في شمال الإمارات بسبب الأزمة الاقتصادية والذي تم تعويضه بفضل النمو والتطور السريع في إمارة أبوظبي.

وبشكل عام يرى كابالييرو أن السوق الإماراتية تشكل تحدياً عالمياً لما تشهده من سرعة في إنجاز المشاريع الضخمة، ما يجعلها تساهم في تحديد التوجهات العالمية.

إلى جانب هذه الشركة، تساهم الكثير من الشركات الألمانية في مشاريع عقارية ضخمة في منطقة الخليج، من بينها شركة «إنتربين» (Interpane) التي تعمل منذ أكثر من سبع سنوات من ألمانيا، وتتعاون مع شركات أوروبية كثيرة لتنفيذ مشاريع زبائنها.

وفي هذا الإطار يقول مدير مكتب الشرق الأوسط، ميشا بافيلكا «نحن نعمل منذ 2009 من مقرنا في الشارقة، وهذا المكتب مسؤول عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، ويركز اهتمامه على منطقة النمو التي تتمثل بأبوظبي، وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، خصوصاً أنه من السهل تسويق منتجاتنا في هذه المنطقة».

ويشير أيضاً إلى أن الشركة تساهم في مشاريع عدة، وأن الجودة الألمانية عنوان العمل للشركات في المنطقة، حيث يقول «نحن فخورون بمنتجاتنا، ونتأكد يوماً

> دبي أول المبادرين في تنمية قطاع البناء في العالم العربي

«الرؤية الاقتصادية»

«تيكيم»: الطاقة تدعم قطاع العقارات بالإمارات

نتجه أنظار العالم إلى موارد الطاقة النظيفة التي لا تنضب والتي تتصف أيضاً بأنها رفيقة بالبيئة. وفي هذا الإطار، تعتبر شركة «تيكيم» إحدى الشركات الرائدة، خصوصاً في السوق الأوروبية - في مجال الطاقات المتجددة وتقنيات حساب قياس الطاقة المستهلكة، كما أن الشركة معروفة في كثير من البلدان. وقد استفادت «تيكيم» من سمعتها التي تجاوزت حدود بلدها ألمانيا وقررت دخول سوق منطقة الشرق الأوسط، فكان من البديهي أن تلقى هذه الشركة العريقة ترحيباً في الإمارات التي تعد بدورها أيضاً دولة مدركة لأهمية «الطاقة الخضراء» في المنطقة وتفاجئ العالم يوماً بعد يوم بمشاريعها التي تصب في هذا المنحى وتدعمه بكافة الإمكانات والتدابير، لا سيما أن البيئة في الإمارات تعتبر خصبة لمشاريع من هذا القبيل، يضاف إلى ذلك أن «أغلبية رجال الأعمال العرب لديهم صورة وانطباع إيجابيان عن الشركات الألمانية، خصوصاً في مجال الطاقات المتجددة وتوفير الطاقة»، كما يقول هانز أتمان، المدير الإقليمي لشركة «تيكيم» (Techem) الألمانية الرائدة في مجال توفير خدمات الطاقة، الذي يضيف «تعد ألمانيا والشركات الألمانية رائدة في هذه المنطقة بسبب دورها الرائد في مجال الطاقات المتجددة».

تقليل الاستهلاك وخفض التكاليف

وقد بات معروفاً للجميع أن الإمارات رائدة في مجال مشاريع الطاقة وسبل توفيرها وكذلك المشاريع المستقبلية،

> الاستهلاك انخفض 30% في المباني المزودة بعدادات الحساب

لا سيما مع زيادة الاهتمام في الإمارات بالاستدامة والاعتبارات البيئية، وكما هو الحال في المجالات الأخرى اتخذت دولة الإمارات هذا المنحى في وقت مبكر لتلعب دوراً حاسماً في المستقبل. وفي هذا السياق يقول أتمان «تواجه الإمارات نقصاً حاداً في الطاقة، وقد شهد العام الماضي انقطاع التيار الكهربائي، ومن المتوقع أن يحدث ذلك في إمارات أخرى قريباً، وهذا هو السبب الرئيس لتواجدنا هنا. يضاف إلى ذلك أننا مختصون في الإمارات في دقة فواتير طاقة التبريد التي تستهلكها أجهزة التكييف، إذ تشكل المكيفات وحدها أو أحد من أهم مصادر استهلاك الطاقة في المنطقة، الأمر الذي دفع المسؤولين للبحث الدؤوب عن سبل لتقليل الاستهلاك وخفض التكاليف».

كما يضيف «لقد أظهرت الدراسات أن الاستهلاك انخفض

هانز اتمان

بمعدل 30 بالمئة في المباني التي زودت بعدادات حساب الاستهلاك، لذا فإن تركيب العدادات في مراحل البناء الأولى يقلل التكاليف بالنسبة لأصحاب المشروع».

ومقارنة بدول أخرى في المنطقة ارتفع الطلب السنوي على الطاقة في هذه المنطقة بالتحديد بنسبة 7 بالمئة، حسبما يشير أتمان، لذا كان لا بد من «اتخاذ خطوات مهمة من خلال اعتماد بدائل مهمة وأجهزة قياس لخفض استهلاك الطاقة

> التركيب في مراحل البناء الأولى يقلل التكلفة

وللحد من الطلب المتزايد على الطاقة»، حسب قوله، الأمر الذي دفع «تيكيم» للنظر إلى دبي وأبوظبي على اعتبارهما مركزين اقتصاديين في غاية الأهمية، مقارنة بمناطق أخرى في المنطقة.

حلول مستدامة

وعن التعاون بين شركته و الإمارات يقول أتمان «لقد كان تعاوناً مثمراً وناجحاً مع كبار ملاك المشاريع وصانعي القرار في مجال العقارات، الذين أقنعناهم بضرورة الحلول المستدامة، مثل خدمات الطاقة التي تقدمها شركتنا (تيكيم)». وفي الوقت ذاته يؤكد أتمان أن شركته لن تدخر جهداً في سبيل تعزيز علاقاتها مع الجانب الإماراتي لتستطيع تقديم أفضل ما بإمكانها، بيد أن المشروع لايزال في مراحله الأولية، حيث يوضح أتمان «الحلول التي نطرحها لاتزال قيد الدراسة، الأمر الذي يعني أن المشروع يتطلب الإلمام بحاجة الطرف المستهلك الفعلي، وهذه العملية تتطلب بعض الوقت ومرحب بها، خصوصاً من المستهلك للطاقة الذي بات مدركاً لفوائد المشروع التي تعتمد دفع التكاليف المترتبة على الاستهلاك فقط، الأمر الذي سيجلب معه فوائد جمة في توفير التكاليف». وأما عن وجهة نظره في قطاع العقارات الإماراتي وعلاقته بالطاقات المتجددة، فيوضح أتمان «كما ذكر آنفاً، فإن القطاع العقاري يواجه مهمة صعبة تتمثل باستمرار البناء بتكاليف منخفضة، ولهذا السبب فإن حلولنا مطلوبة، إذ عملنا على خفض تكاليف استهلاك الطاقة على المدى البعيد، ويمكن تحقيق توفير في التكاليف لنسبة تصل إلى 30 بالمئة، وهذه النتيجة تدعمها الخبرة التي جمعناها في بلدان كثيرة، ميزة الحل الذي تقدمه شركة «تيكيم» هو بفضل استخدام تقنية قياس حديثة جداً تعتمد على الذبذبات اللاسلكية، لذا فإن عملية التركيب تعتبر في منتهى البساطة وموفرة للوقت، والأمر ذاته ينطبق على إعداد الفواتير وإرسالها للمستهلك على الفور.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة «تيكيم» تجري مباحثات مع العديد من الشركات والجهات المختلفة في سبيل تحقيق الكفاءة في استهلاك الطاقة وتوفير التكاليف. وحول هذه النقطة يقول أتمان «مشاريعنا تشمل شريحة واسعة تمتد من المؤسسات الحكومية والشركات التجارية، كمتعهدي البناء وكافة جوانب قطاع العقارات، وكذلك المستهلك النهائي في هذا الصدد لتحقيق الأهداف المنشودة».

ـــناء على المـــستويين الخـــليجي والعربي

ـــها بتصرف النمو الاقتصادي في الإمارات

المقر الرئيسي لشركة «تيكيم» في ألمانيا «الرؤية الاقتصادية»

معرض المعدات والأدوات في الشرق الأوسط «الرؤية الاقتصادية»

بعد يوم بأن الجودة الأوروبية، وخصوصاً الألمانية، مطلوبة في كثير من المشاريع، ويمكن تمويلها أيضاً. ومن أهم مشاريعنا في المنطقة (عالم فياري التجريبي) في أبوظبي، وبرج (إندكس) في دبي، وكذلك أيضاً برج (تورنادو) في الدوحة».

ولا تقتصر المساهمة الألمانية على هذا المجال فقط، فالسلامة داخل الأبنية مهمة قبل كل شيء، ولذا تبرز هنا شركة «فاغنر» التي تعمل بخبرة تفوق العشر سنوات في منطقة الشرق الأوسط، والتي استطاعت الحصول على ترخيص في دولة الإمارات باسم «House Of Expertise»، ولها أربعة مكاتب تمثيلية في الدولة. واتخذت الشركة من مجمع مركز التجارة العالمي في دبي مقرها الرئيس، مع مكتب هندسي كبير في منطقة القرهود. وتقدم شركة «فاغنر» (FSMC) خدمات في مجال فحص إجراءات السلامة من الحرائق وتصاميم الوقاية أيضاً في قطاع البترول والغاز وأنظمة السلامة العامة في المراكز التجارية والمستشفيات والمصانع والمباني التجارية، إضافة إلى المباني السكنية، وتشكل برامج التفتيش والفحص التي تفرضها الدولة عاملاً مهماً لضمان وجود الشركة، خصوصاً أن ذلك يشكل عاملاً مهماً للسلامة وحسن الاستخدام.

البناء وحماية المناخ

ويعتبر هيربرت بودنر، رئيس جمعية قطاع البناء، المركزي الألماني، أنه «من المعروف أن ألمانيا وضعت لنفسها أهدافاً عالية تجاه المناخ، أكثر منه في أي دولة في الاتحاد الأوروبي، لكن تحقيق هذه الأهداف يعتمد على سلسلة متواصلة في قطاع البناء من الشركات متوسطة الحجم والصغيرة، إضافة إلى الشركات الكبيرة. ووضعت الحكومة الألمانية نصب أعينها هدف إدخال الطاقة المتجددة في جميع مجالات استخدام الطاقة، خصوصاً في ما يتعلق بالبناء».

ومن المعروف أن الحرارة الجوفية ليست شيئاً جديداً أو ابتكاراً حديثاً في ألمانيا، ففي مجال الحرارة الجوفية فإن التقنية المستخدمة تفوق ما هو معروف حتى الآن، فقد ارتفع استخدام هذه الحرارة في المباني السكنية في العام 2008 وحده إلى ما يزيد على 18.5 بالمئة، أما في المباني الصناعية فلم تستفد المباني العالية عن الحفريات والثقوب الأرضية العميقة لاستخراج الطاقة، كما هو الحال في مبنى فرانكفورت المرتفع «سكاي لاين»، فمنذ سنوات والمباني الشاهقة تأسست على مبدأ استخدام الحرارة الجوفية، سواء «ماين فوروم» أو «ماين تاور» أو «غاليليو».

وتأكيداً على ذلك يشير قسم الدراسات لدويتشه بنك، إلى أن الإمكانات في قطاع المباني السكنية والصناعية لم تستنفد بعد، فالباحثون يتوقعون استثمار ما قيمته 25 مليار يورو في حجم زيادة البناء حتى العام 2030.

وبالطبع، فإن قطاع البناء يعني أيضاً حماية البيئة: قطاع البناء مسلح ليصمد مستقبلاً، خصوصاً في ما يتعلق بحماية البيئة، وهذا ما أثبتته القوى العاملة والابتكارات المتوافرة في السوق حالياً، سواء في تشييد الأبنية السكنية أو التجارية الرفيقة بالبيئة، حيث تستخدم مواد بناء ذكية، أو استخدام الحرارة الجوفية أو تركيب الألواح الشمسية، من أجل تحسين قيمة الطاقة للمنشآت الصناعية، أو في تأسيس منشآت توليد الطاقة من خلال الرياح، لذا فإن من أراد خفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون أو زيادة الطاقة المتجددة، فعليه اتخاذ إجراءات وحلول عملية في البناء، خصوصاً أن شركات البناء وشركات مواد البناء شريك أساسي لحماية المناخ.

عنوان النمو في الخليج

ويمكن اعتبار دبي على أنها المبادرة في نمو قطاع البناء في العالم العربي، وكذلك أبوظبي التي ألهمت وأبهرت الكثير من دول الخليج. وعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية وصلت دول الخليج، بما فيها الإمارات، ودبي بالتحديد، فإن البناء لم يتوقف كلياً، بل حدث هناك بعض التراجع. وحسب دراسة قامت بها مؤسسة «Project Trackers ProLeads» تبين أن الإمارات هي أهم وأقوى دولة في قطاع البناء، ليس في منطقة الخليج وحدها، بل في الوطن العربي بأسره. فقد وصلت موازنة المشاريع الفاعلة والتي ستستمر من 2009 حتى 2011 إلى حوالي 423 مليار دولار، وهذا يساوي أكثر من نصف جميع المشاريع في منطقة الخليج، حتى إن السعودية تستثمر ربع ما تستثمره الإمارات.

إلى جانب المشاريع القائمة في الإمارات، تخطط الحكومة لمشاريع عدة، ويفترض أن تنطلق ابتداء من العام 2011، حتى لو تعرضت بعض المشاريع للإلغاء، إلا أن عملية البناء، ستستمر وبشكل كبير. وإذا أجرينا مقارنة بين ألمانيا والإمارات مع بناء مطار برلين- براندنبورغ الجديد الذي سيكلف حوالي 5 مليارات دولار، فإن الإمارات التي لا يصل عدد سكانها، سكان العاصمة الألمانية، تضم عشرات المشاريع التي تفوق هذا الرقم بكثير.

وتمتلك الإمارات قطاع بناء كبيراً ومتميزاً، ويضم أكثر من ألفي شركة بناء مسجلة. وازدادت في السنوات الأخيرة المتطلبات، سواء من حيث النوعية أو الكمية في هذا القطاع، وتحقيقها كان ممكناً من خلال جلب الخبرة والمعرفة الأجنبية، وساعد ذلك على تدريب وإيجاد كفاءة محلية عالية في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من التراجع الذي شهده قطاع البناء في الإمارات، فإن الخبراء يتوقعون تعافي هذا القطاع بسرعة، خصوصاً في دبي، وهذا ما يؤكده كلاوس هولشر من شركة «إنفا أند فولكرس» الذي يقول «هذا القطاع نام ومتطور ومستديم. وعلى الرغم من الاختلافات في هذه السوق في ما يتعلق بالبيع والشراء والتأجير، فإن دبي تتمتع ببنية تحتية رائعة ولا يوجد أي سبب يألا يستعيد هذا القطاع عافيته بسرعة». وعلى صعيد متصل، سيعقد في مركز المؤتمرات والمعارض في دبي «معرض الأدوات والمعدات في الشرق الأوسط 2010»، وذلك في الفترة من 18 حتى 20 مايو المقبل. هذا المعرض الذي يقام منذ أكثر من عقد من الزمان هو المعرض التجاري الوحيد في المنطقة المختص بالأدوات والمعدات والمواد والمكنات، ولهذا فهو حدث لا بد من حضوره للمتخصصين في هذا القطاع في الشرق الأوسط. ووفقاً لبيانات صادرة عن شركات للبحوث، تتخذ من دبي مقراً لها، فإن مشاريع تسجل قيمة إجمالية تبلغ حوالي 900 مليار دولار، هي تحت الإنشاء أو في مناقصات في الإمارات، حيث إن صناعة البناء في الدولة مازالت في صدارة دول مجلس التعاون الخليجي بثلاثة أضعاف المشاريع الجارية.

ويقول أحمد باولز، الرئيس التنفيذي لشركة «إيبوك ميسي فرانكفورت»، «كشفت الأرقام الصادرة عن شركة أبحاث مستقلة أنه تم الانتهاء، مما يقرب من 2000 مبنى في دبي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009، مثبتة مرونة السوق على الرغم من الظروف الاقتصادية الأكثر صعوبة. وفي حين أنه ليس هناك من إنكار أن هناك تباطؤاً في عملية التنمية المخططة، فإن هناك مشاريع جارية يتم إتمامها بالفعل، وهناك المزيد في الطريق».

«تيسن كروب»: الجودة عنوان الاستثمار

تعد شركة «تيسن كروب إليفيتور» واحدة من أهم وكبرى الشركات في العالم في قطاع المصاعد، وتشرف من مقرها الرئيس في مدينة دوسلدورف الألمانية على نشاط مجموعة «تيسن كروب إليفيتور» في مجال نظم نقل الأفراد في جميع أنحاء العالم، حيث يعمل بها نحو 43 ألف شخص، ويقدر حجم مبيعاتها بـ5.3 مليار يورو.

ونفذت شركة «تيسن كروب إليفيتور» مشاريع المصاعد في أكثر من 65 دولة، من أهمها الإمارات التي تمثل مركزاً مهماً لنشاطها، حسبما يؤكد لويس أكاينياس كابالييرو مدير عام «تيسن كروب إليفيتور- الإمارات»، الذي يوضح أن نشاط الشركة في الإمارات لا يقتصر على مصاعد الأفراد وحدها، بل يشمل أيضاً مصاعد الشحن والسلالم والممرات المتحركة وجسور عبور المسافرين وخدمات الصيانة وجودة ما بعد البيع.

ويقول إن منتجات «تيسن كروب أليفيتور - الإمارات» لاقت اهتماماً كبيراً منذ تأسيس الشركة في العام 2005 بعد فوزها بأكبر عقد في تاريخ صناعة المصاعد، ويتمثل في صفقة بيع أكثر من 800 مصعد وسلم متحرك وممرات وجسور المسافرين لمطار دبي الدولي. وعلى الرغم من أن صفقة مطار دبي هي الأكبر للشركة

> **حجم المبيعات 5.3 مليار يورو، و43 ألفا عدد الموظفين**

في الإمارات حتى الآن، فإنها قامت بمشاريع ناجحة أخرى ساهمت في تحقيق نمو سنوي يفوق 10 بالمئة.

ويضيف كابالييرو أن من هذه المشاريع «برج لطيفة» في دبي، وهو أول مشروع تستخدم فيه نظم تويـن (TWIN) للمصاعد، وهو طراز فريد من نظم المصاعد تنتجه فقط «تيسن كروب - إليفيتور»، وهو عبارة عن مصاعد بعربتين منفصلتين عن بعضهما بعضاً، ولكنهما في بئر واحدة وتتحرك العربتان لنقل الركاب بشكل مستقل وبسرعات مختلفة. كما نفذت الشركة مشاريع ناجحة أخرى، مثل مركز أبوظبي المالي ومشروع السوق المركزية.

لويس أكاينياس كابالييرو

كما يلفت إلى أن جذور شركته الألمانية ربما تكون أحد أسباب نجاح «تيسن كروب إليفيتور» في دولة الإمارات، ولكنها ليست السبب الوحيد، حيث يقول «(تيسن كروب) شركة عالمية، جذورها ألمانية، وبالطبع تتمتع التقنية الألمانية وجودة المنتجات الألمانية بسمعة كبيرة في المنطقة، ولكن منتجاتنا تقدم أحدث الحلول والابتكارات التقنية بفضل مصانعنا ومراكز تطويرنا المنتشرة في كل أنحاء العالم، من الولايات المتحدة مروراً بإسبانيا وحتى كوريا والصين».

> **منتجاتنا تقدم أحدث الحلول والابتكارات التقنية**

ويعرب مدير عام «تيسن كروب إليفيتور» في الإمارات عن تفاؤله باستعادة النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة عافيته بالكامل قريباً بعد التباطؤ الذي حدث في قطاع البناء في شمال الإمارات بسبب الأزمة الاقتصادية والذي تم تعويضه بفضل النمو والتطور السريع في إمارة أبوظبي.

وبشكل عام يرى كابالييرو أن السوق الإماراتية تشكل تحدياً عالمياً لما تشهده من سرعة في إنجاز المشاريع الضخمة، ما يجعلها تساهم في تحديد التوجهات العالمية.

ويؤكد أنه يشعر بالفخر لمساهمة شركته في هذا النمو الكبير في دولة الإمارات، ولا يخفي كابالييرو إعجابه بالعمل في الإمارات، ويقول إنها كموقع يتمتع بخصوصية متميزة تتمثل في تنوع تركيبتها السكانية، ما يتيح تبادلاً مكثفاً مع مواطنين من مختلف الجنسيات وفي مختلف أوجه الحياة اليومية.

كما ينوه مدير عام شركة «تيسن كروب إليفيتور» بمتانة العلاقات التي تربط شركته بالمؤسسات الألمانية في دولة الإمارات، مثل السفارة الألمانية والمجلس الألماني - الإماراتي المشترك للتجارة والصناعة، مشيراً إلى رغبة الشركة الأكيدة واهتمامها بالمشاركة في كافة الفعاليات في المنطقة التي من شأنها أن تدعم وتقوي العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وألمانيا. واختتم لويس كابالييرو حديثه أيضاً بالتأكيد على طرح منتجات جديدة في السوق الإماراتية قريباً والتوسع فيها، مع تقديم نفس المستوى المعهود من الخدمة الراقية.

يجعلها تحتل رأس اللائحة عـــ

القطاع اللوجستي يمثل أهـــ

تعتبر شركة القطارات الألمانية (دويتشه بان) من أبرز المؤسسات العريقة

«الرؤية الاقتصادية»

تقع ألمانيا وسط أوروبا وتحدها تسع دول، لتكون بذلك الدولة الأكثر حظاً في أوروبا من حيث عدد الدول المجاورة لها. كما إن اقتصاد الدولة هو الأكبر في هذه القارة، إضافة إلى أن ألمانيا تشكل محور قطاع النقل والخدمات اللوجستية، نظراً لما تتمتع به من بنية تحتية قوية وحديثة. ومن هنا، فإن الشركات الألمانية تستفيد بشكل كبير من سرعة الوصول إلى أكثر من 500 مليون مستهلك وزبون ومورد في الاتحاد الأوروبي. مع العلم أن ألمانيا تمثل بوابة رئيسة على أوروبا الشرقية والغربية.

عراقة وابتكار وريادة

وتربعت ألمانيا ست مرات على التوالي (2003 – 2008) على قمة الدول المصدرة عالمياً، ولاحتلت المرتبة الأولى على صعيد الاتحاد الأوروبي في العام 2009، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. ويدر القطاع اللوجستي 218 مليار يورو سنوياً، ليكون أيضاً الأول على المستوى الأوروبي، إضافة إلى نسبة النمو السنوي التي تصل إلى 6 بالمئة. ونظراً للتكنولوجيا المتقدمة والابتكار الدائم في القطاع اللوجستي، تعتبر ألمانيا رائدة عالمياً في هذا المجال. وتعتبر مؤسسة البريد الألمانية (دويتشه بوست) و «دي إتش إل»، إضافة إلى شركة القطارات الألمانية (دويتشه بان) و«لوفتهانزا»، من الشركات العريقة عالمياً.

وتمثل ألمانيا، نظراً لموقعها وسط أوروبا، محوراً رئيساً للقطاع اللوجستي ومركزاً لتوزيع البضائع إلى أنحاء هذه القارة كافة. ونظراً لعدد سكانها الذي يفوق 80 المليون نسمة وسهولة الوصول إلى أكثر من 460 مليون مستهلك في أوروبا، تقدم ألمانيا سرعة وسهولة الوصول إلى الأسواق الممتدة شرق وغرب القارة. كما أن ألمانيا معروفة عالمياً في تأهيل وتدريب القوى العاملة في هذا القطاع، خصوصاً أنها تضم أكثر من 100 جامعة ومعهد عال لتشكل بذلك قفزة نوعية في العلوم اللوجستية وتعمل أيضاً على تطوير وسهولة تسويق التكنولوجيا الابتكارية، لتحافظ أيضاً على صدارتها عالمياً. مع العلم أن «مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي» وضع ألمانيا على قمة دول العالم في القطاع اللوجستي.

وتقدم الحكومة الألمانية دعماً كبيراً للشركات الاقتصادية من أجل خلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى دعم البحث والتطوير، إضافة إلى برامج الدعم المخصصة لكثير من التخصصات. ومع توفيرها لبيئة قوية وبنية تحتية واسعة وعريقة في المجال اللوجستي، فهي تجمع ما بين وسائل النقل الحديثة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال وتقنية المعلومات، ونظام الاتصالات المتقدم. وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من أهم عوامل دعم الشركات. وبما أن الحركة والنقل من أهم عوامل دعم الاقتصاد، فهي تشكل عاملاً أساسياً في قدرة ألمانيا التنافسية. ويقول الدكتور بيتر رامساور، وزير المواصلات الألماني، إن «هدفنا هو زيادة الوعي العام في إمكانية الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للحركة والعمل على تحسين الإطار العام لقطاع المواصلات».

> **مطار ميونيخ الأكثر جاذبية لكثير من مواطني دول العالم**

ويعتبر القطاع اللوجستي أهم محرك للاقتصاد الألماني، وأكثر اقتصاد في ألمانيا وبمعدل نمو ثابت، استطاعت الدولة الاحتفاظ بالصدارة على مدى طويل. ويفضل البنية التحتية المتطورة للدولة والتأهيل العالي للقوى العاملة، تقدم ألمانيا إمكانات ابتكارية متعددة في القطاع اللوجستي للشركات في كل أنحاء العالم. ومن خلال الدخل الذي زاد على 204 مليارات يورو، تفوق القطاع اللوجستي الألماني على جميع القطاعات اللوجستية الأوروبية. ولكن على الرغم من التراجع الذي شهده القطاع في بعض الأحيان، إلا أن هناك دلائل إيجابية على النمو، لتبقى بذلك ألمانيا رائدة في هذا القطاع، وتبقى جاذبة للاستثمارات الجديدة، فموقعها الجغرافي وسط أوروبا هو عامل مهم لنجاحها في هذا القطاع. وبادرت الدولة في وقت مبكر إلى بناء شبكة واسعة من الشوارع والسكك الحديدية، إضافة إلى الخطوط الجوية والبحرية، من أجل تقديم البضائع والخدمات إلى جميع أنحاء العالم. إذ يمتلك هذا البلد أكبر شبكة طرقات سريعة في أوروبا والتي تزيد على 12 ألف كيلومتر، إضافة إلى شبكة الطرق المائية، وأكثر من 40 ألف كيلومتر من سكك الحديد وما يفوق 7 آلاف كيلومتر من الطرق المائية. وتضم كل من هامبورغ وبريمن أكبر الموانئ الأوروبية لسفن الحاويات في جميع أنحاء العالم.

ضمان البيئة

ويحتاج قطاع المواصلات في ألمانيا إلى إطار وأرضية سليمة مثل البنية التحتية المستقبلية، ومناهضة داخلية وعالمية عادلة، وتوازم متكامل وإطار مالي لجميع الأطراف، تقليل البيروقراطية والتحرر السريع على المستوى المحلي والدولي، خصوصاً أن توفير بنية تحتية سليمة يضمن قوة ألمانيا وتربعها على قمة الدول الأوروبية في تقديم الخدمة. وإلى جانب ترابط شبكة البنية التحتية، لا بد من ربط تدفق المعلومات والبيانات، وهذه من أولويات السياسة والاقتصاد. وتعتبر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خامس أهم دعائم المواصلات، وتلعب دوراً تكميلياً وتصريفياً. ولذا لا بد من وجود حرية في تبادل البيانات بين الشركات وأنظمة الدول وإيجاد قواعد ثابتة لذلك.

وعند الحديث عن نظام المواصلات والقطاع اللوجستي، فلا بد من الأخذ بالاعتبار أهم عوامل الجودة، مثل التوازم البيئي وكفاءة الطاقة والأمن. وفي هذا الشأن تتحمل كل من الهيئات السياسية والاقتصادية المسؤولية. ونظراً للتطور والتقدم التكنولوجي في ألمانيا، فإن الدولة تتربع على قمة الدول الأوروبية من حيث خفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. وتسعى أيضاً لاستثمار المزيد من الأموال للتقدم التكنولوجي من أجل حماية المناخ وتحسين وتوسيع البنية التحتية اللوجستية في قطاع المواصلات. وفي الإطار نفسه تعمل الهيئات السياسية على دعم الاستخدام المثالي وتمويل الأبحاث العلمية.

ومع وجود حاجة ملحة إلى التكنولوجيا والحلول، من أجل تحقيق الأهداف الطموحة والساعية إلى خفض نسبة الانبعاثات الغازية، والتي نصت عليها اتفاقية شركات الطيران الأوروبية حتى العام 2020، فإن الكثير من الشركات الألمانية تعمل، من خلال الربح الذي تجنيه، على تحسين قطاعها ليتلاءم وحماية المناخ، لتضع بذلك «بصمة أيكولوجية» في هذا المجال. فقد عرضت شركات مثل شركة البريد الألمانية «دويتشه بوست» وشركة «كونه + ناغل» ومجموعة «أوتو» وغيرها من الشركات، كيفية الخفض من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، إلى جانب الاحتفاظ بالقدرة التنافسية.

وقادت الجمعية الألمانية للتسويق حملة «الاستثمار في ألمانيا» ضمن معرض «Green Supply Chain Management» الذي يجمع الخبراء للنقاش في كيفية وضع سياسة «خضراء» للشركات وانعكاس ذلك على عملية الربح. وبما أن ألمانيا رائدة في مجال زيادة الكفاءة في القطاع اللوجستي، فإن الفرصة متاحة أمام الشركات لزيادة أرباحها، والاحتفاظ بقوتها وقدرتها التنافسية في السوق، من أجل دفع الدول الأخرى والشركات العاملة فيها إلى اللحاق بهذا البلد.

ومع اتساع الشبكة العالمية الصناعية، تزداد الحاجة إلى حلول لوجستية موثوق بها. وفي هذا المجال أثبتت ألمانيا أنها قادرة على تقديم حلول لوجستية مثالية للشركات، خصوصاً تلك الراغبة في الدخول إلى السوق الأوروبية، أو التي تريد تعزيز فروعها هنا. وفي العام 2006 وحده وصل مردود القطاع اللوجستي إلى 190 مليار يورو، أي بزيادة 5 بالمئة على العام الذي سبقه. ويشار إلى أن هذه الأرقام ازدادت في الفترات التالية.

وتعتبر ألمانيا رائدة في مجال تطوير التكنولوجيا اللوجستية الحديثة على المستوى العالمي، وكذلك أكبر سوق للتصدير في هذا القطاع. كما أنها مركز أكبر الشركات العالمية اللوجستية، حيث تشغل هذه الشركات وحدها ما يزيد على 2.5 مليون شخص. وتقدم السوق الألمانية أيضاً ميزات كثيرة للشركات اللوجستية، فموقعها المركزي وسط أوروبا يمنح الشركات المكان الأفضل للوصول إلى بقية الأسواق الأوروبية، وكذلك لتسويق بضائعهم في هذه الأسواق.

النقل الجوي

ويعتبر قطاع الطيران والشحن الجوي واحداً من أكثر القطاعات ابتكاراً وديناميكية في ألمانيا، ولايزال هذا القطاع يشهد نمواً مستمراً. ومن أجل تحقيق الطلب العالمي، يتوقع الخبراء تشغيل 25 ألف طائرة جديدة خلال السنوات الـ20 المقبلة، إضافة إلى الطائرات العاملة. الأمر الذي يعني فتح مجال واسع أمام المستثمرين، ولاسيما أن ألمانيا تضم عدداً كبيراً من شركات الطيران المدني والعسكري، وهناك فرصة كبيرة أمام الاستثمارات في مجال المقصورة الداخلية للطائرة والمحركات والتركيبات الخفيفة.

> **300 شركة صغيرة ومتوسطة متخصصة في «الطيران» في هامبورغ**

وتعد هامبورغ حاضرة رائدة عالمياً في مجال النقل الجوي المدني بجميع جوانبه، إذ يفوق عدد العاملين في هذا القطاع 36 ألفاً، إضافة إلى وجود نظام متخصص في جميع مجالات الطيران، وصيانة الطائرات وخدمة المطارات. ويعود الفضل في ذلك إلى أكبر ثلاث شركات، وهي «إيرباص ألمانيا المحدودة»، وتكنولوجيا لوفتهانزا ومطار هامبورغ المحدود، إضافة إلى قطاع الموردين ومعاهد هامبورغ للبحث والتدريب. وبالتعاون الحثيث مع الشركات، تعمل هذه المؤسسات على توسيع التخصصات التكنولوجية لقطاع الطيران وتأمين الجيل الجديد المؤهل لهذا القطاع.

كما يوجد في هامبورغ والمناطق المجاورة لها أكثر من 300 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل في قطاع الطيران، ويعمل فيها أكثر من 8800 شخص. وتقدم هذه الشركات خدمة واسعة، من الاختصاص بالمواد الخام الأساسية والمواد الأخرى وحماية الأسطح وتصنيع المواد وبناء الأجهزة والموديلات، إضافة إلى تقنيات القياس والتحكم والتسلح، وكذلك التجهيزات الداخلية للطائرة وأنظمة قمرة القيادة. وتكميلاً لكل هذا، هناك مؤسسات الخدمة العاملة في مجالات الطاقة والإدارة والتوثيق والتصميم.

وعقب بناء طائرة «إيرباص A380»، أكبر طائرة نقل ركاب في العالم، شارك هامبورغ، بصفتها مكاناً مهماً لقطاع الطيران في مشروع عالمي رائع. واعتبر تطوير وبناء وتشغيل الطائرة العملاقة أكبر تحد يواجه قطاع صناعة الطائرات والموردين والمشغلين. ومن خلال هذا المشروع تحولت المنطقة إلى مركز لتكنولوجيا واسعة. وهذه الخبرة والمعرفة رفعت من موقع هامبورغ كمكان لقطاع صناعي مهم ووفرت مساهمة دائمة للهيكلية الابتكارية في الاقتصاد.

ويشهد قطاع الطيران زيادة في النمو تصل إلى 9 بالمئة سنوياً منذ تسعينات القرن الماضي. ووصل دخل القطاع العام 2007 إلى ما يزيد على 20.2 مليار يورو. ويعمل فيه أكثر من 88 ألف شخص مؤهلين بشكل جيد. كما يعمل أكثر من 155 شركة في قطاعات مرتبطة بهذا القطاع. مع العلم أن 15 إلى 20 بالمئة من الدخل العام يستثمر في البحث والتطوير.

ويتميز القطاع بالسوق التي تقدم زيادة دائمة في الطلبات. وبفضل نظام التعليم المزدوج الذي يربط بين النظرية والتطبيق، يضم هذا القطاع مستخدمين مؤهلين بشكل مميز، هذا إضافة إلى تخريج 25 جامعة أكثر من 4500 طالباً متخصصاً في البحث في مجال تكنولوجيا الطيران. وفي مجال البحث والتطوير، تقدم الجامعات الألمانية ومعاهد البحث العلمي ومن خلال المعرفة في مجال الطيران والفضاء، ابتكارات جديدة مختلفة. ويعمل في «المركز الألماني للفضاء والطيران» أكثر من خمسة آلاف شخص موزعين على 28 معهداً متخصصاً.

كما تملك ألمانيا أكبر مطارين للشحن في أوروبا والأسرع نمواً، إذ يعتبر مطار فرانكفورت رائداً في مجال الشحن الجوي ورابع أكبر المطارات العالمية في هذا المجال. من جانب آخر، فإن مطار لايبزيغ/هاله سجل نمواً كبيراً في العام 2008، إذ ارتفع حجم الشحن فيه 330 بالمئة. وعلى صعيد الطيران المدني، يعتبر مطار ميونيخ الأكثر جاذبية لكثير من مواطني دول العالم، خصوصاً سكان منطقة الخليج. ويعمل هذا المطار بشكل مستمر على المشاركة والتمثيل في المحافل الدولية.

وفي هذا الإطار تقول كورينا بورن، مديرة العلاقات العامة والاتصال والتسويق في مطار ميونخ «نحن نرافق النمو الإيجابي في اتجاهات عدة. وكان مطار ميونيخ ممثلاً في معارض دولية عدة منها «BITE» و«OTM» و«ATM» (Emirates Holidays Travel Fair) في دبي. إضافة إلى تنظيم حملات ترويجية جنباً إلى جنب مع مختلف شركات الطيران والمكاتب السياحية. وتهدف إدارة المطار إلى إعلام وكلاء السفر في الشرق الأوسط ومنظمي الرحلات وكذلك وسائل الإعلام عن وجهة ألمانيا السياحية وقلب بافاريا، ميونيخ».

وعن طموحات النمو، تقول بورن «إن (السماء هي حدودنا). إذ يعتبر مطار ميونيخ بوابة لجنوب ألمانيا ومنطقة جبال الألب بأكملها، التي أصبحت أكثر الوجهات السياحية على مدار السنة للمسافرين من منطقة الشرق الأوسط. وما يثبت شعبيتها هي معدلات النمو التي تضاعفت في هذا القطاع. من ناحية أخرى تعتبر منطقة الخليج جذابة جداً لرجال الأعمال والسياح. لكن كل خدمة إضافية تجلب المزيد من الخدمات لكلا السوقين. فهي عبارة عن وضع كسب للطرفين». ويذكر أن مطار ميونيخ احتل المركز الثالث عالمياً في مجال خدمة ونقل الركاب حسب ما أشارت إليه «Skytrax».

يقول أوليفر ديرش مدير التنمية المرورية لمطار ميونخ: "يتراوح مقدار استغلال منشآتي مطار أبو ظبي الدولي ومطار دبي الدولي بين 80% و90%. ويمكن لهذا الرقم أن يزداد خلال فصل الصيف عندما يتجه العديد من العملاء العرب إلى مدينة ميونيخ. في الوقت الحالي، تطير كل من لوفتهانزا وطيران الإمارات وطيران الاتحاد إلى دبي وأبوظبي والعروض آخذة في الازدياد. وهكذا، يمكننا القول أن استغلال المنشآت يعكس نجاح الخطوط الجوية الثلاث".

أما قطاع الشحن الجوي، فيضم كبرى الشركات العالمية وأكثرها نمواً، وهي شركة «لوفتهانزا». وبحسب يواخيم شتايتباخ، نائب رئيس التسويق لمناطق جنوب أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وباكستان، فإن الفضل في تفوق هذه الشركة يعود بالدرجة الأولى إلى «التأهيل العالي الذي يتمتع به موظفوها، وقوة المنتج والعلامة التجارية واضحة المعالم. ومن بين عوامل النجاح الأخرى برنامج (Miles & More) لتشجيع ولاء العملاء». وهذه الخدمة هي الأكبر من هذا القبيل. إلى جانب ذلك فإن

> **ميناء جبل علي في دبي لايزال أهم بوابة لوجستية**

(لوفتهانزا) عضو في (تحالف ستار) الذي يعتبر الأكبر لشركات الطيران في العالم. وتعتبر الخدمة المميزة والدائمة التي تقدمها الشركة من أهم ميزات نجاحها، وتقدم الشركة خدمة ما قبل الطيران وأثناء الرحلات، بل وأبعد من ذلك، لتكون لديها خدمة متكاملة لكل ما يشمل الرحلة».

وما يميز «لوفتهانزا» عن غيرها من شركات الطيران، أنها تمثل «مجمع من العلامات التجارية» التي تتميز باستراتيجية واضحة من العلامات. وفي هذا الإطار يقول شتايتباخ «نحن نعتني ونستثمر في الشركات العالمية العريقة المتطورة من خلال الشركات التابعة، والتي تشمل الخطوط النمساوية وشركة (بي أم إي) (BMI) البريطانية وخطوط بروكسل والخطوط السويسرية».

وعلاوة على ذلك، فإن «لوفتهانزا» تضع الزبائن ضمن أولوياتها، خصوصاً أن «هذا يعتبر جزءاً من ثقافة الشركة وشبكتها العالمية مع الخطوط الأخرى» حسبما يوضح شتايتباخ، الذي يضيف «وتقدم شبكتنا العالمية ميزات كثيرة لزبائننا. فمثلاً يمكن لزبائننا من دولة الإمارات العربية المتحدة السفر إلى الولايات المتحدة عبر فرانكفورت والعودة إلى دبي بواسطة (لوفتهانزا) أو الخطوط النمساوية أو السويسرية عبر فرانكفورت أو ميونخ أو فيينا أو زيوريخ. ولا يوجد شركة طيران أخرى تقدم هذه الخدمة والمرونة لزبائنها. مع العلم أننا من مؤسسي أكبر اتحاد طيران في العالم، خصوصاً وأن (اتحاد ستار) يشمل خمس دول».

الجودة أهم من المال

وكانت الكثير من الشركات الألمانية أو تلك التي اتخذت في السابق من ألمانيا مقراً لإنتاجها، قد عملت على نقل هذا الإنتاج إلى دول كثيرة، حيث الأيدي العاملة الرخيصة وانخفاض أسعار المواد الخام. ولكن وبعد هذه التجربة، باتت شركات كثيرة تتخلى عن هذه الفكرة بنقل إنتاجها للخارج، وتوجهت للتمسك بالإنتاج داخل ألمانيا. فقد انخفض عدد الشركات التي نقلت إنتاجها للخارج في العام المنصرم إلى 40 بالمئة، حسب آخر دراسة صدرت عن معهد فراونهوفر ليحث الأنظمة والابتكار، بتكليف من جمعية المهندسين الألمانية. وكان عامل الجودة من أهم الأسباب التي أوردتها 70 بالمئة من الشركات المشاركة بالدراسة، وأعادت طاقتها الإنتاجية إلى ألمانيا، وفي الوقت نفسه عاد ثلث الشركات التي نقلت إنتاجها إلى الخارج، للعمل من جديد في ألمانيا. ومن خلال ذلك فقدت دول مثل الصين ودول شرق أوروبا جاذبيتها.

ـــــلى الصعيد العالمي في هذا المجال

ـــم محرك للاقتصاد الألماني

وتلعب المرونة وقدرة التوريد العالية في ألمانيا دوراً محورياً في اتخاذ القرار في العودة إلى العمل فيها. ويقدم القطاع اللوجستي والنقل حلولاً إبتكارية بأسعار مناسبة لدعم المنافسة واعتمادية الموردين الألمان. إضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الأجور في كثير من الدول. من جهة ثانية، يعتبر معرض «الشحن اللوجستي» الأكبر في العالم في القطاع اللوجستي. إذ يقدم بيئة مثالية وفرصة لتبادل المعلومات بين الشركات من بين مجموعة من القطاعات الفرعية من القطاع اللوجستي. سواء الشحن وبرمجيات النقل والإمداد وقطاع العقار اللوجستي والبنية التحتية للشحن وقطاع الخدمات الخاصة، جميعها قطاعات ممثلة في هذا المعرض. ولذا تعتبر ألمانيا مكاناً مناسباً لهذا المعرض. ومن المعروف أن شركات مثل «DHL» وكذلك «UPS» إضافة إلى «إيكيا» (IKEA) تتخذ من ألمانيا فرعاً رئيساً لها.

منطقة تجارية عالمية

وبينما تعتبر السعودية رابع أهم سوق تجارية في الخارج، فإن ميناء دبي في جبل علي لايزال أهم بوابة لوجستية، والذي يخدم أيضاً دول منطقة آسيا الوسطى والهند بشكل جزئي. الأمر الذي دفع بعض دول الخليج إلى إعداد نفسها كي تستفيد هي الأخرى من هذا القطاع. ويضم ميناء دبي الجديد منطقة حرة وأبراج المكاتب والمراكز التجارية والفنادق. وتقدم الإمارات حلقة متكاملة قوية لتبقى منطقة تجارية عالمية. ورغم ما تعرضت له الإمارات من أزمات، إلا أن ذلك لم يؤثر في سلسلة نجاحاتها.

والآن بدأت دول خليجية أخرى تسير على خطا دولة الإمارات، حيث تعمل بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل المملكة العربية السعودية أو قطر أو الكويت أو حتى سلطنة عمان، على بناء مدن جديدة، وموانئ بحرية وجوية، وشركات بتروكيماوية، ناهيك عن شركات إنتاج النفط والغاز.

كما تمتلك الإمارات خبرة ومعرفة كبيرة وتتقدماً في مجال الخدمة. كما تتمتع بأجواء مريحة للشركات الأجنبية ومستخدميها. أما على المستوى الاستراتيجي سيفتتح في إمارة دبي قريباً مطارها الجديد الضخم في جبل علي. وبعد الانتهاء منه سيقدم ترابطاً مثالياً بين المطار الكبير والميناء البحري الكبير المتجاورين.

كما ساهم النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة في زيادة أهميتها بالنسبة للشركاء الأجانب، حيث تعتبر الإمارات مثلاً من أهم الوجهات الخارجية للتصدير بالنسبة لألمانيا. واستطاعت الإمارات تطوير نفسها لتكون محوراً تجارياً، ليصل نفوذها إلى آسيا وإفريقيا. فمن هذه الدولة ترسل الشركات بضاعتها إلى منطقة الخليج بأسرها. كما أن الشركات الألمانية تتمتع بسمعة جيدة في دولة الإمارات، إضافة إلى ما تتصف به المنتجات الألمانية من جودة عالية وتكنولوجيا مبتكرة.

تعاون ألماني إماراتي

وتعتبر قطاعات الخدمة مثل قطاع الاستشارات والهندسة وكذلك اللوجستك، من القطاعات التي تتمتع بثقة عالية، لدقة مواعيدها واهتمامها بالزبائن الذين هم ضمن أولوياتها، حسبما يقول الخبير الألماني شتيفان هيرتسبرغ من شركة «بلينوم»، معتبراً أن مشروع توسيع السكك الحديدية الوطني (Union Railway)، وكذلك ربط دول مجلس التعاون الخليجي بسكك الحديد من أهم مشاريع قطاع المواصلات. وفي هذا الاطار سيكون هناك إمكانية لنقل وشحن البضائع بكفاءة، ليس في داخل الإمارات فقط، بل خارج حدودها أيضاً. ويمكن في المستقبل القريب ربط الشرق الأوسط بأوروبا من خلال سكك الحديد.

من جانبها تعمل شركة القطارات الألمانية (دويتشه بان) على تعزيز التعاون المشترك مع دولة الإمارات، وذلك من خلال إعداد وبناء نظام للسكك الحديدية فيها. وتم إقرار هذا التعاون من خلال توقيع مذكرة التفاهم في العاصمة أبوظبي بين «دويتشه بان» ودولة الإمارات. وفي هذا الاطار يقول وزير المواصلات الألماني الذي وقع المذكرة مع مجموعة المسعود إن «ألمانيا معنية بدعم بناء شبكة السكك الحديدية في دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة». ومن جانبه يؤكد مدير عام «دويتشه بان»، د. رودغر غروبه على أن «شركة القطارات الألمانية تريد، من خلال هذا التعاون، تقديم التخصص الألماني في هذا المجال».

وتجدر الإشارة إلى أن هناك خطط لمشاريع شبكة قطارات في المنطقة تقدر بالمليارات، والتي سيتم تنفيذها خلال السنوات المقبلة. ومن هذه المشاريع، خطط نظام شبكة المواصلات المحلية والميترو ومشروع اتحاد السكك الحديدية، وكذلك شبكة القطارات الخارجية التي ستربط أبوظبي بالإمارات الجنوبية. ومن جانبه يؤكد مدير «دويتشه بان» الدولية، مارتن باي، على أهمية التعاون المشترك مع دولة الإمارات خصوصاً وأن شركة القطارات الألمانية تعمل في المنطقة منذ سنوات، ويقول «نحن نعمل منذ خمس سنوات في دولة الإمارات العربية المتحدة وندرك طبيعة الظروف القائمة. ولذا قمنا بإعداد دراسات نظرية مع اتحاد السكك الحديدية (Union Railway) ووضعنا نظام خطوط المترو في حي المدينة الجديد (شاطئ الراحة). ولذا فرصتنا كبيرة مستقبلاً في هذه السوق المتطورة».

على صعيد آخر، يؤكد هيرتسبرغ على أن «القطاع اللوجستي هو مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن للإمارات، من خلال لوجستية عالية الكفاءة عبر الماء والهواء والشوارع وكذلك السكك الحديدية، خفض اعتمادها على البترول مستقبلاً، وتوطين قطاعات صناعية جديدة». ويضيف بأن الإمارات يمكن أن تلعب دوراً محورياً للتجارة، نتيجة موقعها الجغرافي في منطقة الخليج، وأن تكون نقطة محورية بين أوروبا جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. لافتاً إلى أن «معظم الشركات الألمانية العريقة ممثلة في الإمارات العربية المتحدة وخصوصاً في مطار جبل علي في دبي». ويذكر أن أبوظبي كانت عرضت «الرؤية الاقتصادية 2030» وهي عبارة عن ورقة استراتيجية توضح معالم وأهداف العقدين المقبلين. والحري بالذكر هي الأهداف الطموحة لبيانات الاقتصادية الرئيسة، والتي يجب تحقيقها حتى العام 2030، والتي ترى نمو إجمالي الناتج المحلي لخمسة أضعاف خلال هذه الفترة، وخفض مساهمة قطاع البترول من 56 بالمئة إلى 36 بالمئة فقط. وترى الخطة حدوث نمو كبير في قطاع البتروكيماويات وصناعة الصلب وقطاع الطيران وقطاع الصيدلة والمواصلات الأجنبية وقطاع الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويتوجب أن يكون قطاع الاقتصاد «مبنياً على أسس علمية، وأن يكون قادراً على جذب المستثمرين الأجانب».

يذكر أن حركة المواصلات الألمانية لا تعتمد على شركة القطارات فقط، إذ إن شركة الطيران الألمانية (لوفتهانزا)، تعتبر من كبرى الشركات العالمية، والتي تتمتع بعلاقة مميزة مع دولة الإمارات، خصوصاً وأنها تسير رحلاتها إلى هذا البلد منذ 34 عاماً، عندما حطت أول طائرة لشركة «لوفتهانزا» في دبي في 3 مايو 1976. وهنا يشير نائب رئيس التسويق لمناطق جنوب أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وباكستان، ليوأخيم شتاينباخ، إلى أن «الإمارات تعتبر من أهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط. وعن التعاون المميز بين المؤسسات الألمانية ودولة الإمارات يقول شتاينباخ «نحن معنيون بالتواصل مع أصحاب القرار في المنطقة. فغرفة التجارة والصناعة الألمانية تعتبر الرابط ما بين دولة الإمارات وألمانيا، هذا إلى جانب أن المنتديات المستمرة تشكل موقعاً مثالياً للحوار. ومن هنا يأتي تمثيل (لوفتهانزا) في المجلس الاستشاري الألماني الإماراتي في الغرفة».

«لوفتهانزا» تسعى إلى التوسع في منطقة الخليج

أول طائرة لشركة «لوفتهانزا» حطت في دبي في مايو العام 1976

«الرؤية الاقتصادية»

تعتبر شركة «لوفتهانزا» واحدة من كبرى شركات الطيران في العالم. ويرجع يواخيم شتاينباخ، نائب رئيس التسويق لمناطق جنوب أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وباكستان، ذلك بالدرجة الأولى، «إلى التأهيل العالي الذي يتمتع به موظفوها، وقوة المنتج والعلامة التجارية واضحة المعالم».

ويضيف، «ومن بين عوامل النجاح الأخرى برنامج (Miles & More) لتشجيع ولاء العملاء، وهذه الخدمة هي الأكبر من هذا القبيل. إلى جانب ذلك فإن (لوفتهانزا) داخلة ضمن (تحالف ستار) الذي يعتبر الأكبر لشركات الطيران في العالم. وتعتبر الخدمة المميزة والدائمة التي تقدمها الشركة من أهم ميزات نجاحها، وتقدم الشركة خدمة ما قبل الطيران وأثناء الرحلات بل وأبعد من ذلك، لتكون لديها خدمة متكاملة لكل ما يشمل الرحلة».

يواخيم شتاينباخ

ثقافة الشركة

وما يميز «لوفتهانزا» عن غيرها من شركات الطيران هي أنها «مجمع من العلامات التجارية»، التي تتميز باستراتيجية واضحة من العلامات. وفي هذا الاطار يقول شتاينباخ «نحن نعتني ونستثمر بالشركات العالمية العريقة المتطورة من خلال الشركات التابعة والتي تشمل الخطوط النمساوية وشركة (BMI) البريطانية وخطوط بروكسيل والخطوط السويسرية».

علاوة على ذلك فإن «لوفتهانزا» تضع الزبائن ضمن أولوياتها، خصوصاً «أن هذا جزء من ثقافة الشركة وشبكتها العالمية مع الخطوط الأخرى» حسبما يقول شتاينباخ الذي يضيف، «تقدم شبكتنا العالمية ميزات كثيرة لزبائننا. فمثلاً يمكن لزبائننا من الإمارات السفر إلى الولايات المتحدة عبر فرانكفورت والعودة إلى دبي بواسطة (لوفتهانزا) أو الخطوط النمساوية أو السويسرية عبر فرانكفورت أو ميونيخ أو فيينا أو زيوريخ. ولا تزجد شركة طيران أخرى تقدم هذه الخدمة والمرونة لزبائنها. مع العلم أننا من مؤسسي أكبر اتحاد طيران في العالم، خصوصاً أن اتحاد ستار يشمل خمس دول».

منافسة في الأجواء

وتعتبر المنطقة العربية وجهة مهمة لـ«لوفتهانزا»، التي تحط في الدول العربية منذ خمسينات القرن الماضي، وتتمتع الشركة بعلاقة مميزة مع الإمارات، خصوصاً أنها تسير رحلاتها إلى هذا البلد منذ 34 عاماً، عندما حطت أول طائرة لشركة «لوفتهانزا» في دبي في 3 مايو 1976. وهنا يقول يواخيم شتاينباخ، «تعتبر الإمارات من أهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط. إذ تطير خطوط (لوفتهانزا) والخطوط السويسرية والخطوط النمساوية، وجميعها تابعة لمجموعة (لوفتهانزا)، 34 مرة أسبوعياً من أبوظبي ودبي إلى فرانكفورت وميونيخ وزيوريخ وفيينا. هذا إلى جانب سحب شركة «لوفتهانزا» كارغو في دولة الإمارات».

ويلفت شتاينباخ إلى أن قطاع الطيران في الإمارات يعتمد على شركتي نقل محليتين. ويعتبر أن ذلك يحفز على المنافسة، حيث يقول «هذا يوفر منافسة قوية وشديدة ويشكل حافزاً لنا، من أجل تطوير خدماتنا المقدمة للزبائن. ومن جهة أخرى فإن هاتين الشركتين عملتا على دعم وتطوير قطاع الطيران الديناميكي والمتطور. وهذا يتجلى في البنية التحتية عالية الكفاءة في المطارات، التي تستفيد منه (لوفتهانزا) أيضاً».

ومن المعروف أن شركة الطيران حاضرة في «Middle East Business Aviation»، وتمثلها في هذا المعرض الشركة الفرعية «تقنية لوفتهانزا» وهي أهم شركة صيانة وتقنية لشركة الطيران الألمانية. ومن هنا «تستغل (لوفتهانزا) المعرض وتعتبره بمثابة ملتقى لتبادل المعلومات والحوار مع الزبائن والشركاء، في الوقت نفسه. وهي فرصة أيضاً للتعرف إلى آخر مستجدات قطاع الطيران في الشرق الأوسط».

وتحاول (لوفتهانزا) استغلال الرحلات إلى منطقة الخليج بشكل جيد، خصوصاً أن بيئة السوق أصبحت أصعب بكثير، عما كانت عليه قبل 18 شهراً، «إلا أن حركة الركاب سواء في الذهاب أو الإياب (سواء القادمين من دول الخليج أو كذلك من فرانكفورت أو ميونيخ باتجاه الخليج) يوفرون استغلالاً جيداً للرحلات. وتكمل هذه الرحلات من خلال نقل الركاب المسافرين إلى جميع دول العالم عبر فرانكفورت أو ميونيخ»، حسبما يقول.

تعاون وخطط جديدة

وتسعى شركة «لوفتهانزا» إلى توسيع الرحلات الجوية المتجهة إلى منطقة الخليج، مع العلم أن الشركة زادت من رحلاتها خلال العام المنصرم بشكل كبير. وهذا لا ينطبق على منطقة الخليج فقط، يؤكد شتاينباخ الذي يضيف «فهناك توجهات نحو دول شمال إفريقيا، مثل تونس والجزائر ومصر. ومن خلال رحلاتنا إلى السعودية، إلى مطارات جدة والرياض، زدنا عدد الرحلات إلى أكثر من الضعف. وزدنا عروضنا أيضاً في كل من الإمارات والبحرين والكويت. وهناك تطلع لزيادة الخدمة، لكن ذلك مازال قيد البحث. وبالطبع فإن شركات الطيران تخطط بشكل مستمر من موسم لآخر، لاسيما أن موسم الصيف يبدأ في نهاية مارس، بينما يبدأ موسم الشتاء مع نهاية أكتوبر».

وحول طبيعة التعاون بين شركة الطيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، يعتبر شتاينباخ بأن الوضع لا يختلف عن التعاون مع بقية الدول الأخرى، «خصوصاً أن حقوق الهبوط تكون من خلال العلاقات الثنائية بين الدول، وليس مع شركات الطيران بحد ذاتها. لكننا كشركة طيران نهتم بالقطاع التجاري، الربحي والتشغيلي» حسب قوله.

ومن المعروف أن شركة «لوفتهانزا» تقدم لزبائنها خلال الرحلات جميع أنواع الوجبات. وغالباً ما يتم طلب الوجبات أثناء الحجز أو كذلك قبل 24 ساعة من انطلاق الرحلة. مع العلم أن من بين هذه العروض، وجبات كثيرة خالية من لحم الخنزير. وبدأت «لوفتهانزا» حملة محدودة مع «المطعم العربي» لتلبية طلبات الزبائن العرب. ويؤكد شتاينباخ بأن الشركة معنية باستغلال الفرص التي يقدمها سوق منطقة الخليج، خصوصاً أن هذه المنطقة تمر بمرحلة تطور وديناميكية كبيرة. «ونعلن عن الرحلات الجديدة قبل إطلاقها. وتعتبر خطة السفر التي ستطير إلى أربيل، في العراق، من آخر الخطط التي وضعتها شركة (لوفتهانزا) في منطقة الخليج. وستنطلق أول رحلة يوم 25 أبريل من هذا العام، مع العلم أنه سيكون هناك أربع رحلات أسبوعية إلى هناك انطلاقاً من فرانكفورت».

وعن التعاون المميز بين المؤسسات الألمانية والإمارات، يقول «نحن معنيون بالتواصل مع أصحاب القرار في المنطقة. فغرفة التجارة والصناعة الألمانية تعتبر الرابط بين الإمارات وألمانيا، هذا إلى جانب أن المنتديات المستمرة تشكل موقعاً مثالياً للحوار. ومن هنا يأتي تمثيل (لوفتهانزا) في المجلس الاستشاري الألماني الإماراتي في الغرفة».

هذا الملف ينشر بالتعاون مع
bridge.media .news

يعتبر مطار ميونيخ بوابة لجنوب ألمانيا ومنطقة جبال الألب بأكملها

«الرؤية الاقتصادية»